

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر (3)

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان البحث:

سياسات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع : التحليل الاقتصادي

إعداد الطالب :

محفوظ ولد عبد الودود

تحت إشراف :

د. يحيات مليكة

أعضاء لجنة المناقشة:

د. غريس عبد النور.....رئيسا

د. يحيات مليكة.....مقرا

د. بن حمود سكيينة.....عضوا

د. احمين شفير.....عضوا

د. فارس فضيل.....عضوا

السنة الجامعية : 2010 / 2011

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع
لمن لهما الفضل بعد الله في وجودي
وربياني وسهرا على راحتي وفضلاني على
نفسيهما
وشجعاني على كتابة هذا البحث

إلى الوالدين

أطال الله في عمريهما ومتعهما بالصحة
والعافية
اعترافا وتقديرا لتضحيتهما

وإلى إخوتي وأخواتي
لمساندتهم وتشجيعاتهم

أسمى عبارات الحب والتقدير
والاحترام

حمد وشكر

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل
قال عليه الصلاة والسلام " من لم يشكر الناس لم
يشكر الله "

وقال " إذا قلت لأخيك جزاك الله خيرا فقد أتممت
الشكر "

واستنانا بالمصطفى صلى الله عليه وسلم أتقدم بجزيل
الشكر والامتنان إلى

الأستاذة الدكتورة يحيات مليكة

على المجهودات والنصائح القيمة التي قد متها لي
من أجل إتمام هذا البحث

وأشكر كل من أسهم من قريب أو بعيد

وأعاني على إنجاز هذا البحث المتواضع

ولا يفوتني أن أخص بالشكر كل أفراد العائلة

وعلى رأسهم الوالد والوالدة الذين أرجوا من الله دوام العافية
لهما.

لكل هؤلاء أقول لهم : جزاكم الله خيرا

فهرس المحتويات

المقدمة العامة

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الإقتصادي.

1.....	تمهيد الفصل
2.....	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار وأهم أنواعه
2.....	أولاً: تعريف الإستثمار وأهم أنواعه
8.....	ثانياً: أهداف الإستثمار
9.....	ثالثاً: استراتيجية الاستثمار
11.....	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
11.....	أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
13.....	ثانياً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
18.....	ثالثاً: إيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر
	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الإقتصادي
24.....	أولاً: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر
26.....	ثانياً: النظريات المعتمدة على بنية الأسواق
30.....	ثالثاً: النظريات المعتمدة على تنظيم الشركات
33.....	رابعاً: النظرية الإنتقائية لجون دينغ في الإنتاج الدولي
36.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: أهمية وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر

37.....	تمهيد الفصل
38.....	المبحث الأول: التحليل الإقتصادي لتأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة

38.....	أولاً: منافع وتكاليف جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.....
42.....	ثانياً: مخاطر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وآليات إدارتها.....
46.....	المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.....
46.....	أولاً: الإستقرار السياسي وحجم السوق وأحتمالات نموه.....
48.....	ثانياً: السياسات الإقتصادية الكلية المستقرة والإطار التشريعي للإستثمار.....
49.....	ثالثاً: موارد الأصول.....
51.....	رابعاً: الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة.....
	خامساً: أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية والإتحادات الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة من منظور الإستثمار الأجنبي
55.....	المباشر.....
	المبحث الثالث: الإتجاهات العامة للإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.....
62.....	أولاً: تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....
65.....	ثانياً: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول العربية.....
71.....	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا
72.....	تمهيد.....
73.....	المبحث الأول : برامج الإصلاح الإقتصادي.....
74.....	أولاً: برنامج التقويم الإقتصادي والمالي (1985-1988).....
83.....	ثانياً: برنامج الدعم والدفع (1989-1991).....
91.....	ثالثاً: برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995).....
	المبحث الثاني: توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية التقليدية والإطار القانوني لها.....
97.....	أولاً: قطاع الزراعة والري.....
108.....	ثانياً: قطاع الصيد.....

111.....	ثالثا: قطاع المناجم.....
114.....	رابعا: الإطار القانوني للإستثمار في موريتانيا.....
119.....	المبحث الثالث: حجم الإستثمار في القطاعات الحديثة
119.....	أولا: قطاع السياحة.....
127.....	ثانيا: القطاع الخاص.....
131.....	ثالثا: قطاع الإتصالات.....
132.....	رابعا: قطاع الطاقة.....
138.....	خلاصة الفصل.....
139.....	الخاتمة العامة.....
141.....	المراجع.....

المقدمة:

إن المتتبع للأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات غير مسبوقة شهدتها هذه الأخيرة وكان ذلك من بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بواصر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة القيود، والزيادة السريعة والمتزايدة للتجارة الدولية. ومن المسببات التي أحدثت هذا التحول الجوهري في مواقف الدول النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، تصاعد الأزمة المديونية الخارجية للدول النامية وما صاحبها من تعثر في السداد واهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير من الدول النامية، وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة القرض والضمانات اللازمة، فقد تعرض الكثير من الدول النامية للضغوطات من منظمات التمويل الدولية.

ومن جهة أخرى يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية دورا مهما وحيويا نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الادخار، كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية، ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة.

تلك الأسباب وغيرها فقد دفعت معظم الدول النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية الأخرى وبالأخص الاقتراض تجنباً للقيود التي تفرض على مثل هذه التدفقات، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذه الدول، إذا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير وأساسي بجملة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تسود بالدول المضيفة لتلك الاستثمارات.

إن موريتانيا من الدول النامية التي باشرت حكوماتها مختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية، التجارية والاستثمارية بعدما أدركت الفشل الذريع الذي منيت به الإستراتيجية التنموية لكل منها التي كانت تنظر إلا إلى الداخل والتي جرى أتباعها في الماضي، إلى جانب ضرورة بناء اقتصادياتها حتى يتسنى تكيفها بكل كفاءة وإيجابية مع التحولات العالمية

ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحاجتها لتحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته وتقليص الفقر وخلق المزيد من فرص العمل وتطوير مستوى المهارة والإنتاجية لدى القوة العاملة وجلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية.

ومن أجل تحقيق ذلك أصبحت موريتانيا تعي انه ما من سبيل لتحقيق سوى إفساح المجال للقطاع الخاص بصورة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة، وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير والحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية، وتدعيما للاستثمار المحلي، وبديلا للإشكال التمويل الكلاسيكي وتحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

1 - إشكالية البحث: تكمن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في مايلي:

ما هي وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا؟ وما هي السياسات المتبعة من طرف الحكومة لجذبه؟

وتحت هذه التساؤل الأساسي تدرج الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي اتجاهاته الحالية في العالم؟
- ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المستقبلية له؟
- ما هي ملامح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا؟
- هل مناخ الاستثمار بموريتانيا يشجع استقطاب المستثمر الأجنبي؟

2- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه، و حمايته مظهرا من مظاهر تفتح الإقتصادات و اندماجها في الاقتصاد العالمي. كما تكمن أهميته أيضا بقدرته على تعزيز التكامل العالمي، ويشكل عاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية و تفعيلها، باعتباره فرصة للنمو والتطوير.

3- أهداف البحث:

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة، تكمن فيما يلي:

— محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف " الاستثمار الأجنبي المباشر " و ذلك من خلال مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة.

— الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر عند استقطابه و تقييم انعكاساته على الاقتصاد الموريتاني.

— تقييم تدفقاته الواردة إلى موريتانيا، و بلورة مدى استجابة السياسات العامة للحكومة لمتطلبات اجتذابه و حمايته و من ثم معرفة مدى وجود العراقيل التي تعيق اجتذابه.

4- الفرضيات:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل التمويل الخارجية.
- تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المزايا التي يتم عبرها مقارنته بمصادر التمويل الأخرى، وكذا من خلال تأثيره على العديد من المستويات الاقتصادية والاجتماعية كالتشغيل ونقل التكنولوجيا.
- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية دعامة أساسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

— على الرغم من أن برنامج الإصلاح الاقتصادي خلق مناخا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لا تزال هناك العديد من العقبات التي يجب أن تتلشى إذا ما رغبت موريتانيا إن تكون سوقا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي.

5- المنهج المستخدم:

في محاولة للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والمنهج الاستنباطي من خلال عرض المفاهيم النظرية المتصلة بالاستثمار، وكذا سرد أهم الإصلاحات التشريعية والاقتصادية التي قامت بها موريتانيا .

6- إطار البحث:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول أساسية، حيث سنحاول في الفصل الأول وبشكل جوهري تحديد مفهوم ومحددات للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي وكذلك إيجابياته وسلبياته.

بينما يتضمن الفصل الثاني محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي والتحليل الاقتصادي لتأثير جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عرض منافع وتكاليف

جذب هذه الاستثمارات إلى جانب مخاطر تدفقها وآليات إدارتها و الاتجاهات العامة لها على الصعيد العالمي.

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ،قمنا في المبحث الأول بدراسة برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا،أما المبحث الثاني فتناولنا فيه توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية التقليدية والإطار القانوني لها،أما المبحث الثالث والأخير فقد استعرضنا فيه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الحديثة.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي

تمهيد :

إنّ المتتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي كان و لا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين و غيرهم من المفكرين و المدارس الاقتصادية المتعاقبة و كذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية و السياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، و من جهة أخرى لكونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يركز عليها النظام العالمي. إلى جانب هذا، و مما لا شك فيه فإن للاستثمار المباشر الأجنبي دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخصّ تميمتها عموما و في هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء على المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الاستثمار.
- المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار

يعتبر الإستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات و كذا الإقتصاد العام لأي مؤسسة ما أو في بلد معين ، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة و كذلك مواكبة العصر ما جاء معه من تطور تكنولوجي و تقدم و بإعتبار الإستثمارات الآلية الفعالة في تقدم الإقتصاد تسهر الدولة على تنشيطها و توسيعها حسب أهدافها و مهامها و ذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الإعانات المالية و القروض المختلفة و عليه لا بد من إعطاء الأهمية الكاملة لعملية التمويل و ما ينجر عنها من مصادر التمويل وأنواع التمويل و كذلك ما يأخذه المسير على وجه الخصوص من معايير و مخططات.

أولاً: مفهوم الاستثمار و أهم أنواعه

1- مفهوم الاستثمار

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه المفاهيم تتضمن الكثير من التشابه. فيقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل¹ .

وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر

وهناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي :

¹ محمد مطر، (1999)، إدارة الإستثمارات «الإطار النظري والتطبيقات العملي»، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص : 7.

أ- المفهوم المحاسبي للاستثمار :

" تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة. إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة. وهذا حسب المخطط الوطني الجزائري للمحاسبة (P CN). وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية، تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي :

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ).

- لاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءات، العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية....)

- الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات،... إلخ).

ب- المفهوم الاقتصادي للاستثمار :

التعريف الاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير " يعتبر الإستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار "

ونستنتج من هذا التعريف، أن الاستثمار يتمحور حول : - مدة حياة الاستثمار - المرودية وفعالية العملية الاستثمارية - الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار . وعلى هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة. وبناءا عليه يكون من حقه أن يتوقع الحصول على عائد مكافأة² لمخاطرته في فترة زمنية معينة.

² محمد بوتين (1991) «المحاسبة العامة للمؤسسة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 96.

ج- المفهوم المالي للاستثمار :

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل). وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

2- أنواع الاستثمار:

قسمت الاستثمارات لعدة أنواع و اختلفت تسميتها من كاتب إلى آخر، و سوف نتناول الأنواع حسب المعايير و ذلك على النحو التالي:

- النوع الأول: الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي

يمكن أن تصنف الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي إلى نوعين هما: الاستثمارات المحلية، و الاستثمارات الخارجية.

أ. الاستثمارات المحلية: " و هي تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار"³

و يمكن أن تكون هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، و تقوم بها الدول و الشركات أو الأفراد، و تشمل شتى مجالات الاستثمار.

و ما يميز الاستثمارات المحلية التي تقوم بها الدولة أنها يصعب تقييمها من خلال الأساليب المادية في التقييم، حيث تتسم عملية تقييمها بشمولية تتسع لتشمل بحث المنافع المتداخلة و كذلك التكاليف المنظورة و غير المنظورة لعدد كبير من الأطراف الذين يتأثرون سلباً أو إيجاباً بمثل هذه الاستثمارات، و من أمثلة هذه الاستثمارات مشروعات البنية الأساسية و المشروعات التي لها آثار ايجابية على البيئة و المشروعات الاجتماعية و الخدمية، و يمكننا إذا التمييز بين الاستثمارات المحلية التي تحدد أغراضها بالعائد

³حسني علي خربوش و اخرون(1996): «الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق»، الاردن، بدون دار نشر، ص34.

المادي للمستثمر، و يقوم بها الأفراد أو الشركات، و تلك الاستثمارات التي تقوم بها أجهزة الدولة حيث لا يكون عائد الاستثمار للجهة المستثمرة فقط⁴.

ب. الاستثمارات الخارجية (الدولية): عرفت الاستثمارات الخارجية كإحدى الوسائل المهمة في تنمية الموارد الوطنية للدول منذ زمن بعيد، و بدأت الدول الصناعية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في البحث عن أسواق لمنتجاتها، و بذلك تطورت الاستثمارات الأجنبية بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، و تهدف لتطوير لرأس المال "المستثمر" و زيادة حجم مبيعاتها، و أيضا لتأمين المواد الخام لتشغيل مصانعها و لتحقيق أهداف سياسية أخرى، و أخذت أساليبها و أشكالها مختلفة و تطورت من الاستيراد و التصدير إلى تأسيس الشركات المتعددة الجنسيات و تأسيس أقسام و فروع خارجية، و تطورت و تغيرت مفاهيم الاستثمارات الخارجية و زادت أهميتها بشكل كبير⁵

-النوع الثاني: الاستثمارات حسب المدة

وتصنف إلى نوعين، و هي الاستثمارات القصيرة الأجل و الاستثمارات طويلة الأجل، و البعض قسمها إلى ثلاث أنواع و كان النوع الثالث متوسط الأجل و هي على النحو التالي:
أ. الاستثمارات قصيرة الأجل:

تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل كلا من الودائع الزمنية و الأوراق المالية (الأسهم و السندات) و التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل و التي تعتبر أقل خطورة من الاستثمارات طويلة الأجل من خلال عامل الزمن الذي يكون محفوفًا بالمخاطر. كما تتميز بعامل السيولة و قابليتها إلى النقد بشكل أسرع من الاستثمارات طويلة الأجل، و لا تعتمد على الأرباح الرأسمالية بشكل كبير مثل الاستثمارات طويلة الأجل. و تتحدد أسعار الأوراق المالية من خلال البورصات و الأسواق المالية، و نجد أن عامل الزمن و توافر المعلومات يجعل الاستثمارات قصيرة الأجل أقل خطورة من غيرها من

⁴ حامد العربي الحضيري، (2000) «تقييم الاستثمارات» ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، ص3.

⁵ نفس المرجع السابق، ص26-27

الاستثمارات حيث لا تواجه سوى المخاطر التجارية التي ترجع إلى المدين لهذه الاستثمارات⁶.

و حدد البعض مدة الاستثمارات قصيرة الأجل بما بين سنة و سنتين و الاستثمارات متوسطة الأجل و هي الاستثمارات ما بين قصيرة الأجل و الطويلة الأجل والتي حددت مدتها عند بعض الإقتصاديين بما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

ب. الاستثمارات طويلة الأجل:

"تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول و المشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تقتني بقصد الاحتفاظ بها و تشغيلها لمدة طويلة و يكون من الصعب تحويلها إلى نقدية و لو عن طريق البيع و يكون هدف المستثمر هو الحصول على تدفقات نقدية يضمن من خلالها استرداد رأس المال المستثمر في زمن معين مع ضمان معدل من الدخل يتناسب و مخاطر الصناعة التي ينتمي إليها المشروع⁷.

و تتميز الاستثمارات طويلة الأجل بأنها تحقق للمستثمر دخلا سنويا مستمرا، كما تحقق له أرباحا رأسمالية، تتمثل في زيادة قيمة الأصول بقدر اكبر من معدلات التضخم السارية، و تتطلب هذه الاستثمارات حجما اكبر من الأموال المستثمرة، و احترافية في إدارتها و تشغيلها، و تكمن مخاطر الاستثمار فيها إلى مخاطر عدم التأكد الذي يفرضه الزمن الطويل للاستثمار، بالإضافة إلى المخاطر القطرية (الدولة التي يستثمر فيها) أو مخاطر دولية بالنسبة للاستثمارات الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسي أو القرارات و الإجراءات السيادية التي تفرض عليها⁸.

و لأهميتها الكبيرة من حيث احتواؤها على حجم كبير من الموارد، تخضع للدراسة و التقييم بالأساليب و الطرق الفنية المختلفة و التي يمكن من خلالها تجنب اكبر قدر من المخاطر. و حددت مدتها من سبع إلى عشر سنوات و ما فوق و كما حددها البعض بعشر سنوات فقط.

⁶ حامد العربي الحضري، مرجع سبق ذكره ، ص45.

⁷ حامد العربي الحضري ، مرجع سبق ذكره، ص47.

⁸ حامد العربي الحضري، مرجع سبق ذكره ، ص 47-48

-النوع الثالث: الاستثمارات بحسب مجالات الاستثمار

توجد العديد من الاستثمارات في المجالات المختلفة, فهناك مثلا الاستثمارات الصناعية و الزراعية و التعدينية و السياحية و العقارية و التحويلية و الخدمية, و نتيجة لاختلاف مجالات الاستثمار يأخذ المستثمر بعين الاعتبار أهمية قياس الجدوى لكل مجال من المجالات بالعوامل التالية:

- حجم الموارد أو الأموال اللازمة.

- حساسية كل مجال من مجالات الاستثمار للظروف السياسية و الاجتماعية

- تأثر الاستثمارات بالعوامل التي يصعب السيطرة عليها.

- مدة والاستثمار فترة استرداد رأس المال.

- قابلية تحويل الاستثمارات إلى أصلها النقدي.

- تأثر مجالات الاستثمار بالتطور التكنولوجي السريع.

- حساسية المجال الاستثماري للدورات الاقتصادية.

و نجد أن الطبيعة الخاصة لكل استثمار تفرض منهجية معينة في دراسة و تحليل المدخلات التي تستخدم في تقييم الاستثمارات, كما هو الحال في المدخلات اللازمة لتحديد التدفق النقدي و حساب معدلات المخاطرة لتحديد معدلات الخصم و التضخم و الضرائب.⁹

-النوع الرابع: الاستثمارات حسب نوعية الاستثمار

ينقسم الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية و استثمارات مالية.

أ. الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار, و السلع, و الذهب.....الخ. و يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية

⁹ حامد العربي الحضيري، مرجع سبق ذكره، ص49.

في حد ذاته، و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة، أو في شكل خدمة.

فالعقار مثلا أصل و كذلك السهم، لكن بينما يعتبر الأول أصلا حقيقيا لا يعتبر الثاني كذلك بل يعتبر أصلا ماليا. ذلك لان السهم لا يرتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي إنما هو ادعاء فقط يرتب له الحصول على عائد هذا الأصل، أما قطعة الورق التي تمثل السهم و التي يحوز عليها المستثمر، فهي في حد ذاتها بلا قيمة، و إنما تستمد قيمتها الاقتصادية من قيمة الأصول الحقيقية في الشركة مصدرة السهم.

و يقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، و من ثم ثروة المجتمع، و ذلك بما تخلقه من قيمة مضافة. لذا يطلق البعض على الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية مصطلح الأعمال أو المشروعات. و يمكننا القول من وجهة عامة بان الاستثمارات الحقيقية تشمل جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها و ذلك فيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية¹⁰

ب. الاستثمارات المالية:

و تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع... الخ، و الأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة بأصل حقيقي و يكون عادة مرفقا بمسند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية¹¹

ثانيا: أهداف الاستثمار

مهما كان نوع الاستثمار و المخاطر المحيطة به فان المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية¹²:

¹⁰ محمد مطر(1999)، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص 64.

¹² الطاهر حيدر حردان(1997): « مبادئ الاستثمار »، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، ص 5

- 1 **تحقيق العائد الملائم:** فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم و ربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع, لان أي مستثمر يهدف من استثماره تحقيق الربح, ما عدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي و إنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية.
- 2 **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات):** و ذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع و التركيز على أقلها مخاطرة و التنوع في مجالات الاستثمار لكي لا تتخفف قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار و تقلبات السوق لان المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي و يجنبه الخسارة.
- 3 **استمرارية الدخل و زيادته:** يخطط المستثمر لدخل ثابت و مستمر بوتيرة معينة عن تقلبات الأسواق, و يقلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.
- 4 **ضمان السيولة اللازمة:** أي نشاط استثماري أو اقتصادي يحتاج إلى السيولة و التمويل اللازم لمواجهة المصروفات اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخر في تحقيق أهدافه.

ثالثاً: إستراتيجية الاستثمار

إن كل استثمار و توظيف أموال يوجب على المستثمر أن يتخذ القرار الاستثماري و يرسم إستراتيجية معينة لهذه الاستثمارات, مراعيًا في ذلك التنوع و الآجال الاستثمارية و حدود الانكشاف و أدوات الاستثمارات المستعملة و درجة التصنيف الائتماني, و تشمل إستراتيجية المستثمر لذلك العوامل التالية:¹³

- 1 **تنويع الاستثمار:** و يقصد به الاستثمار في مشاريع مختلفة و التعامل مع أدوات استثمارية مختلفة, و ذلك بهدف تقليل أو تجنب الخسائر الكبيرة و المخاطر الكبيرة و تحقيق أعلى الأرباح و العوائد.

¹³ احمد زكريا صيام(1997): « مبادئ الاستثمار », دار المنهاج للنشر و التوزيع ,الأردن, ص20-21.

2 أجال الاستثمار: لا بد على المستثمر أن يحافظ على درجة السيولة المناسبة بالتوفيق بين الاستحقاقات و التدفقات.

3 حدود الانكشاف: و هي حدود لا يسمح بتجاوزها للتقليل من درجة المخاطرة (مثلا فلا يبالغ بالاقتراض أو البيع و الشراء من جهة معينة)

4 درجة التصنيف الائتماني: و يقصد بذلك السمعة الائتمانية و المركز المالي للمؤسسات, فكل مؤسسة لها درجة ائتمانية تتوافق مع المركز المالي و لذلك فعلى المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية الملائمة من حيث العائد و درجة المخاطرة.

و يقصد بذلك أن أي مؤسسة لها درجة ائتمانية تتوافق مع مركزها المالي و سعتها الائتمانية, فعلى المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية الملائمة من حيث درجة المخاطرة و العائد.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان و هذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية و القانونية و كذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر. ومن أجل إبراز الفرق الجوهرى بينهما سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي الغير مباشر, لم نجد أن هناك اختلافا كبيرا حول هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، و يقصد به الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أو الاستثمار في الأوراق المالية و ذلك عن طريق شراء السندات الخاصة باسم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري، كما ان هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁴.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية " و هو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر و تتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر و المؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹⁵.

¹⁴ - عبد السلام ابو قحف (1989): « نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية »، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص13.

¹⁵ - عبد السلام ابو قحف (1989)، مرجع سبق ذكره، ص13.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.C.D.E) فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر. التعريف الأول يعتبر انه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على المؤسسة بواسطة:

- إنشاء و توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع.....الخ.

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

و نشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى (5 سنوات أو أكثر). أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لان عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية و الدول المضيفة لذلك فان المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء و يتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية و المرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر و يعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي¹⁶.

و قد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة.

قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر"¹⁷.

¹⁶ O.C.D.E(1983): «définitions des référence détaillée des investissements internationaux», Paris, , P14

¹⁷ - عبد المجيد قدي (2003): « المدخل إلى السياسات الاقتصادية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 251.

بعد عرضنا لبعض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر, يمكننا الوقوف على انه كل من تعريف صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع. أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري و التي تقدر بـ10% على الأقل.

و من خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر على انه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى, مع إمكانية تملك حق الإدارة و التحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية, إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

و بعد أن تعرفنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه (المباشر و غير المباشر) يمكننا التمييز بين هذين الأخيرين من خلال معياري السيطرة و المراقبة, فالأول يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية و نوع من المراقبة و التحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر, أما الثاني فلا يتضمن الملكية و الإدارة و إنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي, مثل شراء السندات و غيرها من الأوراق المالية.

ثانياً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن نتطرق في إلى الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر :

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في التمويل الدولي الذي يتم من خلال الاستثمار الأجنبي و بالذات المباشر منه يتحقق عن طريق هذه الشركات إضافة إلى قيامها بتوفير أو الإسهام في توفير أشكال التمويل الدولي الأخرى و لذلك من الضروري التطرق إلى هذه الشركات متعددة الجنسيات و التي قد يطلق عليها أكثر من اسم مثلاً: الشركات العابرة أو العملاقة يمتلك رأسمالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين, و مع سعي الدول النامية إلى تحسين فرص نمو اقتصادياتها في الأجلين القصير و البعيد

في ظل التحويل الجذري الذي حدث في البيئة الاقتصادية الدولية، و ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية بنسبة تزيد عن معدل نمو الإنتاج العالمي ذاته بسبب تخفيض الضوابط وزيادة التحرر في التجارة العالمية، يتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات العالمية و المتعددة الجنسية كأحد الآليات الفاعلة في هذا المجال¹⁸. و تشير الأدلة التطبيقية إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما تحكمه دوافع* تلك المؤسسات لتحقيق المزيد من الأرباح و التوسيع و توزيع الأخطار التجارية، و من النماذج الشائعة في حقل الأعمال الدولية على هذا النوع من الشركات نجد: شركات البترول و بدائل الطاقة شركات البتروكيماويات و الأدوية، الشركات الصناعية في جميع مجالاتها، شركات المقاولات و مواد البناء، البنوك و شركات إعادة التأمين.

و تأخذ هذه الشركات أهميتها من حيث كونها تتمتع بقدر كبير من وفرة رؤوس الأموال و التقانة المتطورة و اتساع الأسواق الدولية و الإنتاج كبير الحجم ، و ارتفاع لمستوى الجودة إلى التخطيط الاستراتيجي و التنبؤات بالمستقبل في ظل سيناريوهات بديلة و تنظيم مرن و فعال و كفاءة عالية على مستوى الموارد البشرية.

2- إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية و وضعية المنافسة السوقية و خصائص البلد المضيف للاستثمار، و في هذا الإطار يمكننا التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي¹⁹:

- إستراتيجية النفاذ (الوصول) للموارد الطبيعية.
- الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق).
- الإستراتيجية العمودية (إستراتيجية تدنئة التكاليف).

تنطبق الإستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات الاستثمار الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، و تعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشياً مع

¹⁸ محمد السيد سعيد (1978): « الشركات متعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية»، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ص49

¹⁹ C Michalet (1999): « la séduction des notions ou comment attirer les investissements », éd Economica, Paris, P48.

وضعية الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي و المتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعاً، ففي سنة 2001 استقبلت 10 بلدان 70% من الحجم السنوي لـ IDE* بينما لم تستقبل 100 دولة الأكثر تأخرًا سوى 1% من IDE²⁰ و على العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة باتجاه البلدان النامية و ذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر و البلد المضيف للاستثمار، إن سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق بعض المزايا يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي.

و ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما هو بيئة الاستثمار التي تستجيب لأهداف هذه الشركات²¹، و عليه فإن البلدان المضيضة للاستثمار يتوجب عليها توفير الشروط الكفيلة بجذب هذه الاستثمارات وسط المحيط العالمي المتميز بشدة المنافسة بين مختلف الدول الصناعية كانت أم نامية و من هنا فإن الفصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر عن الشركات متعددة الجنسيات و التفرقة بينهما ليس بالأمر الهين، حيث يعتبر كل استثمار مباشر العامل المحرك للشركات المتعددة الجنسيات حيث يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات رؤوس الأموال، و مدى حجم تحركاتها و تأثيرها على الاقتصاد، بينما الشركات المتعددة الجنسيات تمارس مراقبة واسعة و شاملة لكل الموارد، خاصة منها المتعلقة بالتجديد و الابتكار و البحث و التكوين، و بالتالي فإن العناصر غير المرتبطة بتزويد رؤوس الأموال التي تكتسي أهمية كبيرة تجعل مجال الاستثمار الأجنبي المباشر و تعيده في إطار نظام ذي قاعدة ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات، فالمفهوم يساعدان على تحليل نفس مجموعة عمليات الإنتاج، فالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره بداية لمجموعة عمليات الإنتاج و الشركات متعددة الجنسيات تعبر عن النتيجة النهائية لها²².

²⁰ Christophe Van Huffel, IDE (2001): «problèmes et enjeux pour les pays du sud et de l'est de la méditerranée. In revue région et développement », France, N° 13, P198.

²¹ Wladimir andreff ; «les multinationales globales » ; éd : Ladécouverte , Paris P82-86.

*IDE : Investissement Direct Etranger.

²² ميرنوف، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين (1986) « الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات متعددة الجنسيات»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 94-95

و لقد أشار تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002 و الصادر عن الانكثاد أن الشركات متعددة الجنسيات في توسيع مستمر لدورها حيث زاد عدد الموظفين بهذه الشركات من 24 مليون في عام 1990 إلى 54 مليون عام 2001, و بلغت مبيعاتها 19 تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية, و ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة ارتفاعا عائلا من 1.7 تريليون دولار إلى 6.6 دولار خلال نفس الفترة و أصبحت هذه الشركات تستأثر بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بنسبة 7% في عام 1990 و بثلاث الصادرات العالمية²³.

2- اسباب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد و تختلف اسباب الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الاستثمار و الجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار و البلد و المجال الذي يتم فيه, و من بين هذه الأسباب ما يلي²⁴:

أ- السعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول و في المجالات التي تتيح لها تحقيق مثل هذه الأرباح, و لذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة اكبر إلى الدول ذات السوق الأوسع و التي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه* المشروعات في الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- إيجاد منافذ و مجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة و بالذات المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخل و ارتفاع الادخارات الناجمة عنها و من ثم تحقيق فوائض مالية تفوق الحاجة لاستخدامها داخل الدول المتقدمة, بسبب انخفاض حاجتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة, أو مشروعات البنية التحتية و مرافق راس المال الاجتماعي, و انخفاض العائد الذي يمكن أن يحققه هذا الاستخدام في الدول المتقدمة نتيجة المنافسة الحادة بين

²³ لويس حقيبة : (2004)«فقدان الثقة وراء هروب الاستثمار, مجلة الأهرام الاقتصادي», العدد 1762, ص 20.

²⁴ حمود الزبيدي(14/13 ماي 2001):« الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة, المنتدى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية», جامعة سكيكدة, الجزائر, ص 83-84.

المشروعات فيها، الأمر الذي يدفع نحو استخدام هذه الموارد المالية في الدول الأخرى من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- التخلص من الضرائب الجمركية و الإجراءات التنظيمية التي يتسع استخدامها في العديد من الدول و التي يتم الأخذ بها لحماية إنتاجها و بالذات المشروعات الناشئة.

د- توفر عنصر العمل و عناصر الإنتاج الأخرى في الدول التي تتجه إليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار اقل مما هو متاح لهذه المشروعات في الدول التي تتجه منها و هو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج هذه المشروعات.

هـ- السيطرة على السوق المحلية التي تقام فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عملها داخل هذه الأسواق و مقاومة المنافسة بصورة فعالة نتيجة لذلك و خاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حوافز تشجيعية.

ت- التمتع بالإعفاءات و المزايا الضريبية الجمركية و ضرائب الدخل و غيرها من التسهيلات التي تقدم لها من اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول.

خ- التخلص من القيود التي تحكم نشاط بعض مشروعات الاستثمار الأجنبي من الدول التي تصدر هذه الاستثمارات الأجنبية و بالذات المشروعات التي تستنفذ موارد طبيعية اكبر أو المشروعات الملوثة للبيئة و غيرها.

ح- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة و أسعار الصرف و التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و خلاصة القول²⁵ كما هو الحال في التوازنات الاستثمارية على المستوى المحلي فان قرارات الاستثمار في دولة أجنبية يحدده دافع تخفيض المخاطر أو دافع زيادة العائد أو الدافعين معا.

م- تخفيض المخاطر: يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا، حيث لا يجب أن يكون معامل

²⁵ تشام فاروق: « الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية»، نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر، من الموقع الشبكي

الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا، هذا ما يجعل لتتويج الدول أثارا محمودة على حجم المخاطر حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التتويج الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله، حيث أن امتلاك شركة

ثالثا: إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالنظر إلى كل ما سبق الإشارة إليه ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط في كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها و من يستقبلها. هذا ما يؤكد لنا إذن أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ميكانيزم حقيقي يدفع إلى تكريس أكثر للعلاقات التي تجمع بين الدول القائمة به و الدول المستقبلية له.

فلا شك هناك ما يبرر تفضيل هذه الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر على باقي الأشكال الأخرى للاستثمار الدولي، و هذا المبرر يتخذ صورتين أساسيتين، إذ بالنسبة للدول المضيفة له فإنها أضحت تدرك بانّ له مزايا كثيرة - فوائد - قد تجنيها هذه الأخيرة تنصبّ كلّها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك أنه عامل ديناميكي لانتشارها، توسّعها و السيطرة على الأسواق العالمية بغية تعظيم الأرباح النمو و الاستقرار، و لكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب إذ ثمة سلبيات مختلفة يمكن أن تصادفها والتي يحتمل عدم توقعها في بعض الأحيان.

على ضوء ذلك، نتعرض بشيء من الإيضاح لإيجابياته (مزاياه) و سلبياته (عيوبه) و ذلك بالنسبة للدول المضيفة له و للدول المصدرة (الدول الأصلية) له، كلّ على حدة.

1- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار المباشر الأجنبي فوائد عديدة تجنيها كل من الدول المضيفة له و الدول المصدرة له أيضا.

وتتخصر إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له فيما يلي:

- يمكن من سد الفجوة الأتخارية أي تغطية النقص الذي يميّز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالافتراض من المؤسسات المالية الدولية، هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الأعباء الثابتة، وهذا ما يؤكد كنه أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي أصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية و القطاعات الإنتاجية المختلفة و هذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية منها و الخاصة.
- الرفع من الطاقات الإنتاجية و كذلك التوسع في الاستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة و حقيقية للنشاطات الإنتاجية و غير الإنتاجية و من ثم تحقيق عدم التمثصل – التكامل العمودي و الأفقي – فيما بينها و هي خطوة لبناء هيكل اقتصادي متكامل.
- اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى "الصناعات المغذية".
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا و بهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة و من جهة أخرى اكتساب و استغلال تقنيات جديدة للإنتاج و كذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.
- للاستثمار الأجنبي المباشر امتدادات تسويقية عالية، فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم إنتاجه، و من جهة أخرى توسيع السوق المحلية و اقتحام أسواق أخرى (توسّع السوق) و من ثم جلب العملة الصعبة.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد و رصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه و توصيل شبكات المياه و الصرف الصحي و الكهرباء.

- إذا كانت الإنتاجية الهامشية لرؤوس الأموال المستثمرة أكبر مقارنة بالأرباح المحوَّلة سيتحقق إنتاج ربحية صافية لمجموع الموارد، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات و موازنة الدولة في المدى القصير.
- جلب العمالة المؤهَّلة و كذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل و علاقاته أيضا و كذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة و تقنيات السير الفعال.
- خلق فرص و مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليل من حدّة البطالة.
- و في هذا الشأن تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية و تدريب و استغلال الموارد البشرية في الدول النامية هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقّف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط و إجراءات تساعد في تحقيق هذه المنافع.²⁶
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة و من جهة أخرى يحفّز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم و طاقاتهم الإنتاجية أي يساهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.
- 2- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له : تستفيد الدول القائمة به من عدّة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:
- يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط و الطويل و ذلك في صيغة مجموع الأرباح المحقّقة في الدول المضيفة و التي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- الحاجة الملحة لزيادة الادخار ذلك لأجل الزيادة في رؤوس الأموال الضخمة التي سيتمّ توجيهها من طرف الدول القائمة به للتوسيع أكثر في استثماراتها المباشرة لغرض تحقيق التراكم.

26- عبد السلام أبو قحف، (2003) " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 426.

من إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة نجد أنه على المديين المتوسط و الطويل يسمح بتحسين ميزان مدفوعاتهما.

- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له و خاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التمويل و تغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
- ضمان و استغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة (الأجور و الرواتب) في الدول القائمة به.

• استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين سيتم احتكارها و السيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير و المتوسط.

• الحصول على الإمتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له و المتمثلة على سبيل المثال في الإمتيازات الضريبية و الجمركية، وربما إمكانية الحصول على الإمتيازات المالية في شكل إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك للموارد المالية أو في شكل قروض ميسرة... الخ و هذا ما يسمح يقينا بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد هذا الاستثمار²⁷.

ب) سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر: في مقابل تلك الإيجابيات هناك عدد من السلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة له و الدول المضيفة.

نتلخص سلبياته بالنسبة للدول المضيفة له فيما يلي:

- عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطيات العملات الأجنبية أحيانا، و كذلك خروج الأموال بصيغة أرباح و ذلك قد يعود إلى الإمتيازات المالية التي يفترض أن تمنحها الدول المضيفة لأجل إغراء الشركات الأجنبية للاستثمار فيها.
- و كنتاج للنقطة السلبية الأولى يسجل حدوث خلل في ميزان المدفوعات و ذلك في المدى الطويل.

²⁷ فارس فضيل،(2004)أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تحليل اقتصادي،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 51

- تركّز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التجيير و تداول السلع و الخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى و يعود السبب في ذلك إلى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.
 - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية و ربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها و زوالها و من ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب و السبب في ذلك كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتردها المنافسون المحليون.
 - المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات و المواصفات، هذا من جهة و من جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة الرأس مال قليلة العمالة مما يؤدي إلى زيادة حدّة البطالة عوضا عن تخفيفها.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتسبب في ما يعرف بازدواجية النظام الإنتاجي المتبع في الدول المضيفة و ربما استمراريتها حيث يتجلى ذلك في مشاريع استثمارية أجنبية قائمة على أساس استخدامها لفنون إنتاجية حديثة و عالية، و مشاريع استثمارية أخرى محلية تستخدم أساليب إنتاجية لا ترتقي لسابقتها، ومنه الأمر الذي يؤدي إلى تكريس أكثر لعدم عدالة توزيع الدخل.
 - خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و خطر توسّعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية و من بينها المجالات الاجتماعية و الثقافية و ربّما حتى السياسية... الخ.
 - التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، و الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي و السياسي.
- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به : أما بالنسبة للدول المصدرة له فيعيب على الاستثمار الأجنبي المباشر فيها كونه له سلبيات تتمثل فيما يلي:

- في المدى المتوسطّ و بسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.
 - القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة و التي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها و إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - الأخطار غير التجارية و المتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم و التي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية و ذلك في الدول المضيفة له.
- و في الأخير الأكيد أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره عامل لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له و الدول القائمة به و ذلك لما يتمتع به من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين، و في ذات السياق للاستثمار المباشر الأجنبي عيوباً، الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لأجل الاستفادة الحقيقية من مزاياه و التخفيف قدر المستطاع من عيوبه²⁸.

²⁸ فارس فضيل، مرجع سابق، ص 53

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي

إن التوسع المذهل للاستثمار الأجنبي المباشر في كافة أنحاء العالم، كان له أثره في اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين في وضع العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و التي تميزت بالاختلاف، فالبعض من تلك النظريات ارتكز في تفسير دوافع الشركات للاستثمار في الخارج على أساس تعظيم العائد من أموالها المستثمرة، و البعض الآخر من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر قيام الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الخارج على أساس تطور منتج السلعة، و البعض الآخر على مسألة عدم كمال السوق بالدولة المضيفة كسبب لحدوث الاستثمار.

أولاً: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر

ظهرت معالم نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن 18م، حيث جاء رواد المدرسة الكلاسيكية بأفكار جديدة غيرت من مجريات الأحداث الاقتصادية الدولية، من هذه النظريات نجد:

1- نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو (D.RICARDO)

لقد ميز دافيد ريكاردو بين التبادل الداخلي و التبادل بين الأمم فإذا كان التبادل الداخلي للسلع يتم على غرار الدم سميث وفقاً للتكاليف المطلقة فإن التبادل الدولي يعتمد تفسيره على أساس اختلاف التكاليف النسبية²⁹ و على هذا الأساس يستلزم أن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي له زيادة نسبية في إنتاجها لتخفيض تكاليفها مقارنة بالبلدان الأخرى.

تقييم النظرية:

لقد وجهت عدة انتقادات إلى هذه النظرية، كونها تختص في تفسير التجارة الدولية أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها ركزت على التبادل الخارجي المبني على اختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول، لكنها لم تفسر أسباب اختلاف هذه التكاليف. و كانت هذه النقطة الأخيرة مصدراً للبحث و الدراسة، من قبل كل من هيكلر-اولين.

²⁹ - عبد الحميد زعباط (2004): «نظريات التجارة الدولية و محدوديتها»، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و

لتسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، ص130

2- نظرية عوامل الإنتاج لهيكشر - أولين (HECKCHER-OHLIN)

لقد سعى الاقتصاديين لتطوير بعض المفاهيم العامة للنظرية الكلاسيكية لفهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و منهم الاقتصاديين هيكشر - أولين. و مفاد هذه النظرية، أن الدولة الغنية نسبيا في عنصر العمل تقوم بالتخصص في إنتاج و تصدير السلعة كثيفة العمل نسبيا (القماش)، تستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبيا (الآلات) و تقوم الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر رأس المال، بتصدير الآلات و استيراد القماش وبالتالي يتحدد نمط التخصص و التبادل الدوليين. و ترجع هذه النظرية الفروق في الأسعار النسبية للسلعة و من ثم الميزة النسبية بين الدول، إلى الفروق في هبات عوامل الإنتاج (بما يترتب عليها من وفرة نسبية في احد العوامل و ندرة نسبية في العامل الإنتاجي الأخر). أي أن هذه الفروق هي التي تحدد الميزة النسبية و نمط التجارة الدولية.³⁰

تقييم النظرية:³¹

- من بين فوائدها في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الجزء الأساسي من العوامل المفسرة لهذه الحركة يرتبط برغبة الشركات في اختلاف ظروف العمل و الإنتاج بين البلدان، حيث الاختلافات في تكلفة العمل احد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلدان ذات تكلفة العمل المنخفضة كما هو السائد في البلد الأم و يتيح بذلك فرصة الحصول على الربح.

- عمدت النظرية الكلاسيكية إلى تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية، غير أن هذا القياس واجهته صعوبات عديدة، فنظرية التجارة الدولية لتقدم تفسيراً محدداً للاستثمار الأجنبي المباشر حيث افترضت:

- ❖ عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال من بلد لآخر.
- ❖ أن الشركات تعمل في سوق تنافسي ينفصل فيه المصدر عن المستورد و كل منهما لا يستطيع التأثير وحده على حركة الاسعار.

³⁰ -ابن محمد إبراهيم هندي: « الاقتصاد الدولي، نظرية نسب عوامل الإنتاج على موقع: www.collges.ksu.edu.saK/، تاريخ الإطلاع: 2007/08/18.

³¹ سامية دحماني (1988-1998) « تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات »، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2001، ص23.

و في القابل، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل انتقالا لعوامل الإنتاج، و يتم التبادل الدولي داخل الشركات متعددة الجنسية أكثر مما يتم خارجها، نتيجة طبيعة سوق احتكار القلة التي يعمل فيه معظمها.

يتضح مما سبق أن النظرية الكلاسيكية تختص في تفسير التجارة الدولية أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا الأخير لا يعني في تصورهما (النظرية الكلاسيكية) أكثر من استيراد بسيط في البلد المضيف لرأس المال، هذا يكافئ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشبه السلع العادية المعروفة، غير أن هذا التكييف من وجهة نظرنا غير كافي، فخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر ليست نفسها الموجودة في السلع العادية، كذلك هذا التكييف يلغي تماما أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فاستثمار الشركات الأجنبية في البلد المضيف و قدرتها على الإنتاج و المنافسة لا بد أن يمثل شيئا متميزا من خلال امتلاكها لتقنية عالية في الإدارة و التسويق و هذا ما عكفت على توضيحه النظريات المعتمدة على بنية الأسواق.

ثانيا: النظريات المعتمدة على بنية الأسواق

تتفق هذه النظريات على أن الشركات المستثمرة في الخارج تتمتع بميزة احتكارية أو تنافسية، كما يجب أن تكون هذه المميزات معتبرة حتى تتمكن الشركات من تعويض عملية التوطن في الخارج. فالمقاربة المعتمدة على بنية السوق تتضمن: نظرية دورة حياة المنتج، نظرية الأسواق غير الكاملة، نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة.

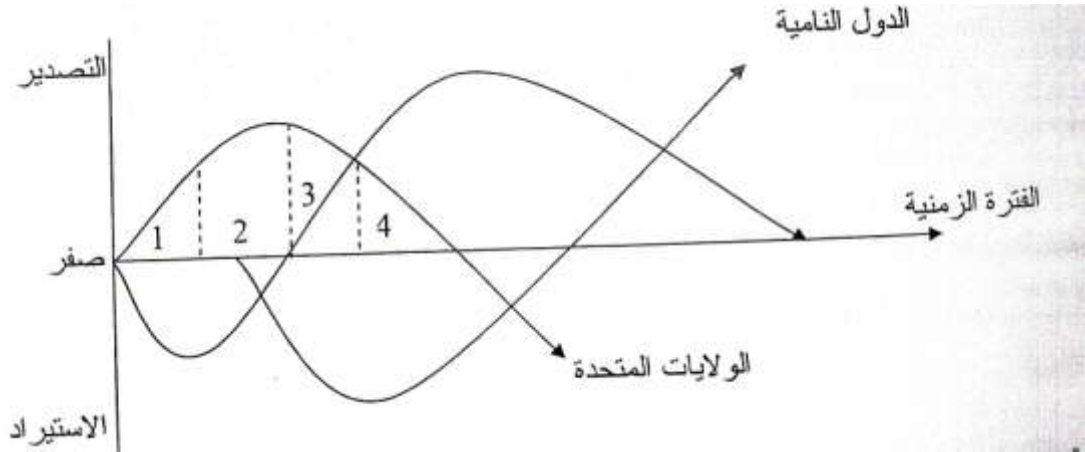
1- نظرية دورة حياة المنتج

في 1966 جاءت نظرية دورة حياة المنتج لـ Raymond Vernon من خلال نموذج يطلق عليه وصف دورة الإنتاج. هذه النظرية ربطت قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية.

و كذلك هذا النموذج يعالج أيضا دور العناصر التكنولوجية العالية في خلق المزايا النسبية و تغير نمط التجارة الدولية، و خاصة فيما يتعلق باختراع و تقديم المنتجات الجديدة في

السوق. فتقديم المنتجات الجديد و التي تحتوي على أحدث المعارف التكنولوجيا يمر من خلال عدة مراحل تكون دورة إنتاجية كاملة³²

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المنتج.



المصدر: عبد السلام أبو قحف، (2004)، بحوث التسويق و التسويق الدولي، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، ص 204.

من الشكل السابق يتضح مرور المنتج الدولي بأربعة مراحل تفصيلية كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم بدء إنتاج و تصدير المنتج من طرف الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الابتكار، و ترتفع صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المنتج إلى كل من الدول المتقدمة و النامية معا.

المرحلة الثانية: بدء الدول المتقدمة غير الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج نفس منتج هذه الأخيرة و العمل على منافستها من خلال التصدير للدول النامية.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تحاول الدول النامية كذلك إنتاج نفس المنتج وتصدير

المرحلة الرابعة: تصبح الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة لنفس المنتج من الدول الأخرى بسبب انخفاض المزايا التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج ذلك المنتج.

³² مصطفى رشدي شبيحة (بدون تاريخ). الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون تاريخ نشر، ص 107 .

تقييم النظرية:

إن أهم ما يميز هذه النظرية هو تأكيدها على عملية الابتكار و التفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الخارج. كذلك انتقدت دورة حياة المنتج الدولي في إغفال الدوافع الأخرى غير التكنولوجية و التي تكون مؤثرة في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج كالدوافع الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

2- نظرية الأسواق غير الكاملة

اقترحها الاقتصادي الكندي Stephen Hymer في سنة 1960 و قد انطلق في تحليله من خلال الانتقاد الموجه إلى النظرية النيوكلاسيكية التي بينت بان رؤوس الأموال تنتقل من البلدان وفيرة راس الأموال و ذات معدل فائدة مرتفع باتجاه البلدان ذات الندرة في رؤوس الأموال و معدل فائدة منخفض.³³

و استند الاقتصادي الكندي Stephen Hymer في نظريته على احتكار القلة Oligopole باعتبار الشركات الاحتكارية تقوم بتحديد سعر مرتفع نظرا لكونها تتعامل مع عدد هائل من المشترين غير المنتمين، و من اجل تعزيز النمو تعمل هذه الشركات على الاستثمار في الخارج.

و يضيف Stephen Hymer أن الاستثمار المباشر في الخارج يصبح ممكنا و ذو مردودية عندما تمتع الشركات المستثمرة في الخارج بميزة خاصة عن المنافسين المحليين، و هذه الميزة يجب أن تكون قابلة للترحيل الدولي، تظهر هذه الميزة من خلال عدم كمال الأسواق.

تقييم النظرية:

يرجع الفضل إلى Hymer باعتباره أول باحث تطرق إلى فكرة "نقص كمال السوق" و التي يعتبرها شرطا ضروريا لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، كما احتفظت النظريات التي جاءت من بعده بهذه الفرضية.

³³ - j.Peyrard .J(1995): «gestion financière International, éd Vuibert, Paris, p 183.

إلا أنه و حسب الاقتصاديين P.L.Buckely و كاسن M.Casson فهذه النظرية لا تفسر تدويل الخدمات إلى جانب اعتمادها على ميزة واحدة في حين تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات جملة من المميزات³⁴.

3- نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة

تم إعدادها سنة 1976 من طرف الباحثين بوكلي p.j.Buckly و كاسن M Casson و هي امتداد لنظرية الأسواق.

و يقصد بالمنتجات الوسيطة: المعرفة، الترخيص، العلامات....الخ، فالميزة الخاصة التي تقود الاستثمار في الخارج هي ابتكار المنتج، و أحسن طريقة للاحتفاظ بهذه الميزة هي المحافظة على رأس المال الاجتماعي عند إنشاء الفروع³⁵.

إن دافع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج قبل الحرب العالمية الثانية، كان ينبع من حاجتها للمواد الأولية لإتمام عملياتها الإنتاجية و هذا ما يفسر الاستثمار في الصناعات الاستخراجية: مناجم النحاس، حقول البترول....الخ، و لكن بعد الحرب العالمية الثانية حدث تغير في دافع الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، و هذا ناجم على امتلاكها للمعرفة أو التكنولوجيا، و هي من هذا المنطلق تغزوا أسواق التكنولوجيا و أسواق المنتجات الوسيطة للمحافظة على ميزتها التنافسية.

تقييم النظرية:

هذه النظرية تكمل نظرية حياة المنتج و أكثر من ذلك، فهي تأخذ بعين الاعتبار وضعية المؤسسة التي تدخل العديد من المؤسسات في سوقها المحلي و الأسواق الأجنبية، و أيضا تكمل نظرية الأسواق لـ Hymer. و ما يعاب على هذه النظرية أنها لم تهتم بشكل دقيق بعملية التدويل في قطاع الخدمات.

إن النظريات السابقة الذكر، تعتمد في تفسير دوافع الشركات للاستثمار في الخارج، بناء على امتلاكها إمكانيات و مميزات خاصة قابلة للتحويل الدولي، و لا تتوافر لدى المنافسين المحليين في البلد المضيف، و بالتالي فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تستخدم للمحافظة

³⁴ سامية دهماني ، مرجع سبق ذكره، ص27.

³⁵ كريمة فرحي(2001): « أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس » مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص24.

على تلك المميزات الاحتكارية أو التنافسية، و من أجل تطويرها في الدول المضيفة، و منه يمكننا القول بان النظريات المعتمدة على بنية الأسواق تركز على المؤثرات الخارجية التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر مثل انتشار و انتقال المعرفة و التقنية العالية، و الآثار المترتبة على بنية السوق و المنافسة في البلد المضيف.

إن تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تصور النظريات المعتمدة على بنية الأسواق، من وجهة نظرنا قادر على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول المتقدمة في الدول النامية فقط، و ذلك باعتبار هذه الأخيرة في العادة تملك شركات ضعيفة ذات تقنيات متخلفة.

ثالثاً: النظريات المعتمدة على تنظيم الشركات

تستعمل هذه النظريات مقارنة تسييرية أو مقارنة مركزة على سلوك الشركة و على نماذج تنظيم الشركة.

1- المقاربة التسييرية

العديد من المفكرين بحثوا عن الدور الذي يمكن أن يلعبه مسيرو أكبر المجموعات الكبرى، فمنذ زمن كان دور المسيرين واضحاً فيما يخص اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج.

فقد أوضح E.Penrose أن نمو الشركة يظهر بتقديم منتجات جديدة في الأسواق الخارجية الجديدة، و لكن هذا التوسع في الخارج يكون خاصة عن طريق الامتلاك الكلي 100% للشركة المحلية أو بإنشاء شركات جديدة³⁶.

أما الاقتصادي Richardson فقد اعد نموذجاً يشرح فيه دوافع قرار التوطن في الخارج حيث يوجد داخل الشركة مجموعتين من القرارات و هما:

- 1 مجموعة اقتصادية موضوعية (هدفها تحقيق ربح متوسط في المدى البعد).
- 2 مجموعة مرتبطة بالأفاق الواسعة للمسيرين.

³⁶ كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص26.

2- المقاربة المعتمدة على إستراتيجية الشركة

يرى الاقتصادي A.AHAROUNI أن قرار الاستثمار في الخارج ما هو إلا استجابة للفرص المتاحة الناتجة إما عن تحريض داخلي المتمثل في مدى إرادة الإدارة العامة للتوطن في الخارج و إما عن تحريض خارجي المتمثل في التخوف من فقدان السوق, و مواجهة منافسة أجنبية قوية في الخارج و غيرها. فهماك بعض الشركات التي أصبحت في وقت قصير متعددة الجنسيات منها: Airliquide, Nestlé, Michelin و العكس للبعض الآخر مثل: Toyota, Mustsushita.³⁷

و حسب نفس الباحث, يمكن للشركة أن تتبنى إستراتيجية للتدويل هجومية* أو دفاعية كما يمكنها أن تتوطن في حالات عديدة منها:

- ❖ تشبع السوق المحلي كالاسمنت مثل La Farge في كندا و الولايات المتحدة.
- ❖ المحافظة على سوق المنتجات أو الخدمات التي يكون تصديرها مكلفا جدا كإنتاج الغاز في العديد من البلدان.
- ❖ الاهتمام بإنشاء فرع في بلد ما قصد إبرام عقود الحكومات مثل الشركات المختصة في تشييد الطرقات Colas شركة معالجة المياه Degrement و شركة الهندسة, فمن المفيد أن تتواجد في عين المكان حتى تستجيب للمناقصات الوطنية.

و عموما يفسر الباحث تحليله للاستثمار الأجنبي المباشر, إلا انه لم يقدم استفسارات حول قرارات التوسع المتخذة من قبل الفروع نفسها.

3- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).

المساهمين الرئيسيين لهذه المدرسة هما كوجيما (1977-1978) و اوزوا (1977-1979) و عكفا على تطوير نموذج يجمع بين الأدوات الكلية و الجزئية, فالأدوات

³⁷ سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص28.

* إستراتيجية هجومية: تقرر الشركة التي تتمتع بالمهارة أن تقيم بالخارج, و ذلك بعد توطد إقامتها في بلدها الأصلي, و عندما تملك تكنولوجيا عالية فإنها تتوطن في الخارج قصد الحصول على سوق واسعة و في وقت قياسي, و حاليا تنمي و تتبنى معظم الشركات الكبرى و العديد من الشركات المتوسطة و الصغيرة إستراتيجية دولية هجومية.

الجزئية مثل: القدرات و الأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي, و الأدوات الكلية مثل: السياسة التجارية و الصناعية للحكومات. و بالاستفادة من دروس التجربة اليابانية منذ 1945, تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده لا يستطيع التعامل مع التطورات و الابتكارات التكنولوجية المتعاقبة مع الاستبدال الجزئي للسوق, فان المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية, فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر, و لقد برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة, في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية³⁸. فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى, فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صيغها و المواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية, فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدولة المضيفة من قوى عمل و مهارات استثنائية و نظام إنتاجي قوي.

تقييم النظرية:

نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطارها, لدرجة انه يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يلعب دورا ايجابيا في عمليات الإصلاح للاقتصاديات الوطنية للدول المضيفة.

و نظرا لكونه نموذج نيوكلاسيكي, فانه غير قادر على تفسير أو تقييم آثار و أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للأقطار.

بناء على النظريات المعتمدة على تنظيم الشركات, فان استثمار الشركة في الخارج يتم على أساس الأهداف المحددة لها كتحقيق الأرباح, أو حسب الإستراتيجية المتبعة من قبل الشركة, سواء بهدف المحافظة على حصتها من السوق و الاستفادة من ميزة التكاليف أو الإنتاج, أو لغرض اقتحام الأسواق الخارجية بغرض الاحتكار.

³⁸ عبد السلام رضا(2002): «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة», دار السلام للطباعة و نشر, جمهورية مصر العربية, ص69.

إن كل النظريات السابقة الذكر، حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى محددات معينة، مع إغفال المحددات الأخرى، و في هذا السياق ظهرت النظرية الانتقائية في محاولة لتجميع الاتجاهات الثلاثة (بنية السوق، الشركة، البلد المضيف).

رابعاً: النظرية الانتقائية لجون دينغ في الإنتاج الدولي

هي نظرية شاملة في تفسير مختلف العناصر التي بإمكانها التأثير في الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي بمثابة توليفة من العناصر الأساسية التي تقوم عليها النظريات السالفة الذكر، و حاول من خلالها (النظرية) تحديد الأسباب التي تؤدي بالمؤسسة إلى اختيار نمط من الاستثمار الأجنبي المباشر.

و لقد افترض **جون دينغ** انه لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بدخول استثمار أجنبي مباشر، و تتمثل هذه الشروط الثلاثة في³⁹:

أ. **مزايا الملكية أو الاحتكارية:** التي تحوزها المشروعات المستثمرة مثل التفوق التكنولوجي و ضخامة المبالغ المنفقة على الأبحاث و التطوير، و القدرة على تغيير المنتجات، و التفوق التمويلي.

ب. **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:** مثل تحقيق عائد استثمار أعلى و تخفيض تكلفة المعاملات و تخطي القيود و الإجراءات الحكومية، و تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التراخيص و براءات الاختراع.

ج. **مزايا الموقع:** أو المزايا المكانية للدولة المضيفة مثل اتساع السوق و انخفاض تكلفة الأجور و توافر المواد الأولية و مدخلات الإنتاج و الاستقرار السياسي، و المزايا التي تمنحها الحكومة للاستثمار الأجنبي المباشر و من بينها الحوافز الضريبية.

³⁹ عبد المطلب عبد الحميد (2006): «العولمة الاقتصادية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 217.

تقييم النظرية:

النظرية الانتقائية نظرية شاملة استطاعت إلى حد بعيد تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر كونها صيغت بتوليفة من النظريات السابقة، فلقد اعتمدت على عوامل متعددة و ليس على عوامل فردية كما فعلت النظريات السابقة.

و أشار بكلي (1985) إلى أن من المسائل التي لم تتمكن النظرية الانتقائية من حلها العلاقة بين العناصر الثلاثة و تطورها عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثير فيما بينها⁴⁰ فمزايا الموقع و اختلافها بين الدول قد تدفع للاستخدام الداخلي لمزايا الاحتكارية، و في نفس الوقت قد الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيدا من مزايا الملكية⁴¹.

كما قام كوجيما بانتقاد النظرية الانتقائية لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية و من ثم قليلة الفعالية في عملية صنع القرار و من ثم الاستفادة منها في كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة⁴².

و لكن على الرغم من استمرار جون دنينغ في الكتابة عن نظريته حتى سنة 1998 إلا انه لم يضيف جديدا بشأن اثر المستجدات الدولية على عمل النظرية، فاتفاقات منظمة التجارة العالمية (كما سنرى في المبحث الموالي) قد تضمنت تنظيما لاتفاقات أو قيود التجارة المرتبطة بالاستثمار، كما تمنع أية قيود على الملكية الأجنبية أو الاشتراطات التي يمكن أن تضعها الدولة المضيفة كان تشترط على الشركة الأجنبية شراء مدخلات إنتاج محلية كشرط للموافقة على إقامة المشروع....، أضف إلى ذلك الاتحادات الإقليمية (كما سنرى في المبحث الموالي)، تمثل تحديا آخر لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة، حيث تؤدي تلك الاتحادات إلى جعل الدول المتحدة سوقا واحدة، و هنا يكون العنصران الأول و الثاني في نظرية جون دنينغ محلا للتساؤل⁴³.

⁴⁰ عبد السلام رضا، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁴¹ أميرة حسب الله محمد (2005): «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية»، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 34.

⁴² عبد السلام رضا، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁴³ عبد السلام رضا، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

و بعد عرض مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي (النظريات) و على من عدم كمالها, إلا أنها كانت مطلباً مهماً لإعطائنا فهم أعمق للظاهرة محل البحث, غير أن الإطار النظري قد يخالف الواقع العملي كما سنعرض ذلك في الفصل الموالي.

خلاصة الفصل :

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف مختلف المدارس الاقتصادية، المفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير.

و قد تجلّى من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم له، الاختلاف الواضح بين جميع هؤلاء في تسميته و ماهيته و محدّداته، و هذا ما يؤكّد حقيقة أنه ظاهرة اقتصادية معقّدة الجوانب إذا أن الاستثمار المباشر الأجنبي يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من الرأسمال، إلى جانب أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة و استراتيجيات الشركات الأجنبية.

و بخصوص أسباب قيامه، و العوامل التي تتحكّم في سلوك المستثمرين الأجانب لتجسيده، فقد سجلت هناك عدّة تفسيرات مختلفة بسبب تنوّع الزوايا التي من خلالها عمدت المدارس الاقتصادية والمفكرين في تفسير قيامه و محدّداته.

ومن جهة أخرى، إنّ الاستثمار المباشر الأجنبي من حيث التدفقات و مختلف توجّهاته تحكّمها في الواقع محدّدات رئيسية، فهي تتلخص في عمومها في الظروف الملائمة التي يجب أن تتوافر لأجل أن يكون هذا الاستثمار المباشر الأجنبي فعّالا سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للشركات الأجنبية و على رأسها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر أداة رئيسية أو قناة رئيسية لتجسيده.

و أخيرا الحقيقة التي نملّيها هنا هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر شكّل محورا من محاور اهتمام المفكرين و الخبراء و الدول ليس فقط لاعتباره ظاهرة اقتصادية معقّدة من حيث التسمية أو المفهوم، بل أيضا من حيث التفسيرات التي جاءت حول قيامه و تعارض مواقف كل من الدول المختلفة و الخبراء بشأن ذلك، و هو ما شكل المحاور الأساسية للفصل الاول من بحثنا هذا.

الفصل الثاني

أهمية و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنظر إلى المزايا التي يتمتع بالمقارنة بمصادر التمويل الأخرى، كما يمكن اعتباره مؤشرا على انفتاح الاقتصاد ومظهرا للعولمة من خلال أهم مجسد له وهي الشركات المتعددة الجنسيات فضلا عن هذا فقد ثار جدل كبير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة باستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلى جانب هذا، إن تطور حجم هذا النوع من الاستثمار بشكل سريع يرجع إلى ما يتضمنه في طياته من العديد من المزايا، فالقيام بمثل هذا النوع من الاستثمار يمكن الشركات المستثمرة من تعظيم منافعها من أصولها المالية والتقنية، وفي الوقت نفسه فإن الدول المستقبلية لمثل هذا النوع من الاستثمار لا تحصل فقط على سيولة، ولكن أيضا على مزايا تكنولوجية وإدارية ومهارية لم يكن بالإمكان التوصل إليها من أي مصدر آخر، لذلك نجد كلا من الدول النامية والمتقدمة تتسابق في جذبها.

لكنه عند المقارنة بين نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية إلى إجمالي التدفق العالمي من هذا الاستثمار نجد أنها لم ترتفع إلى قليلا، أما الملاحظة الأكثر أهمية فإنها تتجلى في تباين توزيع تلك الاستثمارات بين مجموعات الدول النامية في مختلف المناطق وبين الدول النامية داخل المجموعة الواحدة، حيث نجد أن معظم تلك الاستثمارات استقطبت من طرف دول شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء على المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: التحليل الاقتصادي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العامة
- المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي
- المبحث الثالث الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

المبحث الأول: التحليل الاقتصادي لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاته العامة

من خلال المفاهيم السابقة الواردة في الفصل الأول للاستثمار الأجنبي المباشر، وأشكاله المختلفة تتضح لنا أهميته ودوره في التنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية وذلك من خلال⁴⁴:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.

- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

وفي ضوء ما سبق يهدف هذا المبحث بصفة أساسية إلى التعرف على منافع وتكاليف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما سنتطرق من خلاله إلى مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات إدارتها.

أولاً: منافع وتكاليف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**1- منافع الجذب**

شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في الدول النامية كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير، على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين، مع إمكانية تحقيق الأرباح من خلال

⁴⁴أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 20.

- أنشطتهم الاقتصادية، وأثبتت مختلف التجارب أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، نذكر منها:
- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
 - الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
 - توفير فرص عمل جديدة.
 - بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
 - المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير.
 - الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
 - تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة.
 - ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.
 - إن استقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات الاتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
 - ولا ينبغي إغفال الناحية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر بل يجب الأخذ في الاعتبار ما يضيفه هذا الاستثمار للمجتمع ككل، وهذا مايلخصه لنا الجدول رقم (1-1) الذي يوضح أهم المنافع الاجتماعية له.

2- تكاليف الجذب

إن للمستثمرين أهداف ودوافع وراء تدويل أنشطتهم، كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول أخرى تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، وعليه فمن الخطأ التصور بأن المنافع التي قد تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنها الحصول عليها دون تكلفة. ويمكن تقسيم التكاليف الناتجة عن استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية إلى مجموعتين رئيسيتين⁴⁵:

- أ- **المجموعة الأولى:** تتمثل في تكاليف إزالة مخاوف كل من الدول النامية من جهة والمستثمر الأجنبي من جهة أخرى، فقد ساهمت قصص الفشل في خلق العديد من المخاوف لدى الدول النامية ولدى المستثمر الأجنبي على السواء، فلقد عرفت الدول النامية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين نوعاً من الاستثمارات الأجنبية كانت كما أوضح سنجر لا تحمل من خصائص الاستثمارات الأجنبية إلا موقعها الجغرافي، حيث اقتصر هذه الاستثمارات على استخراج المواد الخام والمواد الغذائية والطاقة وتصديرها كما هي اقتصاديات الدول النامية بكل ما تحمله من معوقات للتنمية. ومن جهة أخرى فقد يؤدي استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية إلى منع إقامة المشروعات الوطنية وقتل القائم منها، نظراً لما يملكه المستثمر الأجنبي من إمكانيات مالية وإدارية وفنية وتكنولوجية قد لا يقوى المستثمر المحلي على مواجهتها دفعة واحدة.
- ب- **المجموعة الثانية:** تتمثل في تكاليف منح الحوافز اللازمة لاجتذاب المستثمر الأجنبي وضرورة امتداد بعض هذه الحوافز للمستثمر المحلي أيضاً، فقد تلجأ حكومات الدول النامية لاجتذاب المستثمر الأجنبي إلى إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنحه العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية.
- الجدول رقم (1،1) أدناه يبين أهم التكاليف الإجتماعية الناجمة عن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

⁴⁵ حامد عبد المجيد دراز (2002-2003): « السياسات المالية »، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 220-222-223.

جدول رقم(1.1): المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
1- البيئة	<ul style="list-style-type: none"> - إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. - إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث. - تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية. 	<ul style="list-style-type: none"> - التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء... - إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.
2- العمالة	<ul style="list-style-type: none"> - تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج. - تعيين نسبة كبيرة من العمالة بالمشروع الأجنبي. - رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب. - الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية. - الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط. - ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لما سبق.
3- الرفاهية	<ul style="list-style-type: none"> - رفع المستوى المعيشي بصفة عامة. - إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة. - رفع المستوى العلمي والفني للعمالة المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الأجنبية والعمالة المحلية. - احترام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة.

<p>- قد ينقل الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير منافسة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيدها الفنية.</p> <p>- قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.</p>	<p>- قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية.</p> <p>- قد يساهم الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي.</p> <p>- قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.</p>	<p>4-البحوث والتطوير</p>
---	--	---------------------------------

المصدر: محمد الفضيل، المناخ الموافق للاستثمار الأجنبي المباشر، الأهرام الاقتصادي، العدد 1480، ماي 1997، ص 8

ثانيا : مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات إدارتها:

يقصد بأخطار الاستثمارات الأجنبية تلك المخاطر التي يتعرض لها المستثمر والتي تكون ناتجة عن عوامل غير تجارية (سياسية) أو عوامل أخرى وسنتطرق إلى أهمها وآليات إدارتها فيما يلي:

1- مخاطر الاستثمارات الأجنبية:

أ- الأخطار السياسية (الأخطار غير التجارية): يعرف كل من "بروبلي" و"مايرز" المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركات متعددة الجنسيات، بأنها نقض الحكومة الأجنبية لوعودها، لسبب أو لآخر وذلك بعد تنفيذ الاستثمار، وتتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات المؤسسة .

وبعبارة أخرى يقصد بالمخاطر السياسية تلك المخاطر التي يكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المضيف، ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار، كما يمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية وأخرى داخلية وخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطر السياسي هو جزء من الخطر الدولي (خطر الدولة)، إذ أن خطر الدولة له مفهوم أوسع من الخطر السياسي. فخطر الدولة يعرف على أنه الاختلافات والتغيرات الحاصلة في ربحية استثماراتها بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المتوقعة بالبلدان المعنية بالاستثمار، أما الخطر السياسي يعرف بدوره على أنه الاختلافات والتغيرات في ربحية الاستثمار بسبب التدخلات والتصرفات السياسية غير المتوقعة من حكومة البلد المستقبل للاستثمار⁴⁶.

ب- الأخطار المرتبطة بملكية الاستثمار: وتحدث عندما⁴⁷:

- يصعب على المؤمن أن ينفذ حقوقه المرتبطة بالاستثمار.

- تحطم شركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

- عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

ج- أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل: عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الاستثمار أو باستبدال الاستثمار في مكان الاستثمار، الحوادث يجب أن تكون أسبابها سياسية أو طبيعية وتكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤمن إلى آخر.

د- مخاطر أسعار الصرف: تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات والمصدرون والمستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصرف أو التبادل، وهذا نظرا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم أو بسبب عوامل أخرى.

فكما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح Cushman (1985) أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي

la mondialisation du capital, Now-éd : Syros 1997 (Alternatives économiques), 1997) (François chesnais, 1⁴⁶ P442-443.

⁴⁷ قدي عبد المجيد، وصاف سعدي، (آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية)، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، حالة البلدان العربية والجزائر، سكيكدة، 2004.

إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها⁴⁸.

2- آليات إدارة أخطار الاستثمارات⁴⁹: نتطرق في هذا الجزء من البحث لكيفية إدارة هذه الأخطار من خلال إبراز مختلف المداخل التي نراها ضرورية لذلك، وهي:

أ- **التجنب**: إن تجنب مصدر الخطر في المقام الأول يلغي ظهور الخطر، وهذا بالطبع ليس البديل المتاح، وبالرغم من ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فإن المستثمر ربما يختار أن ينهي أعماله هناك، ويقصد بالتجنب غربة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. واستبعادها عن نطاق إستراتيجيتها الاستثمارية.

ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب الاستثمار في الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر، وخاصة المخاطر السياسية مثل:

- قيام المستثمر بتقسيم البيئة السياسية الدولية وتحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة.

- اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبها وفقاً لدرجة عدم الاستقرار السياسي فيها.

ويمكن أيضاً استخدام مؤشرات تحليل المخاطر التجارية في تجنب التعامل مع الدول التي لا تحقق المستوى المرضي لهذه المؤشرات.

ب- **التفاوض**: يقصد به قيام المستثمر أو الشركة بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية، حيث ينبغي أولاً تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل القيام بالاستثمار، ويمكن من خلال هذا الأسلوب إدارة الأخطار التغلب على مشكلة القيود على تحويل الصرف الأجنبي في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف.

⁴⁸ محمد عريان و محمود الجمل (1997): « جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، الاتجاه السياسي نحو السياسات الصحيحة»، ندوة الحوافز المنوحة

للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 19.

⁴⁹ فحان محمد ابو القاسم (1996): «اخطار التصدير و تأمين اتمان الصادرات»، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ص 84-85.

ج- الاحتياط للمخاطر: قد يلجأ بعض المتعرضين للخطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية ويعتبر استخدام هذا الأسلوب، في المعاملات الدولية أقل منه في المعاملات الداخلية.

د- الانفصال : تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة المحتملة.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي

توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري و جنسية المستثمر، غير أن نمو الاستثمارات و استمرار تدفقها إلى الدول المضيفة يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري⁵⁰ السائد. و نتناول فيما يلي أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً : الاستقرار السياسي و حجم السوق و احتمالات نموه

إن هناك عدة عوامل تؤثر على القرار الاستثماري و على حجم الاستثمار في الدولة التي يتجه إليها الاستثمار، و يأتي على رأس هذه العوامل الاستقرار السياسي و حجم السوق و احتمالات نموه.

1- الاستقرار السياسي

إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية و كفالة حقوق الإنسان و ينال رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين و دفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها، فمن غير المعقول أن يقبل المستثمر الأجنبي على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات و الاضطرابات الداخلية.

هذا و أثبت عامل الاستقرار السياسي أهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل إن اضطراب هذا العامل يؤدي إلى تناقص مضطرد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حتى انتقالها من دول غير مستقرة سياسياً إلى دول أكثر استقراراً. في هذا الصدد عادت رؤوس الأموال العربية إلى المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أن سوق الاستثمار في الوطن العربي عرف انتعاشاً كبيراً بعد تفجيرات 11 سبتمبر. شهدت الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضاً رهيباً في تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر جراء 11 سبتمبر 2001، حيث بينت إحصائية لوزارة التجارة الأمريكية في

⁵⁰ المناخ الاستثماري هو حصلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي و الأجنبي على حد سواء، بأبعاده الاجتماعية و الاقتصادية و المحددات المحلية و التدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية و التدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المحلي. أنظر : أحمد زكرياء صيام(2005): «آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كمنموذج»، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 03، صفحة 92.

2003/06/26 أن الاستثمارات الأجنبية الإجمالية تراجعت للعام الثاني على التوالي بنسبة تزيد على النصف، حيث تراجع إجمالي الاستثمارات العالمية في الولايات الأمريكية بنسبة 64% لتصل إلى 147,1 مليار دولار أمريكي⁵¹.

2- حجم السوق واحتمالات نموه

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده حجم السوق واحتمالات نموه، فوجود المشروع الاستثماري في منطقة ذات استهلاك كبير، يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع للطلب الكبير على المنتج ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ومنه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كما ذكرنا سلفا استثمار طويل الأجل ومنه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للاستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل زيادة الأرباح على مدار هذه المدة الطويلة والتي يحددها (زيادة الأرباح) احتمال نمو هذه الأسواق.

ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان. فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب التجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية⁵².

وهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد، فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف⁵³.

إن أهمية عامل حجم السوق واحتمالات نموه، تعتبر أكيد من العوامل المفسرة للحجم الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين والهند، باعتبارهما يحتلان المراتب الأولى عالميا من حيث النمو السكاني.

⁵¹ خالد بن عبد الرحمن المشعل، عبد الله بن سليمان الباحث: « الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي »، على موقع: www.islamonline.net تاريخ الإطلاع:

2007/01/27.

⁵² أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

⁵³ محمد عبد العزيز عبد الله عبدن، مرجع سبق ذكره، ص 70.

وفي هذا الصدد أوضحت دراسة Ryan et Chandrasekhar (1996) أن الهند -جنبا إلى جنب مع الصين- تعد واحدة من الأسواق الصناعية الرئيسية في آسيا التي تجذب مصالح الشركات متعددة الجنسيات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الحديثة وفرص السوق الكبيرة.⁵⁴

ثانيا: السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة والإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار.

تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة والإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار كذلك من أهم العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما نظرا لما تعطيه هذه العوامل من إشارات سليمة عن الصحة العامة للاقتصاد، وعن مختلف ضمانات وحوافز الاستثمار.

1- سياسات اقتصادية كلية مستقرة

إن وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتححرر والمرونة والوضوح، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار، ومن ناحية أخرى تضم سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى جذب الاستثمار، ومن الضروري أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، وسياسة التجارة الدولية لا بد أن تكون تحررية، وكذلك السياسة السعرية وأيضا سياسة سعر الصرف كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت لجذب الاستثمار.⁵⁵

وأوضحت دراسات Fishlow و Cardoso (1989) و Elias (1990) على أمريكا اللاتينية، أن التدفق الهائل للاستثمار الأجنبي المباشر للإقليم كان نتيجة لمتغيرات السياسة المحلية التي خلقت بيئة اقتصادية كلية أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر مع الثقة

⁵⁴ - حسن بن رfidان المهجوج (2006) اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي»، مؤتمر الاستثمار والتمويل: حول تطوير الإدارة العربية

لجذب الإستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 67.

⁵⁵ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 220-221.

المتجددة في التركيز على إصلاحات التوجه للسوق. إلا أن دراسة Patnaik (1997) أوضحت أن التحرر الاقتصادي لم يجذب الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما جذب كثيرا من الأموال الساخنة المهمة بالمضاربة، وذلك لأن الفترة الأخيرة شهدت عولمة التمويل أكثر من عولمة الإنتاج⁵⁶.

وتهدف برامج الاصطلاح الاقتصادي بشكل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة الإختلالات الهيكلية وتوفير بيئة محلية اقتصادية مستقرة وخالية من ضغط التضخم، ويعتبر تطبيق برنامج الخصخصة جزءا متمما لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، وهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال فسخ المجال للمستثمرين الأجانب للمشاركة في اقتصاد دولة ما، ومعالجة عوائق الاستثمار، وتحسيس المستثمر بالترحيب من خلال تطوير البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

2- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار

إن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لآبد من نوفر:

- وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض ويتميز بالثبات والشفافية.
- أن يكفل قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر.
- ضمان الحماية للمستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: مخاطر التأميم والمصادرة، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.
- وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

ثالثا: موارد الأصول

تكتسي موارد الأصول أهمية بالغة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من كونها تجعل من الدول المضيفة مواقع إستراتيجية للمستثمر الأجنبي وتشمل على:

⁵⁶ - حسن بن رفدان المهجوج، مرجع سبق ذكره، ص 67.

1- بنية أساسية مناسبة

إن حالة ووضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وهذا راجع إلى مساهمتها في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمر، فإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة تعمل على تشغيل آلات الإنتاج ودون انقطاع وبالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الانقطاع، وشبكات النقل المصممة تصميمًا جيدًا (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) تساهم في توزيع الإنتاج والوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العالية التطور التكنولوجي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين الفروع والمركز الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات.

2- مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية والتطوير التكنولوجي⁵⁷

تساهم الشركات متعددة الجنسيات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير. وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة.

لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا، يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددًا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.

3- توفر المواد الأولية

تعد وفرة المواد الأولية وسهولة الحصول عليها من أكثر العوامل المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث ظلت المؤسسات لمدة طويلة تتموقع في إطار دائرة

⁵⁷ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

استغلال المواد الأولية (صناعات إستخراجية، تحويلية، زراعية،..). إلا أن أهمية القرب من المواد الأولية لم تعد مؤثرا قويا، فبتطور تكنولوجيا تسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة كما تسمح باستغلال مصادر أو مناطق اعتبرت غير قابلة للاستغلال أو ليست ذات مردودية. ويوضح Caves (1982) أن الحافز للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستخراج يتسم بالوضوح ولا يحتاج إلى شرح نظري⁵⁸. بمعنى، أن الدافع البديهي للاستثمار في قطاع الاستخراج هو توفر المادة الأولية الضرورية لممارسة هذا النوع من الاستثمار، وهذا يقودنا إلى اعتبار أن أهمية هذا العامل (أي توفر المواد الأولية) يختلف حسب نوع النشاط وبالتالي لا يمكن تعميمه على جميع أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونوصل Lim (1983) في دراسته على عينة مكونة من 27 دولة إلى أن توفر الموارد المعدنية (المواد الأولية) هي بمثابة محدد إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر⁵⁹.

رابعا: الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار المباشر يمكن تلخيصها على النحو التالي:

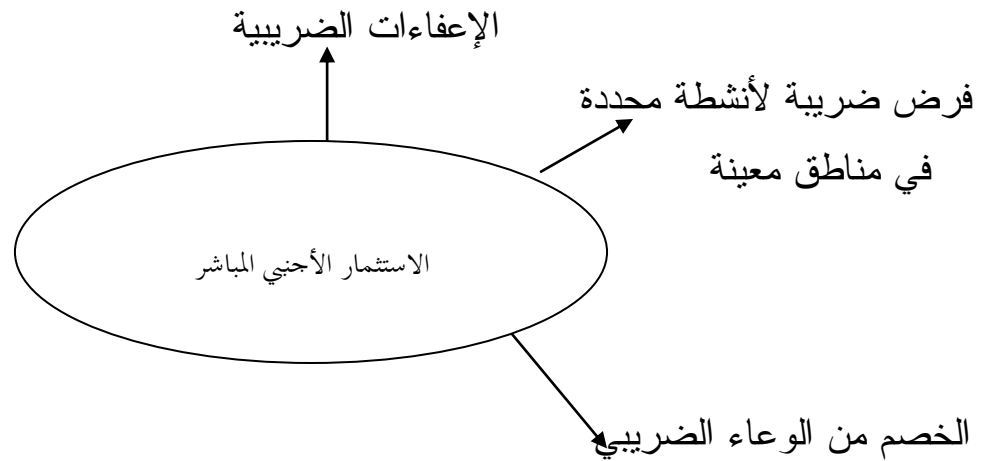
1- الحوافز المالية

وهي عبارة عن حوافز في شكل خفض الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي تأخذ أشكال مختلفة مثل: الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية، وإعفاء أو خفض معدلات الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز 10 سنوات ما بعد مرحلة التشغيل. والشكل الموالي يمثل مزيج الحوافز الضريبية.

⁵⁸ - حسن بن رفدان الهجوج ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

⁵⁹ - نفس المرجع، ص 64.

الشكل رقم (1-2) أدناه يمثل مزيج من الحوافز الضريبية



المصدر: محمد عباس محرز (مايو 2005)، التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي، مجلة شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ص 11

2- حوافز تمويلية

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:⁶⁰

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها.

- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

3- حوافز أخرى

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:⁶¹

⁶⁰ - محمد زيدان (2004): «الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال»، مجلة اقتصاديات إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 01، ص 120.

⁶¹ - سرمد كوكب جميل (2000) «الإنتاجات الحديثة في مالية الأعمال الدولية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص 172.

-تخصيص إعانات للبنية التحتية: كتقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي و العقارات و للمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

-تخصيصات للخدمات: وتشمل على: خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق.

إضافة إلى هذه الحوافز، هناك شكل آخر يتمثل في ضمان الاستثمار وذلك بتأمين المستثمر ضد مجموعة من المخاطر غير التجارية التي يتعرض له استثماره في بلد خارج حدود بلده، وذلك بتعويضه عن الخسائر التي قد تلحق بالاستثمار لقاء أسمى ضمان محدودة أو يكون هذا الضمان ضد التأميم والمصادرة أو الاستيلاء أو الحجز إلا ما خالف ذلك الالتزامات المتعاقد عليها.⁶²

4- مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يثار جدل كبير حول مسألة ما إذا كانت الحوافز الضريبية، تعتبر كأداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، وبما أن المستثمر الأجنبي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من وراء الاستثمار في الخارج، وبطبيعة الحال فإنه من عوامل تعظيم الأرباح تدنية التكاليف من جهة، وباعتبار أن الضرائب هي جزء من هذه التكاليف من جهة أخرى، فإن الإعفاء منها سيؤدي إلى انخفاض هذه التكاليف وبالتالي ارتفاع الأرباح، ومنه كحكم مبدئي لنا فإن الحوافز الضريبية لها أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لكن و خلال المناقشات و المفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف و التي جرى الإعداد لها في إطار أعمال منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)، أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية الحوافز الضريبية كعنصر مؤثر في القرارات طويلة الأجل للشركات متعددة الجنسيات، كذا انتقد بعض المنظمات الدولية و أعضاء (OECD)، المغالاة في منح الإعفاءات و الحوافز الضريبية و أنها تعتبر إهدار للموارد المالية للحكومات، بالإضافة إلى أن الحوافز تعطي ميزة للدول الغنية التي تستطيع تقديمها، و على الجانب الآخر فقد طالبة بعض الدول و التي دعيت لحضور

⁶² - محمد إبراهيم مادي(2004): «العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2000) دراسة قياسية»، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 14.

المناقشات بضرورة الحوافز و ذلك لتعويض ارتفاع درجة المخاطر في الدول خارج المنظمة (OECD).⁶³

كذلك فان تجارب العديد من البلدان النامية في منح الحوافز و الإعفاءات الضريبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تبلغ أهدافها و تعط ثمارها وهذا راجع إلى جملة من الأسباب منها:

❖ كثيرا ما تتطوي التشريعات الضريبية على تفضيل المستثمرين الجدد وتمييز المتواجدين من قبل البلد المستقبل كما تتطوي تلك التشريعات على تمييز ضد المستثمرين الوطنيين.

❖ إن انقضاء فترة الإعفاء الضريبي تؤدي إلى زيادة مفاجئة في الأعباء الضريبية على الشركات.

❖ إن الإعفاءات الضريبية غالبا ما تمنح عن طريق إجراءات إدارية معقدة تشجع على الفساد الإداري، وهو ما دفع إلى اعتقاد بعض الملاحظين أن النظام الضريبي المستقر والتلقائي المتميز بأسعار معقولة والخالي من التمييز قد يكون أفضل للمستثمرين والدولة المستقبلية في نفس الوقت.

هذا، وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية ومنها:⁶⁴

1. دراسة (Balasubramayan, 1984 ; Shah, Toye 1984) : وتناولت حزمة

الحوافز المالية (مثل: إعادة جزء من الضرائب، والإعفاءات، والقروض المدعمة) المتبعة لجذب المستثمرين الأجانب، إلا أن نتائج تلك الدراسات أوضحت أن تلك الحوافز لا تملك تأثيرا إيجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دراسة Lim (1983) : وقد أكتشف تواجد علاقة عكسية بين الحوافز المالية

وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

⁶³ - عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 215.

⁶⁴ - حسن بن رfidان الهجوج ، مرجع سبق ذكره ، ص 68-69.

3. دراسة **Shah وToye (1978)**: وهي نفس النتيجة التي توصل إليها **Lim** وبرر ذلك بأن العلاقة العكسية هي نتيجة التعويض الوهمي الذي يمارس تأثيره عندما تحاول الدول المضيفة استخدام الحوافز للتغطية على نقص الموارد والتنمية الاقتصادية.

إن دراسة **Shah وToye (1978)** توصلت إلا أن الحوافز الضريبية لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الدول المضيفة تستعملها كستار لتغطية عوامل أخرى لها دور أكبر في قرار الاستثمار كالموارد والتنمية الاقتصادية. كذلك فإن الحوافز الضريبية في تقديرنا الخاص قد فقدت الكثير من أهميتها وهذا راجع إلى اعتبارها شيء مفروغ منه، فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون استثناء وهي بهذا الشكل شيء متوفر وليس نادر وكمثال على ذلك ليست كل الدول تملك حجم سوق كبير، لكن كل الدول تطبق نظام الحوافز الضريبية. وكل ما يمكننا التأكيد عليه في الأخير هو أن الحوافز الضريبية لا تلعب دورا حاسما في اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما لكنها مكمله له.

خامسا: أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية والاتحادات الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة من منظور الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نناقش في هذه المرحلة من البحث أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية والاتحادات الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- اتفاقيات الاستثمار الثنائية

إن للاتفاقيات الثنائية للاستثمار دورا إيجابيا في زيادة التدفقات الاستثمارية إلى الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات. فلقد أصبحت اتفاقيات الاستثمار الثنائية جزء مهما من تدفقات الاستثمار العالمي وهذا ما يؤكد عدد المتزايد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات الازدواج الضريبي وفي نهاية سنة 1997 كانت 1513 اتفاقية استثمار ثنائية و 1794 اتفاقية بشأن الازدواج الضريبي سارية المفعول، وتم عقد 153 اتفاقية من النوع الأول و 108 اتفاقية من النوع الثاني في سنة 1997 بمفردها⁶⁵، وقد تزايد عدد الاتفاقيات

⁶⁵ - بادما مالاهايلي و كارل ب. سوفانت، «الإستثمار الأجنبي في الدول النامية» مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 1، ص 26.

خلال الفترة 1995-2005 حيث بلغ حوالي 2500 اتفاقية بنهاية 2005⁶⁶، تربط بين الدول عبر جميع القارات وعلى جميع مستويات التنمية، وتعكس هذه الاتفاقيات الدور المتنامي للاستثمار الأجنبي المباشر ورغبة البلدان في تيسيره من خلال تحريكه من القيود وتحفيزه.

وتهتم هذه الاتفاقيات بمجالات التطبيق (الجنسيات والاستثمار وغيرها)، وكيفية بدء الاستثمار، والقواعد العامة للتعامل مع الاستثمار بمجرد البدء فيه و إنهاء الخلافات وغالب الاتفاقيات تكون مختلفة عن القانون المحلي الخاص بالاستثمار، والحكومات في الغالب تملك حرية التصرف الكاملة لإدارة القطاعات التي يحدث فيها استثمار أجنبي مباشر وتحدد الأنصبة التي يمتلكها الأجانب، وفي غالب اتفاقيات الاستثمار الثنائي توجد بنود تحد من الفروض الواجبة على الأداء وتسمح لكبار العاملين بالحركة عبر العالم، وعادة ما تحتوي هذه الاتفاقيات على الالتزام بأن إجراءات التحكيم في اتفاقيات الاستثمار الثنائي الحديثة يكون طبقاً للقواعد الدولية، كل هذا من شأنه أن يبعث الثقة في المستثمر الأجنبي ويعزز الضمانات وتجعله يتوجه إلى هذا البلد بثبات وطمأنينة، فمن غير المعقول أن يجازف بأمواله ويستثمر في بلد لا يوجد فيه ضمان.

وفي هذا الصدد، رصدنا دراسة صادرة عن البنك الدولي⁶⁷ بعنوان هل تجتذب اتفاقيات الاستثمار الثنائية الاستثمارات الأجنبية؟ المباشرة وتحديدًا من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، إلى الدول النامية المضيفة للاستثمار، ذلك أن غالبية اتفاقيات الاستثمار الثنائية وخاصة في السنوات الأخيرة تم توقيعها بين هذين الطرفين.

لقد استخدمت هذه الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 20 دولة من دول الـ OECD إلى 31 دولة نامية، خلال السنوات من 1980 حتى 2000، علماً أن الـ OECD هي مصدر أكثر من 85% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وبهذا تكون هذه الدراسة قد شملت الغالبية العظمى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المغطى باتفاقيات استثمار ثنائية وقد وجدت هذه الدراسة دليلاً ضعيفاً على قدرة اتفاقيات الاستثمار الثنائية على جذب حصص أكبر من الاستثمارات، فالدول التي تعاني

⁶⁶ - مجلة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو 2007، ص 13.

⁶⁷ - مجلة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو 2007، ص 16.

من ضعف مؤسساتها المحلية، بما فيها حماية حقوق الملكية، لم تحصل على أية فائدة إضافية، حيث لم تكن لتلك الاتفاقيات مفعولا مماثلا لإصلاحات واسعة النطاق، في حين أن الدول التي تنتهج إصلاحات محلية مع تمتعها بمؤسسات محلية قوية إلى حد كاف، هي الأرجح من سيجني الفائدة من توقيع مثل تلك الاتفاقيات. بمعنى أن هذه الاتفاقيات يمكن أن تكون عنصرا تكميليا، لكنها لا تصلح أن تكون بديلا للإصلاحات المؤسسية المحلية. إن أثر الاتفاقيات الثنائية للاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظرنا تعمل في جو من التفاعل بينها وبقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية، بمعنى أن الاتفاقيات الثنائية للاستثمار تلعب دور المدعم في جذبه وليس الدور الأساسي، والدليل على ذلك دولة (أ) تستثمر في دولة (ب) ولا تربطها معها أي اتفاقية للاستثمار، كذلك حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة (ج) أكبر من نظيره في الدولة (هـ) وهذه الأخيرة عدد اتفاقياتها الثنائية للاستثمار أكثر من الدولة (ج).

2- الاتحادات الإقليمية

منذ بداية التسعينات، شهد العالم ظهور اتحادات إقليمية جديدة مع توسيع ما كان قائم من قبل مثل الاتحاد الأوروبي. والمؤشرات الحديثة تقترض أن الاتحادات الإقليمية توفر مناخ فعال ليس فقط لنمو التجارة بل أيضا لنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يلي سوف ندرس أثر كل اتحاد إقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أحادي.

أ-الاتحاد الأوروبي "Europe an union":

الاتحاد الأوروبي الذي بدأ خطواته في سنة 1957، والذي يكون قد اكتمل مع بداية 1994 ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العالمية والعملاقة، والتي لها تأثيرها الفعال على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال.⁶⁸ أما فيما يخص أثر الاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر فقد توصلت اللجنة الأوروبية (1998) إلى أن الاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي قد نمت بسرعة عن الاستثمار في دول خارج الاتحاد الأوروبي بعد بدء برنامج السوق الموحدة. فقد حولت ألمانيا والمملكة المتحدة استثماراتها من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي بداية من أواخر الثمانينات،

⁶⁸ - كرم نعمة النوري: «آفاق العولمة في البلدان النامية»، على موقع www.rezqar.com تاريخ الاطلاع: 2006/05/17

ولقد وجدت مستندات تؤكد أن التكامل الأوروبي قد جعل الدول الأعضاء أكثر جذبا لشركات الولايات المتحدة، واليابان ودول أخرى من العالم الثالث. كما أن وجود السوق الموحدة سنة 1992 كان له أثره في قرارات شركات اليابان وكوريا وتايوان لبدء العمل مع الاتحاد الأوروبي، وارتفع إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من 10 بليون سنة 1984 إلى 63 بليون سنة 1989 ولقد وجدت اللجنة الأوروبية (1998) أن نصيب الاتحاد الأوروبي من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ازداد من 28% إلى 33% خلال الفترة من 1982-1993.⁶⁹

ب- اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا NAFTA:

ويضم هذا التكتل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وكان أثر هذا التكتل على الاستثمار الأجنبي المباشر كما جاء في استبيان أجاب عليه 500 مدير تنفيذي بالشركات الكبرى، إلى أن أكثر من نصف الشركات الكبرى ترى أن اتفاق النافتا يمثل خطوة إيجابية لدولهم ولأنشطة شركاتهم. وفي استبيان آخر أجرته غرفة التجارة الأمريكية بالمكسيك والذي كان قد صمم بغرض معرفة مدى نجاح اتفاق النافتا بالنظر للاستثمار الأجنبي المباشر، وكان قد أجاب عليه رؤساء 224 شركة دولية، ذهب أغلب المسؤولين عن تلك الشركات إلى شعورهم بالثقة في أن اتفاق النافتا مفيد للغاية لإنتاجية شركاتهم ومن ثم أرباحهم.⁷⁰

ج- اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية:

شجع اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما عمق من الاتحاد الإقليمي بين الدول في العديد من الصناعات، فبعد أن فتح هذا الاتفاق الأسواق الواسعة لكل من البرازيل والأرجنتين قامت تلك الدولتين بتوفير حوافز وضمانات الاستثمار لجذب استثمارات كثيرة من أهمها: الاستثمار في قطاع السيارات والمركبات.

د- المنظمة العالمية للتجارة

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في سنة 1995 لتحل محل الاتفاقية العالمية للتعريف الجمركية (GAAT) التي كانت قد تأسست سنة 1947 وتضمنت الاتفاقيات النهائية لجولة أورغواي - ولأول مرة في تاريخ الدورات التجارية- نصوصا هامة وواضحة تتعلق

⁶⁹ - موريس شيف ول.ألن ووترز: «التكامل الإقليمي والتنمية»، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003، الأردن، ص 120-199.

⁷⁰ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

بالاستثمار الأجنبي المباشر. فكل من الاتفاقيات التالية شديدة الصلة بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات وهي:

• اتفاقية الاستثمار (TRIMS) :

يحدد الاتفاق حول إجراءات الاستثمارات الأثر في التجارة (TRIMS)، معنى هذه الإجراءات بأنها الشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل في نطاق إقليمها، والتي تنطوي على تقييد وتشويه التجارة العالمية، فمثل هذه الإجراءات مناقضة لمبادئ الغات، وتحد من نمو التجارة العالمية وتضع العراقيل أمام حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية، وذلك من منظور واضعي الاتفاق.

وقد ألحقت بالاتفاق قائمة بأمتثلة لهذا النوع من الإجراءات، منها اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة أو اشتراط نسبة معينة للمكون المحلي في منتجات المشروع، حيث اعتبر ذلك مخلا بمبدأ المعاملة الوطنية في الغات (المادة 03) ومنها اشتراط أن تكون واردات المشروع مقصورة على كمية أو قيمة معينة مرتبطة بكمية أو قيمة صادرات المشروع بنسبة معينة من إنتاجه المحلي، وهو ما يعتبر متعارضاً مع المادة (11) من اتفاقية الغات التي تقضي بالالتزام العام بعدم اللجوء إلى القيود الكمية على التجارة.⁷¹

وينص الاتفاق على إلزام الدول الأعضاء بالغاء هذه الإجراءات على أساس أنها تعيق حركة الانسياب الطبيعي للتجارة الدولية وقد منحت المنظمة فرصة قدرها سنتان للدول المتقدمة وخمسة سنوات للدول النامية للتخلص مما هو قائم في هذا المجال مع قيام هذه الدول بوضع خطط لدراسة البدائل المختلفة ومصادر السلع الوسيطة وتكلفتها وأسعارها وتحسين جودة المنتج القادر على المنافسة داخليا وخارجيا⁷². وفي تقدير بعض المراقبين أنه يمكن للدول النامية الإفلات من بعض التزاماتها بمقتضى هذا الاتفاق استنادا إلى الرخصة المخولة لها بمقتضى المادة (18) من اتفاقية الغات (في شأن العون الحكومي للتنمية الاقتصادية) لوضع قيود كمية على الواردات إذا كانت تواجه تدهورا في ميزان مدفوعاتها أو احتياطياتها

⁷¹ - إبراهيم العيسوي (1995): «الغات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص 77.

⁷² - محمد ناجي حسن خليفة (2003): «اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية»، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

الدولية.⁷³ وأجاز الاتفاق للدول الأعضاء أن تقوم خلال الفترة الانتقالية المحددة لإلغاء إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة، بفرض مثل هذه الإجراءات على المشروعات الأجنبية الجديدة التي تنتج منتجات مشابهة كمشروعات قائمة من قبل، وذلك توحيدا لظروف المنافسة بين ما هو قائم وبين ما هو مستجد من المشروعات ويتم إلغاء مثل هذه القيود بعد ذلك عن المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة في الوقت نفسه.

ومن الملاحظ أن الاتفاق لم يكن متوازنا وعبر عن اختلال علاقات القوى بين الدول النامية والدول المتقدمة، إذ لم يتعرض الاتفاق لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة الشائعة في الدول النامية، كذلك لم يتعرض الاتفاق لقضايا تراها الدول النامية مهمة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، كالسياسات الاستثمارية للشركات الدولية والممارسات غير المنصفة والمخلة بشروط المنافسة من جانبها.

في عالمنا اليوم حيث تحتدم فيه المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول النامية التي تستخدمه في تحقيق تميماتها الاقتصادية، و التي تعمل على جذبته بتطبيق عدة إجراءات منها الإعفاءات الضريبية و فرض ضرائب بنسب منخفضة، فالدول النامية تقوم بالتضحية بهذه الضرائب و التي ميزانيتهم أولى بها لتحقيق التوازن بين الإيرادات و النفقات و دون اللجوء إلى مصادر أخرى كالإصدار النقدي و الاقتراض و ما يتميزان به من مآخذ، فمن هذا المنطلق الذي يشير إلى الرغبة الشديدة للدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و في خضم المنافسة العالمية لاجتذابه، فإنها لن تغامر باستخدام إجراءات الاستثمار ذات الأثر في التجارة، لأنه لو استخدمتها إحدى هذه الدول فإن المستثمر الأجنبي سوف تكون له اختيارات لدول أخرى لا تستخدم هذه الإجراءات و بالتالي تضيع الدولة الأولى فرصة جذب هذا الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **اتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS) :** من بين المبادئ الجديدة التي أسفرت عنها جولة لأوروغواي زيادة درجة الحماية الممنوحة لما يسمى ب (حقوق الملكية الفكرية)⁷⁴ بالمقارنة بما كانت تتمتع به من قبل من حماية طبقا للقواعد التي

⁷³ - إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

⁷⁴ يشير مصطلح الملكية الفكرية إلى أصل يعود وجوده او ظهوره إلى إكتشاف المعلومات جديدة ذات فائدة تجارية أو فنية، أما حقوق الملكية الفكرية فهي عبارة عن الحقوق التي تكفلها الدولة و تساندها لعدد محدد من السنوات لمنع غير المرخص لهم من الاستخدام التجاري لفكرة جديدة يمتلكها شخص آخر أو جهة أخرى و كذلك فهي كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى إبتكار في الحالات الصناعية و العلمية و الأدبية و الفنية. أنظر : عبد السلام مخلوفي، إتفاقية حماية حقوق الملكية

أُرسيت في سنة 1967، بإنشاء " المنظمة العالمية للملكية الفكرية" فأضيفت قواعد جديدة لهذه الحماية ضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية مؤداها توسيع نطاق الحماية و زيادة مدة سريانها و إلزام الدول الموقعة على الاتفاقية تضمين تشريعاتها الوطنية القواعد الجديدة للحماية و فرض عقوبات على الخارجين عليها.⁷⁵

من البديهي أن المبادئ الجديدة التي أسفرت عنها جولة لأوروغواي و المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ستساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة وجود التشريعات التي تحمي الإبداعات و الابتكارات و هو شرط أساسي بالنسبة لشروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إضافة إلى ما سبق فإن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تشجع الجهود التي تقوم بها الدول النامية لإقامة علاقات و روابط إقليمية هدفها تشجيع كل من التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو ما حدث بالفعل في آسيا حيث اتفاقيات مثل أبيك و الآسيان مهدت الطريق نحو مزيد من الاستثمار المباشر داخل المنطقة و هذا ما حدث أيضا بين أمريكا اللاتينية من خلال أفاق ميركوسر Mercosur.

الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: أداة لحماية التكنولوجيا أم لإحتكارها، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2005، ص116.

⁷⁵ جلال أمين(1999): «العولمة و التنمية العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص180.

المبحث الثالث: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي:

خلال السنوات الأخيرة حدث تحول كبير في مصادر التمويل الدولي، حيث سجلت مساعدات التنمية الرسمية تراجع كبير بسبب القيود المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينيات وحل محل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولي، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة الاستثمار الأجنبي المباشر محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض⁷⁶، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأس مالية للدول النامية على الإطلاق، لهذا يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير في حين بدأت تتلاشى أشكال تدفق رأس المال الأخرى (المساعدات الدولية، القروض التجارية، الاستثمار الأجنبي غير المباشر) وفيما يلي سوف نتطرق إلى تطور حجم الاستثمار الأجنبي وتوزيعه الجغرافي والقطاعي وكذا نصيب الدول النامية بما فيها الدول العربية من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أظهر تقرير السنوي الخاص بالاستثمارات الأجنبية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2008 إن الاستثمار الأجنبي المباشر ربما بلغ ذروته في عام 2007، حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً خلال عام 2007 وللعام الخامس على التوالي بمعدل 30% لتصل إلى 1833 مليار دولار مقارنة بنحو 1411 مليار دولار في عام 2006 بما يتجاوز الرقم القياسي الذي بلغته في عام 2000 بنحو 400 مليار دولار، حيث بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 1248 مليار دولار ما نسبته 68,1% من إجمالي وحصة الدول النامية حوالي 499,7 مليار دولار ما نسبته 27,3% ودول الاقتصادات المتحوّلة حوالي 85,9 مليار دولار ما نسبته 4,7% في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 72,1 مليار دولار لتحقيق بذلك نسبة بلغت 3,9% من الإجمالي⁷⁷، ويمكن القول أن سنة 1995 مثلت أحسن سنة

⁷⁶ أميرة حسب الله (2004-2005)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

77- تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008

سجل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات في العالم بزيادة قدرت بحوالي 40% مقارنة مع سنة 1994، حيث بلغ مقدار التدفق 315 مليار دولار. وحسب إحصائيات الانكثاد استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تجاوز في سنة 1997 (400 مليار دولار)، واستثمرت الدول المتطورة في الإجمالي 359 مليار دولار أي بزيادة مقدارها 27% مقارنة مع سنة 1996، واستقطبت 233 مليار دولار وقد بلغ المخزون الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 350 مليار دولار، وفي إطار التقرير الذي أصدرته الانكثاد دائما في ما يتعلق بالمعطيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ مجموع هذه الاستثمارات 827 مليار دولار لسنة 1999 أي بزيادة قدرت 25% مقارنة مع سنة 1998 حيث بلغ مقدار IDE إلى الدول المتطورة سنة 1999 بمقدار 15% مقارنة مع سنة 1998⁷⁸.

أما في عام 2002 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الانخفاض الثاني على التوالي وذلك في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي فقد انخفضت بمعدل 25,77% عن سنة 2001 لتبلغ 6177 مليار دولار وكان هذا الانخفاض في 108 دولة من بين 195 بلد مستقبل للاستثمار المباشر⁷⁹، وهبطت في عام 2003 للعام الثالث على التوالي التدفقات العالمية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 5579 مليار دولار، وكذلك استمر تدفق هذه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن وصل 1833 مليار دولار سنة 2007 بزيادة 30% عن 2006 بينما تراجعت هذه التدفقات بمعدل 16% في 2008 و 37% في 2009 وذلك حسب تقرير الأنكثاد لسنة 2010، كما أنه خلال سنة 1996 كان عدد الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر 20 دولة و 54 دولة يمثلون الدولة المضيفة ولكن في عام 2001 تبين أن أكثر من 95% من حجم الاستثمار العالمي تستضيفه 30 دولة كما أن نفس العدد من الدول على جانب المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يبرر دخول دول نامية جديدة في عالم التصدير⁽²⁾. وعلى عكس السبعينيات فقد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البترول، أما فترة الثمانينيات فتركز في الدول المتقدمة، أما الفترة الحالية

⁷⁸ فريد كورتال (2001): «، واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر»، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي الثاني للبحث في سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية. حالة البلدان

العربية، الجزائر، 2001، ص5.

⁷⁹ UNCTAD , world investment report 2003.

فتتميز بتمثيل ملحوظ للدول النامية سواء في جانب المصدرين أو المستوردين للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن هذا التزايد الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأخيرة يعود إلى عدة عوامل منها :⁸⁰

- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح و التحرر الاقتصادي و تضمنت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحريرا لتجارة و الاستثمارات و زيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.

- أدركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط للتمويل و إنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لا سيما القروض. و بخصوص التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف مناطق العالم نجد أن نصيب الدول العربية (شمال إفريقيا و منطقة الشرق الأوسط) من التدفق الصافي لهذه الاستثمارات لا يزال محدودا إذا انه انخفض من 7,612 م مليار دولار سنة 1998 إلى 2,664 مليار دولار سنة 1999 ثم ارتفع إلى 6,708 مليار دولار سنة 2001 إلى أن وصلت 16,5 % عام 2009 من إجمالي التدفق الواردة إلى الدول النامية والبالغة 478,3 مليار دولار حسب تقرير الأونكتاد لعام 2010.

-التوزيع القطاعي : تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " الاونكتاد" لعام 2003 إلى أن الأولى (الزراعة و التعدين) يستحوذ فقط على ما نسبته 2,5 % الإجمالي، فيحين بلغت حصة القطاع الثاني (الصناعة) حوالي 31,2% و القطاع الثالث (الخدمات) حوالي 66,3%.

و ضمن القطاع الثاني كانت قطاعات مثل النشر و الطباعة و الإنتاج الإعلامي والصناعات الكهربائية و الإلكترونية و الفحم و البترول و الوقود النووي هي الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمثل في القطاع الثالث فقد استأثرت قطاعات النقل و التخزين و الاتصالات و الخدمات المالية بالحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر كما تشير بيانات " الأونكتاد" إلى أن معظم الدول المتقدمة و بخاصة أمريكا و أوروبا

⁸⁰ أميرة حسب الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

تستحوذ على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الثاني و الثالث، أما الدول النامية و منها الدول العربية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها قد جاء بالأساس لتمويل برامج الخصخصة التي شهدتها تلك الدول و عمليات التحرر المالي و الاستثماري في صناعات تتدرج ضمن القطاعين الثاني و الثالث. و في حين تركزت الاستثمارات المتجهة إلى الدول الأقل نموا و بعض الدول الأفريقية، في القطاع الأول و بخاصة النفط علما بأن صناعات الخدمات مثل العمل المصرفي و التمويل، قد بدأت تتسم بأهمية ملموسة خلال الفترة القريبة الماضية.

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و الدول العربية

1- الدول النامية

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية حوالي 12,6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة الممتدة من 1980 إلى 1985 ثم انتقلت إلى حوالي 51,1 مليار دولار ما بين سنتي 1992-1993 لتنتقل إلى حوالي 80 مليار دولار سنة 1994 و بذلك فإن نصيب الدول النامية قدر بـ 32% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال الفترة ما بين 1992 و 1994 مقابل 20% في النصف الأول من الثمانينات من القرن العشرين⁸¹.

ولقد استقبلت الدول النامية كاستثمار مباشر لسنة 1996 حوالي 129 مليار دولار، وأن ثلثي هذا المبلغ، أي حوالي 81 مليار دولار تدفقت باتجاه آسيا و 39 مليار باتجاه أمريكا اللاتينية و 9 مليار دولار باتجاه أوروبا الشرقية⁸².

إن يمكن القول أن بداية التسعينات من القرن العشرين شهدت تزايدا ملحوظا لتدفقات رؤوس الأموال الصافية إلى البلدان النامية ، حيث بلغ صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة 190

مليار دولار سنة 1996 أي تقريبا أربعة أمثال ما كان عليه في سنة 1990⁸³.

81-مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1995، ص6

82 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- ، 1997 ص 9-10

83 ، -مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1999، ص 28

أما في عام 2002 فقد بلغت حصة الدول النامية 163,6 مليار دولار مقارنة ب 221,4 مليار دولار عام 2001، حظيت منها منطقة آسيا والباسفيك بحوالي 96,2 مليار دولار حيث تركزت في كل من الصين 52,7 مليار دولار وشرق آسيا 67,4 مليار دولار، وبلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية حوالي 54,3 مليار دولار، تركزت في كل من البرازيل 16,6 مليار دولار و المكسيك 13,6 مليار دولار وتلقت الدول النامية في إفريقيا من غير الدول العربية في الشمال حوالي 7,45 مليار دولار تركزت في القطاع النفطي وحصلت منها على التوالي انجولا 1,3 مليار دولار ونيجيريا 1,2 مليار دولار وتشاد 901 مليون دولار وجنوب إفريقيا 754 مليون دولار، وبالنسبة لمجموعة دول الإقتصادات المتحولة وسط وشرق أوروبا وروسيا فقد بلغت حصتها حوالي 12,9 مليار دولار)⁸⁴.

و في عام 2005 عرفت منطقة آسيا المحيط الهادي انتعاشا في التدفقات الداخلة إليها بنسبة 21,5% إلى 199,6 مليار دولار، وقد كان مدفوعا بالنمو الاقتصادي الداخلي القوي في الاقتصاديات الرئيسية و بحدوث تحسينات في البيئة الاستثمارية و بالتكامل الإقليمي، فقد تركزت التدفقات في شمال شرقي لآسيا (118,2 مليار دولار)، و لقد أصبحت الصين أكبر متلق في العالم للاستثمار الأجنبي المباشر، و ارتفعت المتجهة إلى جنوب شرق آسيا بنسبة 30%، و ظلت التدفقات المتجهة إلى جزر المحيط الهادي منخفضة عند المستوى 0,4 مليار دولار.

وفي عام 2007 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى مستوياتها على الإطلاق 500 مليار دولار أي زيادة بنسبة 21% عن مستواها في عام 2006، واجتذبت اقل الدول نموا ما قيمته 13 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007 وهو رقم قياسي أيضا ، وفي الوقت نفسه ظلت الدول النامية تكتسب أهمية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 253 مليار دولار الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي لشركات غير الوطنية الآسيوية.

⁸⁴ تقرير الاستثمار العالمي 2003، ص 6،7-

كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الدول المتحولة أو الانتقالية (جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة) ارتفاعاً قوياً إذا زادت بنسبة 50 % لتصل إلى 86 مليار دولار في عام 2007، وبالتالي فقد شهدت هذه المنطقة سبع سنوات من النمو المتواصل .

كما سجلت التدفقات الصادرة من الدول المتحولة ارتفاعاً قوياً لتصل إلى 51 مليار دولار أي أكبر من ضعفي المستوى الذي بلغته في عام 2006 ومن بين الدول النامية والإقتصادات المتحولة كانت أكبر الدول المضيفة هي الصين وهونغ كونغ وروسيا.

2- الدول العربية

وأظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) بمعدل 18.3 في المائة إلى 79.2 مليار دولار العام 2009 مقارنة مع 96.9 مليار دولار العام 2008 وهو ما يتفق مع بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2009 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان»، في نهاية يونيو 2010، والذي أشار إلى تراجع التدفقات الواردة إلى الدول العربية (18 دولة) خلال العام 2009 إلى 80.7 مليار دولار. وأشار التقرير إلى أن التدفقات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) تمثل 7.1 في المائة من الإجمالي العالمي البالغ 1.1 تريليون دولار، 16.5 في المائة من إجمالي الدول النامية البالغ 478.3 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث تراجعت بشكل طفيف من 4.8 في المائة عام 2006 إلى 3.9 في المائة العام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 5.5 في المائة عام 2008 قبل أن تقفز بقوة إلى 7.1 في المائة عام 2009. وتشير بيانات التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى 6 دول عربية (قطر، لبنان، السودان، الجزائر، الكويت والصومال)، فيما تراجعت في 15 دولة (السعودية، مصر، الإمارات، ليبيا، الأردن، سلطنة عمان، تونس، سورية، المغرب، العراق، البحرين، اليمن، جيبوتي، فلسطين وموريتانيا). وأوضح التقرير أن السعودية حلت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 35.5 مليار دولار وبحصة بلغت 44.9 في المائة من الإجمالي العربي، تلتها قطر في المرتبة الثانية بقيمة 8.7 مليار

دولار وبحصة 11.0 في المائة، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6.7 مليار دولار وبحصة 8.5 في المائة. وبعد انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة عالمياً بمعدل تجاوز 37 في المائة خلال العام 2009 نتيجة أساسية لاستمرار تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وكذلك ضعف استجابة السوق، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الانتعاش منذ النصف الثاني من عام 2009، كما شهد النصف الأول من عام 2010، انتعاشاً متواضعاً، ما يشير إلى آفاق أكثر إشراقاً وتفاؤلاً على المدى القصير، حيث رجح التقرير أن تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً ما قيمته 1.2 تريليون دولار العام 2010، على أن تتراوح ما بين 1.3-1.5 تريليون دولار عام 2011، وما بين 1.6-2.0 تريليون دولار عام 2012. إلا أن التقرير عاد ونوه إلى أن هذه التوقعات لاتزال محفوفة بالمخاطر وعدم التيقن خصوصاً في ضوء هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي. أما على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالمياً خلال عام 2009، فقد انخفضت بمعدل بلغ 43 في المائة لتصل إلى 1101 مليار دولار مقابل 1929 مليار دولار عام 2008، كنتيجة أساسية لتأثير الركود الاقتصادي خلال عام 2009، بما يتجاوز معدل تراجع التدفقات الواردة والذي بلغ 37 في المائة خلال نفس العام. أما في ما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية، فقد أشار التقرير إلى أنها شهدت تراجعاً حاداً خلال عام 2009 بنسبة 44.7 في المائة لتصل إلى 24.4 مليار دولار مقارنة بنحو 44.2 مليار دولار عام 2008. ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية. وارتفعت التدفقات الصادرة من 6 دولة عربية (السعودية، لبنان، العراق، تونس، الأردن وفلسطين)، فيما تراجع من 11 دولة (الكويت، قطر، الإمارات، ليبيا، مصر، المغرب، سلطنة عمان، الجزائر، السودان، سورية والبحرين)، بينما استقرت التدفقات الصادرة من اليمن عند نفس مستواها. وحلت الكويت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 8.7 مليار دولار وبحصة 35.8 في المائة من الإجمالي العربي، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 6.5 مليار دولار وبحصة

26.7 في المائة، ثم قطر في المرتبة الثالثة بقيمة 3.8 مليار دولار وبحصة 15.4 في المائة.

توضح معلومات " الانكساد " أنه خلال الفترة من (1989-1998) سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية إتجهها يشابه ذلك الذي رصد على مستوى العالم حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي 2,9 بليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1989-1994) إلى حوالي 7,6 بليون دولار عام 1998⁸⁵ .

ووفقا للبيانات التفصيلية الصادرة عن الانكساد" فقد بلغ جمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة) خلال عام 2002 حوالي 5,38 مليار دولار مقابل 6,72 مليار دولار عام 2001 بانخفاض نسبته 33%. و خلال عام 2003 نحو 8,62 مليار دولار، أي أنها حققت زيادة نسبتها 60%، و شكلت ما نسبته 1,54% من التدفق العالمي و ما نسبته 5,01% من حصة الدول النامية، و هي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ عام 1995 بالنسبة للعالم و الدول النامية و يعزى ذلك إلى الزيادة الملحوظة التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 13 دولة عربية عام 2003 شملت المغرب (من 428 مليون دولار عام 2002 إلى 2279 مليون دولار عام 2003) تليها السودان (من 681 مليون دولار إلى 1349 مليون دولار)، ثم الأردن (من 56 مليون دولار إلى 379 مليون دولار)، ثم البحرين (من 218 مليون دولار إلى 517 مليون دولار)، ثم سلطنة عمان (من 40 مليون دولار إلى 138 مليون دولار)، لبنان (من 257 مليون دولار إلى 358 مليون دولار) موريتانيا (من 118 مليون دولار إلى 214 مليون دولار)، الكويت (من 7 مليون دولار إلى 67 مليون دولار)، وبلغت الاستثمارات الواردة إلى ليبيا حوالي 700 مليون دولار، وإلى السعودية حوالي 208 مليون دولار، وأقل من ذلك إلى كل من سوريا وجيبوتي والصومال.

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تراجعاً في 6 دول عربية عام 2003، إذ انخفضت في كل من الجزائر (من 1065 مليون دولار إلى 634 مليون دولار)، مصر (من 647 مليون دولار إلى 237 مليون دولار)، الإمارات (من 834

⁸⁵ علي عبد القادر(2002): « محددات الإستثمار الأجنبي المباشر » ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، نقلا عن الموقع الشبكي

www.arab.org/develop.bridge34.pdfapi

مليون دولار إلى 480 مليون دولار)، تونس (من 821 مليون دولار إلى 584 مليون دولار)، قطر (من 631 مليون دولار إلى 400 مليون دولار)، واليمن من 102 مليون دولار إلى تدفقات سالبة، ولم تشهد كل من العراق وفلسطين أية تدفقات وارده خلال هذه الفترة.

وقد سجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تراكما خلال الفترة (1995-2003) ما قيمته 64.7 مليار دولار بنسبة تبلغ 0,73% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم، وبنسبة تبلغ حوالي 2,77% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية وبمعدل تدفق سنوي نحو 5,2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

وتشير البيانات الأولية المتوافرة على الأربعة عشر دولة عربية غالى أنها قد استقطبت خلال عام 2004 نحو 16,7 مليار دولار، وهو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الوطن العربية منذ البدء برصد هذه الاستثمارات، ويعود هذا الإرتفاع إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرا على القطاع العمومي، وتشمل قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين والتعدين إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار وتعزيز جهود الترويج، والاهتمام باستقطاب مستثمرين من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا ووسط وشرق أوروبا.

خلاصة الفصل:

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المفكرين والهيئات الاقتصادية وجل دول العالم، جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير.

وقد تجلّى من مختلف الدراسات التي أثبتت أنه ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، إلا أنه من جانب آخر تجلّى التوافق بينهم جميعاً على أنه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، إلى جانب معيار الرقابة الملكية، وبالرغم من عدم ثبات عتبة هذا المعيار أي معيار "الملكية والرقابة" كون هذه الأخيرة تتخذ نسب مختلفة ومتفاوتة.

وبخصوص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون في أشكال مختلفة يتخذ إما صورة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو في صورة الاستثمار المشترك، وهذه الأشكال هي مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدولة المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية.

كما أن الحديث عن تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونصيب الدول النامية من هذه الاستثمارات تؤدي بنا إلى الوصول إلى النتائج التالية:

- إن التحول الاقتصادي لدول العالم بتطبيق برامج الخصخصة وانهاج اقتصاد السوق والتوجه نحو الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، وانتشار عملية الدمج والتملك للشركات عبر الحدود و ظهور التكتلات الاقتصادية و الإقليمية كل ذلك ساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة.

- على الرغم من ارتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول النامية إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفق العالمي، كما أن هذه النسبة تتباين في توزيعها بين الدول النامية تبايناً شديداً فيما بين المناطق تلك الدول النامية و فيما بين دول كل منطقة على حدة، و تبقى المنطقة العربية أضعف منطقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث

وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا

تمهيد

إن دراسة الاستثمارات تتطلب منا المرور بالمراحل الاقتصادية التي مرت بها البلاد من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، فالرغبة في دراسة الاستثمارات تتطلب النظر إلى قطاعات الاقتصاد القومي، وتنقسم القطاعات الاقتصادية في موريتانيا إلى ثلاثة قطاعات رئيسية: القطاع الصناعي الذي يشمل قطاع الصيد و قطاع المعادن، و ينقسم إلى قسمين مشروعات صناعية استخراجية، و أخرى تحويلية، و يعرف قطاع الصناعة بأنه القطاع الثاني في الاقتصاد القومي القطاع التقليدي الذي يحوي القطاع الريفي بشقيه الحيواني و النباتي و يعرف بأن القطاع الأول في الاقتصاد القومي، أما قطاع الخدمات و يشمل المنشآت التي تنتج سلعا لا مادية، أي ليس لها كيان مادي، و هي خدمات موجهة لدعم الهيكل الاقتصادي القومي، كخدمات النقل و المواصلات و التخزين و الإسكان و المرافق العامة، و خدمات حكومية سواء كانت خدمات تنظيمية أو خدمات مباشرة، و هذه الأنشطة يضمها قطاع الخدمات، و هو يعرف أيضا بأنه القطاع الثالث في الاقتصاد القومي وسنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

المبحث الثاني: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية التقليدية والإطار القانوني لها

المبحث الثالث: حجم الإستثمار في القطاعات الحديثة

المبحث الأول : برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا :

يبدو ان برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكيف) التي تشكل أساس مشروعية مؤسسات بريتن وودز لقبول طلبات إعادة جدولة ديون الدول النامية التي تواجه صعوبات في تسديد ديونها ، قد وجدت طريقها إلى التطبيق بشكل متزايد خلال الفترة التي تلت انفجار أزمة المديونية سنة 1982 ، بسبب تزايد صعوبات تسديد الديون التي تعرض لها المزيد من الدول النامية بعد الفشل الذريع الذي منيت به تجارب التنمية الاقتصادية المعتمدة على الخارج ، وخصوصا في تمويل برامجها الاستثمارية الضخمة التي لم تسفر عن زيادة أو تحسين القاعدة الإنتاجية ، الأمر الذي نجم عنه فقط تراكم الديون وتزايد متأخرات سداد خدماتها وتدني الجدارة الائتمانية لهذه الدول ، حيث لم يعد بإمكانها زيادة الإقتراض الخارجي لمواجهة صعوبات التسديد أو غيرها من الصعوبات التي تواجهها .

هذه الوضعية التي أرغمت عددا متزايدا من الدول النامية على طلب إعادة الجدولة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، هي التي كانت تعاني منها موريتانيا من نهاية 1984 ، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه ، وهو ما نتج عنه تغيير النظام السياسي وتولي نظام سياسي جديد للسلطة وجد نفسه مرغما على طلب إعادة جدولة ديون الدولة الخارجية ، التي كانت حينها تقترب من ضعف ناتج البلد الداخلي الخام ، والموافقة على تطبيق سلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1985 – 1995) . ثم تلتها مجموعة من الوثائق الإطارية السنوية للسياسة الاقتصادية التي تعتبر امتدادا لهذه البرامج ، لأنها تسيير وفق نفس التوجهات التي رسمتها البرامج السابقة ويتم وضعها وتطبيقها تحت إشراف مؤسسات بريتن وودز وبدعمها المالي .

لذلك سوف نعتبر أن الفترة (1985 – 2004) كلها فترة برامج إصلاح اقتصادي ، على الرغم من أننا سوف نركز على البرامج الثلاثة الأولى التي غطت الفترة (1985 – 1995) بوصفها تمثل الاتجاه العام لهذه البرامج وهي التي تتوفر عنها معلومات كافية . والبرامج الثلاثة المشار إليها سابقا والتي سنتناولها في هذا المبحث هي :

- برامج التقويم الاقتصادي والمالي (P.R.E.F) الذي غطى الفترة (1985 – 1988) .
- برنامج الدعم والدفع (P.C.R) الذي غطى (1989 – 1991) .
- برنامج التصحيح الهيكلي (P.A.S) الذي غطى الفترة (1992 – 1995) .
- أولاً : برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 – 1988)⁸⁶ .

وسنتناول في هذا الجزء الموضوعات التالية :

1- أهداف البرنامج وسياساته .

2- إستثمارات البرنامج وطرق تمويلها .

3- نتائج البرنامج .

أ 1- أهداف البرنامج وسياساته :

وتتضمن هذه الفقرة كن من الأهداف الأساسية التي يسعى البرنامج إلى بلوغها ، ومجموعة السياسات والإجراءات التي تتبع من أجل الوصول إلى هذه الأهداف ، وسنقسم هذه الفقرة إلى نقطتين :

أ) الأهداف الأساسية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي :

لقد تم تحديد الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط التالية :

- الوصول إلى معدل نمو سنوي للنتائج الداخلي الخام قدره 4 % طيلة فترة البرنامج بدلا من المعدلات المنخفضة أو السالبة التي ميزت الفترة (1974 – 1983) .
- تخفيض معدل التضخم إلى 5 % بحلول 1988 بعد أن كان في حدود 15 % سنة 1984 .

⁸⁶ — لقد أعمدنا في هذا الجزء على الوثائق التالية :

* REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE . programme de redressement

Economique et financier (P.R.E.F) 1^é groupe consultatif pour la Mauritanie , paris , (26 _ 27) , 1985 .

* REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE . bilan d' execution du P.R.E.F(1985 – 1989) , 2^o Groupe consultatif pour la Mauritanie , Paris (25- 27) Juillet 1989.

– تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى حدود 10 % من الناتج الداخلي الخام مع نهاية البرنامج بعد أن كان في حدود 29 % من هذا الناتج سنة 1984

– الوصول إلى حالة التوازن في ميزانية الدولة بحلول 1986 بعد أن كان عجز الميزانية سنة 1984 في حدود 9.7 % من الناتج الداخلي الخام ، وتكوين إيداع في الميزانية قدره 15 % من حجم الإستثمار العمومي عند نهاية البرنامج .

– وضع حد أعلى للإستثمار العمومي ؛ بحيث لا يتجاوز 20% من الناتج الداخلي الخام بعد ان كان متوسطه في حدود 34 % طيلة النصف الأول من فترة الثمانينات .

ب) سياسات البرنامج :

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الأوضاع الإقتصادية والمالية المختلفة التي سبقت الإشار إليها ، وبطبيعة الحال فإن هذه السياسات تدخل في الإطار العام لسياسات الإصلاح التي تطرقنا إليها في المبحث الأول من هذا الفصل ، والتي تقسم إلى مجموعتين من السياسات ، الأولى : تستهدف تقليص الطلب الكلي والثانية : تستهدف زيادة العرض الكلي .

– السياسات الهادفة إلى تقليص الطلب الكلي : وفي هذا الإطار تم التركيز على مجالات المالية العامة والنقود والقروض :

– على مستوى الميزانية العامة : تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في هذا المجال بتحقيق توازن في الميزانية العامة بحلول سنة 1986 ، والحصول على إيداع عمومي قدره 15 % من حجم الإستثمار العمومي ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم القيام بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى التأثير على كل منالنفقات العامة والإيرادات العامة :

– تقليص النفقات العامة : وتشمل الإجراءات الهادفة إلى الضغط على النفقات العامة في النقاط التالية :

* الحد من التوظيف العمومي باقتصار الاككتاب الجديد على قطاعات التعليم والصحة إبتداءا من سنة 1986 وإبقاء معدل نمو المرتبات في حدود لا تتجاوز 7 % طيلة فترة البرنامج .

* الحد من النفقات المدنية والعسكرية ومراقبة تطورها بشكل صارم .

* تجميد الإعانات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وإلقائها عن مجموعة المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي .

* العمل على إعادة جدولة الديون وتقليص النفقات الجارية .

— زيادة الإيرادات العامة : تتخلص الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة في النقاط التالية :

* زيادة أسعار منتجات مؤسسات الدولة وخصوصا منتجات الصيد (25 %) وخدمات الماء والكهرباء (10%) وتوزيع الأدوية (15%) .

* الحد من التهرب الضريبي .

* الحد من الإعفاءات الضريبية والجمركية .

* إصلاح نظام الضريبة على أرباح الشركات وكذلك ضريبة الدخل .

— في مجال النقود والقروض : وفي هذا الإطار تم إتخاذ مجموعة من الإجراءات تشمل وضعية القروض ونظام الاسعار وإصلاح النظام المصرفي ، كما تم في نفس الإطار تخفيض سعر العملة الوطنية بنسبة 16 % سنة 1985 بالإضافة إلى إتباع سياسة نقدية نقشفية وكذلك زيادة أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) :

— في مجال منح القروض : وقد تم في هذا المجال زيادة أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) بنسبة 2 % ووضع قيود على الأقراض للحكومة ومنح الأولوية في القروض لقطاعات الزراعة والصيد والمؤسسات الصغيرة .

- إصلاح النظام المصرفي : حيث تضمن برنامج التقويم الإقتصادي والمالي مجموعة من الإجراءات لإصلاح النظام المصرفي الذي كان يعيش وضعية متردية جدا بسبب سوء التسيير وضعف إجراءات وسائل تحصيل الديون بالإضافة إلى ضعف الإدخار المحلي .
- وفي سنة 1986 (تاريخ بدأ الإصلاح النظام المصرفي) كان هذا النظام يضم مجموعة من المصارف يصل عددها إلى ستة مؤسسات مصرفية من بينها مصرف برأس مال مشتركين الحكومة الموريتانية والحكومة الليبية ومصرف آخر برأس مال مشترك بين خواص موريتانيين وعرب ومصرفين لتمويل التنمية .
- وإبتداء من سنة 1986 عرف هذا الجهاز سلسلة من الإندماجات تقلص على أثرها عدد المؤسسات إلى أربع فقط، وقد استهدفت هذه الإجراءات تحسين وضعية الجهاز المصرفي بالإضافة إلى تدعيم رقابة البنك المركزي عليه وتعزيز الوساطة بين المصارف.
- السياسات الهادفة إلى زيادة العرض الكلي : ويشمل هذا الجانب مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع القطاعات الإنتاجية المحلية بالإضافة إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية:
- العمل على تشجيع القطاعات الإنتاجية الوطنية وذلك من خلال :
- منح الأولوية للزراعة وخصوصا الزراعة المروية .
- العمل على رفع إنتاجية القطاع المعدني (الحديد) وتقليل تكاليفه من أجل الوصول به إلى معدل نمو حقيقي 7.7% مدة البرنامج مع الشروع في إعادة استغلال مناجم النحاس في إينشيري التي كانت متوقفة .
- دعم معدلات النمو المحققة في قطاع الصيد خلال السنوات الماضية وذلك من خلال الحد من الرخص الممنوحة والسيطرة على استغلال صيد الأعماق وزيادة فاعلية الرقابة على الشواطئ .
- تشجيع القطاع الخاص : وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قطاع الإنشاءات .

- الحد من توسع قطاع الخدمات وخصوصا الخدمات الإدارية العمومية وتجميد الرواتب والأجور العمومية والتركيز بدلا من ذلك على القطاعات المنتجة بصورة مباشرة .
 - و — إصلاح المؤسسات العمومية وخصوصا في مجالات الإنتاج المعدني والإنتاج الريفي وقطاع البريد والمواصلات وقطاعات الماء والكهرباء ، وذلك من خلال تطبيق سياسة نقشفية تشمل تخفيض العمال بنسبة قد تصل في بعض المؤسسات إلى 25% .
 - إصلاح قطاع التجارة الخارجية : ويشمل هذا الجانب مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق جملة أهداف من خلال الإجراءات التالية :
 - تطبيق سياسة سعر صرف مرنة .
 - تخفيض قيمة العملة المحلية بنسبة 16% وذلك بغية تشجيع الصادرات والحد من الواردات .
 - تقليص العمل بنظام رخص الاستيراد عموما ، وإلغائه بالنسبة للسلع الوسيطة والخدمات الإنتاجية .
 - تشجيع توجيه الاستثمارات إلى قطاع التصدير والسماح للمصدرين بالإحتفاظ بنسبة 15% من عائدات الصادرات بالعملة الصعبة .
 - تخفيض التعرفة الجمركية على الواردات وتوحيدها والحد من من الإعفاءات ، وذلك بهدف تحرير التجارة الخارجية بشكل أكبر .
- 2- الاستثمارات العمومية للبرنامج وطرق تمويلها**
- وتدخل في هذه الفقرة النقطتان التاليتان :
- أ— حجم استثمارات البرنامج وتوزيعها
 - ب — طرق تمويل هذه الإستثمارات .
- (أ) حجم استثمارات البرنامج وتوزيعها**
- لقد بلغ حجم الاستثمار العمومي المقرر خلال مدة البرنامج نحو 55.1 مليار أوقية ، وهي موزعة على القطاعات الاقتصادية حسب الجدول التالي .

الجدول رقم (1-3): توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي

الوحدة: %

خلال الفترة (1985-1988)

النسبة %	القطاعات
35.0	القطاع الريفي
27.1	البنية التحتية
25.1	الصناعة
3.8	التعليم والتكوين
3.6	والصحة والشؤون الإجتماعية
5.0	قطاعات عمومية مختلفة

Source : P.R.E.F,(1985 _ 1988) ,p:118 .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ الأولوية الجديدة الممنوحة للقطاع الريفي من خلال نسبة الاستثمار العمومي الموجهة إليه والتي مثلت 35% من مجموعة الاستثمارات ، وهي نسبة تفوق كثيرا النسب التي كانت تخصص لهذا القطاع من الإستثمارات العمومية خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (63 – 84) والتي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 21.7 % ، كما هو الحال في المخطط الرابع الذي غطى الفترة (80 – 84) . كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أيضا مدى تدني نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الاجتماعية (تعليم ، التكوين المهني ، الصحة والشؤون الاجتماعية) التي لم يتجاوز نصيبها من الاستثمارات مجتمعة 7.4% من مجموع هذه الاستثمارات .

ولا غرابة في ذلك لأنه من المعروف عن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تدعمها مؤسسات بريتين وودز عداؤها الشديد لتوسيع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة

والعمل على تقليصها إلى أدنى حد ممكن عن طريق تخفيض نفقات الدولة العامة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام .

(ب) طرق تمويل استثمارات برنامج التقويم الاقتصادي والمالي

لقد بلغ مجموع ما حصلت عليه موريتانيا من قروض لدعم برنامج التقويم الاقتصادي والمالي ، من مصادر مالية دولية مختلفة ، نحو 175 مليون دولار طيلة مدة البرنامج ، كما حصلت على مبلغ قدره 48.9 مليون دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي ، وفي نفس الإطار حصلت كذلك على قرضين من البنك الدولي : الأول قدره 50 مليون دولار وهو قرض قطاعي ، أما الثاني فهو قرض موجه لتمويل إصلاح المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها .

ونتيجة لما سبق فقد وصلت نسبة التمويل الخارجي للاستثمارات العمومية خلال مدة البرنامج الممتدة من (1985 – 1988) نحو 87 % مقابل 13% من المصادر المحلية ، وهو ما يعكس استمرار وضعية الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في موريتانيا التي طبعت مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة ، على الرغم من الانخفاض الطفيف مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة ، على الرغم من الإنخفاض الطفيف الذي عرفته هذه النسبة في ظل هذا البرنامج بالمقارنة مع الخطة الرابعة ، حيث كانت تصل إلى 93.7⁸⁷ % بالمخطط الرابع مقابل 87% في هذا البرنامج.

3- نتائج برنامج التقويم الاقتصادي والمالي : وفي ضوء الأهداف التي حددها برنامج التقويم الاقتصادي والمالي لنفسه سوف نحاول في هذه الفقرة تلخيص أهم النتائج التي تحققت بعد تطبيق هذا البرنامج ، بغية معرفة مدى قدرة السياسات المطبقة على تحقيق الأهداف المحددة في المجالات التالية :

⁸⁷ — محمد لين ولد بابي (1993)، التبعية التجارية والمالية لموريتانيا (رسالة ماجستير في الاقتصاد) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ، ص 131 .

— فيما يتعلق بنمو الناتج الداخلي الخام : فقد عرف هذا الناتج نمواً متوسطاً قدره 3.6% خلال فترة البرنامج ، ولا يعني هذا تساوي معدلات نمو القطاعات المساهمة في تكوين هذا الناتج ، حيث عرف القطاع الريفي معدل نمو قدره 3.7 % وذلك نتيجة المواسم الزراعية الجيد نسبياً خلال فترة البرنامج ، وكذلك القطاع الحديث (الصناعي) الذي عرف معدل نمو متوسط قدره 2.3 % خلال نفس الفترة ، أما قطاع الخدمات (باستثناء الخدمات الإدارية) فقد شهد نمواً قدره 3.9 % خلال مدة البرنامج وذلك بسبب المساهمة الجيدة للقطاع الخاص في كل من قطاعات التجارة والخدمات وقطاع النقل والمواصلات . أما بالنسبة لمعدل الاستثمار الذي كان في حدود 34% في المتوسط خلال الفترة (1980 — 1985) فقد أنخفض إلى 18% سنة 1988 . ويعود ذلك بالأساس إلى تقليص الاستهلاك العمومي .

— على مستوى المالية العامة : فقد كان الهدف الأساسي للبرنامج في هذا المجال يتمثل في تحقيق توازن في الميزانية العامة للدولة ابتداءً من 1986 ، إلى جانب اكوين ادخار عمومي يقدر بنحو 15% من جملة الاستثمارات العمومية مع نهاية البرنامج ، ويبدو أن البرنامج قد تمكن من تحقيق هذين الهدفين بفضل السياسة المطبقة والهادفة إلى ضبط المصاريف وزيادة الإيرادات العامة ، حيث ظلت الميزانية العامة تحقق فائضاً طيلة فترة البرنامج على الرغم من تذبذبه ، وذلك ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3) : تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة في موريتانيا خلال الفترة من (1985 – 1988)

الوحدة: بملايين الأوقية

السنوات	1985	1986	1987	1988
الإيرادات	11460	13098	14713	14774
النفقات	10677	12596	13454	14123
الفائض	783	502	1269	651

SOURCE : Banque Centrale de Mauritanie direction Economiques .

ويبدو بكل وضوح من خلال الجدول السابق مدى التذبذب الذي أشرنا إليه سابقا ، حيث وصل فائض الميزانية إلى 783 مليون أوقية سنة 1985 ، وهي السنة الأولى من تطبيق البرنامج ، ولكنه انخفض إلى 502 مليون أوقية سنة 1996 قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى ما يزيد على الضعف خلال سنة 1987 ، ولكنه عاد وهبط إلى ما يقرب النصف مع نهاية البرنامج .

— وعلى مستوى النقود والقروض : فيتعلق الأمر هنا بتطورات الكتلة النقدية ومستويات التضخم ، ومستويات الإقراض الداخلي . ففي ما يتعلق بكتلة النقود ، فقد تطورت بمعدل قدره 17 % خلال فترة البرنامج ، كما وصل معدل التضخم سنة 1988 إلى 6.5% وهو معدل لا يبعد كثيرا عن الهدف المحدد وهو الوصول بمعدل التضخم إلى 5 % عند نهاية البرنامج بدلا من 15% عند بدايته .

وفيما يخص القروض الداخلية . التي تتكون من صافي إقراض الحكومة وقروض الاقتصاد ، فإنه بالنسبة لصافي الإقراض الحكومي فقد شهد انخفاضا قدره 5.5 % خلال فترة البرنامج وذلك نتيجة انخفاض الإنفاق العام ، أما قروض الاقتصاد فقد عرفت نموا مضطربا خلال سنتي 1986 و 1987 ، حيث كانت نسبة نموها على التوالي 11.3%

و18.9% وذلك بسبب ارتفاع مستويات الإقراض المصرفي لقطاعات الصيد والمعادن والتجارة .

وعلى الرغم مما تقدم فإن النتائج التي تم الحصول عليها مع نهاية البرنامج في بعض القطاعات لم تكن مشجعة ،على الرغم من تحسن وضعية ميزانية الدولة ، لأن وضعية الحساب الجاري قد شهدت تدهورا خلال فترة البرنامج ،وعاد معدل التضخم إلى الارتفاع سنة1989 بوصوله إلى 10.5% .

وهذه الظروف هي التي دفعت الحكومة الموريتانية إلى الطلب من مؤسسات برينتن وودز تمديد البرنامج ،وهو ما تمت الموافقة عليه تحت اسم جديد هو : برنامج الدعم والرفع ، الذي سنتناوله في المطلب الموالي .

ثانيا : برنامج الدعم والرفع (1989 – 1991) :

وكما سبقت الإشارة إليه يعتبر برنامج الدعم والرفع امتدادا لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي سبقه ،ولذلك كانت أهداف هذا البرنامج وسياساته البرنامج السابق ،وسنتناول في هذا الجزء مجموعة من النقاط نقسمها إلى ثلاث فقرات هي :

- 1- أهداف برنامج الدعم والرفع وسياساته .
- 2- استثمارات برنامج الدعم والرفع وتوزيعها وطرق تمويلها .
- 3- نتائج برنامج الدعم والرفع .

1-أهداف برنامج الدعم والرفع وسياساته

أهداف البرنامج

ويمكن تلخيص أهم أهداف البرنامج في النقاط التالية :

- أ – الوصول بمعدل النمو السنوي للنتائج الداخلي الخام إلى 3.5% خلال فترة البرنامج ، وهو معدل يوفق معدل نمو السكان .

- ب – الحصول على ادخار عمومي في الميزانية في حدود 6 % من الناتج الداخلي الخام
- 3 ج – تخفيض معدل الاستثمار العمومي إلى حدود 16 % من الناتج الداخلي الخام ، وتحسين إنتاجية الاستثمارات .
- د – تخفيض عجز الحساب الجاري (بدون التحويلات الرسمية) إلى أقل من 9.8 % من الناتج الداخلي الخام مع نهاية الفترة .
- هـ – تخفيض معدل خدمة الدين إلى حدود تتراوح بين (20 – 25) % من حصيلة الصادرات ليتلاءم مع قدرات البلد على الدفع .

– سياسات البرنامج

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تم انتهاج مجموعة من السياسات امتدت إلى مختلف القطاعات وشملت :

- الميزانية العامة للدولة .
 - النقود والقروض .
 - سياسات الأسعار .
 - إصلاح المؤسسات العمومية .
 - السياسة الاجتماعية .
- أ – الميزانية العامة للدولة : مواصلة الجهود الهادفة إلى زيادة الادخار العمومي عن طريق زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وذلك من خلال الإجراءات التالية :
- العمل على توسيع القاعدة الضريبية .
 - الحد من الإعفاءات وإصلاح التعرفة الجمركية .
 - تطوير النظام الضريبي وتحسين إجراءات التحصيل .
 - وفي جانب النفقات العامة : فإن البرنامج يهدف إلى تقليص النفقات العامة بشكل عام ، وخصوصا تلك الخاصة بالمرتبات والأجور مع الإبقاء على الإستثمارات الأساسية

، وتنظيم نفقات قطاع التعليم ومنح أولوية للتعليم الأساسي وتكييف التعليم العالي مع حاجات سوق العمل .

II – النقود والقروض : يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية للإصلاح ، والهادفة إلى تخفيض الطلب الكلي إلى جانب السياسة المالية وذلك من خلال الوسائل التالية :

– مراقبة نمو القروض للاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية والحد من القروض للحكومة .

– متابعة إصلاح القطاع المصرفي وتفعيل رقابة البنك المركزي الموريتاني على البنوك التجارية وذلك للحيلولة دون تكرار الأخطاء التي كانت السبب في الوضعية المتردية التي عاشها هذا القطاع قبل بداية برامج الإصلاح .

III – سياسة الأسعار : وتهدف هذه السياسة إلى مواصلة إزالة التشوهات في نظام الأسعار المحلي وذلك عن طريق :

- التحرير المتواصل للأسعار وبقدر من التدرج .
- إلغاء الدعم عن السلع الزراعية والسلع الضرورية بشكل عام .
- رفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة لتتناسب مع تكاليفها .
- تطبيق سياسة سعر صرف مرنة مع تخفيض أولي في سعر العملة المحلية قدره 10.3% عند بداية البرنامج .

IV – إصلاح المؤسسات العمومية : وقد شملت إجراءات الإصلاح في هذا الإطار المجالات التالية :

- 1 – الجانب التشريعي: ويتضمن إصدار النصوص القانونية التي تنظم العمليات التالية :
 - أ – شروط إنشاء وتصفية المؤسسات العمومية .
 - ب- تصنيف المؤسسات العمومية.
 - ج- تنظيم وتسيير المجالات الإدارية لهذه المؤسسات

د- تنظيم علاقات المؤسسات العمومية بالدولة.

2- الجانب الإجرائي ويتضمن:

أ- تصفية الالتزامات المتبادلة بين الدولة والمؤسسات العمومية، وفي هذا الإطار تمت مناقصة الديون المتبادلة بين الدولة وكل من شركة الماء والكهرباء ومؤسسة البريد والمواصلات.

ب- إعادة هيكلة المؤسسات المهمة: وشملت إعادة الهيكلة هنا كل من: الشركة الوطنية للصناعة والمناجم وشركة المياه والكهرباء ومؤسسة البريد والمواصلات والشركة الوطنية للاستيراد والتصدير والشركة الوطنية لتسويق الأسماك والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وميناء أنواكشوط المستقل، كما تقرر التخلي عن بعض المؤسسات إلي القطاع الخاص وفتح رؤوس أموال بعض آخر لمشاركة هذا القطاع وسحب الاحتكار الذي كانت تتمتع به هذه المؤسسات، كما سمح لبعض هذه المؤسسات بتخفيض اليد العاملة الزائدة لديها.

وتجدر الإشارة إلي إن معظم هذه المؤسسات قد تم التخلي عنها للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) بصورة كاملة أو جزئية في مراحل لاحقة.

V - السياسات الاجتماعية للبرنامج : من المعروف عن الإجراءات التي تتضمنها برامج الإصلاح الاقتصادي التي تدعمها مؤسسات بريتن وودز، أنها تترك آثارا سلبية جدا علي النواحي الاجتماعية بسبب تجميد التوظيف العمومي والتسريح الواسع للعمال في إطار إصلاح القطاع العام ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية. وفي محاولة للحد من هذه الآثار السلبية حاول برنامج الدعم والدفع تطبيق مجموعة من الإجراءات تستهدف زيادة فرص العمل في القطاع الريفي والقطاع غير المصنف وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما حاول زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية في ميزانية الدولة وخاصة قطاعي الصحة والتعليم

وذلك لتجاوز الوضعية التي كان يعيشها القطاع مع نهاية البرنامج السابق، وتشمل إجراءات السياسة الاجتماعية المجالات التالية:

1-التعليم: لقد كانت أهم معالم الوضع التعليمي عند نهاية البرنامج السابق تتمثل فيما يلي:

أ -انخفاض نسبة التمدرس بشكل ملحوظ ، حيث كانت لا تتجاوز 54.7 % من البالغين سن الدراسة.

ب- زيادة التسرب المدرسي وعلى مختلف المستويات.

ج- ضعف مردودية النظام التربوي في مجمله وخصوصا التعليم الفني والمهني.

د- نقص كل من المقاعد المدرسية والمدرسين بالمقارنة مع عدد التلاميذ والطلاب.

وانطلاقا من جوانب القصور هذه، حدد البرنامج عدة أهداف لتحسين وضعية التعليم تمثلت في:

*الارتقاء بمستوي التعليم من الناحية الكمية والنوعية.

*الحد من توسع التعليم العالي وإخضاعه لمتطلبات سوق العمل.

*تحسين كفاءة النظام التربوي بشكل عام وذلك من خلال دعم كل من وظيفتي التخطيط والتسيير في هذا القطاع. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الوسائل التالية:

-زيادة ميزانية التعليم بنسبة 9% سنويا طيلة فترة البرنامج.

-تقليص عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والعالي وزيادة ميزانية الأخير بنسبة 3 % وطيلة فترة البرنامج كذلك.

-دعم التعليم الحر والمحظري وقطاع محو الأمية.

2-الصحة: ولا تختلف وضعية هذا القطاع عن سابقه مع نهاية البرنامج السابق حيث كانت تقديرات أمد الحياة تتراوح بين (43-46) سنة، ونسبة الوفيات في حدود 21% وتصل عند الأطفال الرضع إلى 30%،

ومعدل التغطية الصحية لا يتجاوز 30% من السكان. وعلى ضوء هذه الوضعية حدد البرنامج مجموعة من الأهداف تتلخص في :

أ- الوصول إلى معدل تغطية صحية يقدر بنحو 50% من السكان بحلول سنة 1991.

ب- تحسين مستوي معيشة السكان وخصوصا في الأوساط الريفية.

ج- رفع كفاءة وظيفتي التخطيط والتسيير في قطاع الصحة.

2- استثمارات برنامج الدعم والدفع وتوزيعها وطرق تمويلها

لقد قدر حجم الاستثمارات المبرمجة في إطار هذا البرنامج بنحو 45518.4 مليون

أوقية وهي موزعة حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج الدعم والدفع (1989-

1991)

الوحدة: ملايين الأوقية

النسبة %	حجم الاستثمارات	القطاعات
34.3	15547.9	التنمية الريفية
25.1	11365.5	الإصلاح الترابي
13.2	5969	الصناعة
10.1	4763	المصادر البشرية
3.1	1425	قطاع عمومي وشبه عمومي
14.2	6448	شركة اسنيم
100	45518.4	المجموع

SOURCE : REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE programme de consolidation et relance (P.C.R) ; prepare pour le 2° groupe consultatif pour la mauritanie , paris , 1989 . P :

ويبدو من خلال الجدول السابق تواصل الأولوية التي منحت للقطاع الريفي خلال البرنامج السابق على خلاف خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية التي سبقتها؛ حيث خصصت نسبة 34% من الاستثمارات لهذا القطاع، وهي نفس حصته من استثمارات برنامج التقويم الإقتصادي والمالي، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بما فيها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) حيث بلغ مجموع نسبة هذا القطاع حوالي 27.4% من مجموع الاستثمارات، ويحتل الإصلاح الترابي المرتبة الثالثة بنسبة 25.1%، أما المصادر البشرية فتأتي في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 10.1%. وتتجلى بشكل واضح الأهمية المتدنية للقطاع العمومي وشبه العمومي الذي لم تتجاوز نسبته من الاستثمارات 3.1%.

وخلال مدة هذا البرنامج عرفت البلاد صعوبات كبيرة على مستوى التمويل، بسبب وصول المديونية إلى مستويات حرجة بوصول حجمها إلى 1823.2 مليون دولار، ووصول خدمات الدين إلى 141.5 مليون دولار، ووصول معدل خدمة الدين إلى 36.5 بالنسبة للصادرات سنة 1990. أي سنة واحدة بعد بداية البرنامج وهو ما أرغم موريتانيا على طلب معونة إضافية؛ حيث حصلت على بعض الإعفاءات بالإضافة إلى هبة وتمويلات أخرى من الحكومة الفرنسية بلغ مجموعها 61 مليون دولار.

وتعود معظم هذه الصعوبات إلى العوامل التالية:

1- الأزمة الموريتانية السنغالية في أبريل 1989 والتي أدت إلى غغلاق الحدود بين البلدين وخسارة الموريتانيين لأموالهم التي كانوا يستثمرونها في السنغال والتي كانت عائداتها لسنة 1988 تقدر بنحو 27 مليون دولار، كما نتج عن غغلاق الحدود خسارة جزء كبير من الصادرات الموريتانية إلى السنغال والتي قدرت سنة 1987 بنحو 368.7 مليون أفرنك غرب إفريقي.

2- حرب الخليج الثانية والتي كانت لها آثار بالغة على التمويلات التي كانت تحصل عليها موريتانيا من دول الخليج والعراق، وهي التمويلات التي توقفت تماما بعد هذه الأزمة، وانعكس ذلك في مشاكل التمويل الحادة التي عرفتها موريتانيا خلال هذه الفترة.

3- ارتفاع أسعار البترول الذي رافق الأزمة والذي كلف موريتانيا مبلغا يتراوح بين 15 و20 مليون دولار.

وعلى الرغم من كل ما سبق فقد تم تمويل برنامج الدعم والدفع من المصادر الخارجية بنسبة 93.65%⁸⁸.

3- نتائج برنامج الدعم والدفع

وسنركز في هذه الفقرة على المحاور التالية:

أ- تطور الناتج الداخلي الخام خلال فترة البرنامج.

ب- النتائج على مستوى ميزانية الدولة.

ج- النتائج على مستوى النقود والقروض.

أ) تطور الناتج الداخلي الخام خلال فترة البرنامج

لقد شهد الناتج الداخلي الخام معدل نمو سنوي قدره 2% في المتوسط مع قدر كبير من التذبذب؛ حيث أنه في سنة 1989 أدى ارتفاع إنتاج القطاع الاستخراجي بنسبة 50% إلى نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة بلغت 4.8%، وفي سنة 1990 نتج عن انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 41.4% انخفاضا في الناتج الداخلي الخام بنسبة (-1.8) %، وذلك قبل أن يعرف معدل نمو قدره 2.6% سنة 1991.

ب) النتائج على مستوى ميزانية الدولة

لقد وصل حجم الادخار العمومي المحقق خلال فترة البرنامج إلى 2.8 مليار أوقية كمتوسط سنوي وهو ما يمثل 3.4% أي أنه كان أقل من الهدف المحدد ب: 6% من الناتج الداخلي الخام، كما حققت الإيرادات العامة معدل نمو سنوي قدره 6% في المتوسط خلال فترة البرنامج، في حين تزايدت النفقات العامة بمعدل سنوي قدره 7.7% في المتوسط

⁸⁸ — محمد لين ولد بابي، التبعية التجارية والمالية لموريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 131.

خلال نفس الفترة. وتعود الزيادة في النفقات العامة إلى زيادة مدفوعات خدمات الدين خلال مدة البرنامج.

ج) النتائج على مستوى النقود والقروض

حيث شهدت الكتلة النقدية نموا سنويا قدره 21.2% طيلة فترة البرنامج وهو ما انعكس على مستوى الفترة نحو 40.5%. وتتوزع هذه القروض حسب القطاعات الاقتصادية (كمتوسط سنوي) خلال فترة البرنامج، على النحو التالي:

1 للتنمية الريفية 35.5%.

2 للصناعة 11.4%.

3 قطاع الخدمات 37.0%.

مع الإشارة إلا أن توزيع القروض الداخلية على القطاعات خلال فترة برنامج التقييم الاقتصادي والمالي كانت على النحو التالي:

1 للتنمية الريفية 16.08%.

2 للصناعة 21.30%.

3- الخدمات 42.2%.

ثالثا : برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995)

لقد لاحظنا انه قد تحققت بعض النتائج الإيجابية خلال مرحلة برنامج التقييم الاقتصادي والمالي، إلا أن النتائج المحققة خلال مرحلة البرنامج الثاني (الدعم والدفعة) لم تكن على مستوى الطموح ، ويعود ذلك بالأساس إلي الصعوبات الاقتصادية والمالية التي عانت منها البلاد خلال هذه الفترة والتي تعود إلى بعض العوامل التي تقدمت الإشارة إليها، من قبيل حرب الخليج الثانية وتوقف الدعم المالي القادم من دول الخليج العربية والعرق، بالإضافة إلى الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الناتج عن هذه الأزمة، فضلا عن الأزمة مع السينغال سنة 1989 وآثارها الاقتصادية المختلفة، إلى جانب بعض الظروف الطبيعية

غير الملائمة من قبيل تراجع التساقطات المطرية خلال نفس الفترة وآثارها ذلك على القطاع الريفي⁸⁹.

وقبل الدخول في استعراض برنامج التصحيح الهيكلي ، لا بد من الإشارة إلى أنه تميز عن المرحلتين السابقتين من برامج الإصلاح الاقتصادي بكونه يعد خطوة أكثر تقدماً في اتجاه تجذير الإصلاحات الهيكلية بالقياس إلى البرنامجين السابقين الذين كانا برنامجي تثبيت واستقرار ، وسوف نتناول في هذا الجزء النقاط التالية :

- 1- أهداف البرنامج وسياساته .
 - 2- استثمارات البرنامج وتوزيعها .
 - 3- أهم نتائج برنامج التصحيح الهيكلي .
- 1- أهداف البرنامج وسياساته :**
- أ - تحقيق معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام قدره 3.5 % في المتوسط مع نهاية البرنامج .

- ب - تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1991 إلى 3.6% مع نهاية البرنامج .
- ج - تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (بدون التحويلات الرسمية) من 14.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 1991 إلى 6.6% بحلول سنة 1995 .
- ومن أجل بلوغ هذه الأهداف حدد البرنامج مجموعة من السياسات تتمثل في المحاور التالية:

- السياسة المالية .
- السياسة النقدية وإصلاح النظام المصرفي والمالي .
- إصلاح المؤسسات العمومية .
- السياسة الهادفة إلى تشجيع الإنتاج .

⁸⁹ - REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE . document des programmes d'ajustement structurel , (1992- 1995) , Nouakchott , p : 17 .

*** السياسة المالية :**

وتستهدف بالأساس السيطرة على النفقات الجارية للدولة ، وهو ما سيمكن من تحرير مبالغ مالية مهمة توجه إلى الإستثمار وخصوصا في مجال القطاعات الاجتماعية ، الأمر الذي يستدعى العمل على رفع الإيرادات العامة إلى حدود 23 % من الناتج الداخلي الخام حتى سنة 1993 ثم رفعها بعد ذلك لتصل إلى 25% بحلول 1995 .

*** السياسة النقدية وإصلاح النظام المصرفي والمالي :**

وتهدف هذه السياسة في ظل هذا البرنامج إلى تشجيع منح القروض إلى القطاعات الإنتاجية ، خصوصا في القطاع الخاص وتغيير أساليب الرقابة المباشرة إلى تطبيق أساليب الرقابة غير المباشرة في المجال النقدي ، وذلك من خلال الإجراءات التالية :

- 1 – إلغاء سقف الإقراض للقطاعات الاقتصادية .
 - 2 – تحرير سعر الفائدة وبشكل تدريجي .
 - 3 – توحيد سعر الخصم .
 - 4 – تكوين احتياطات إجبارية كنسبة من الودائع تتم مراجعة معدلها دوريا .
 - 5 – تطبيق معدل فائدة يساوي معدل إعادة الخصم على قروض الحكومة ، مع البدء في إنشاء سوق لأذونات الخزينة يتم من خلاله تمويل حاجات الخزينة دون ضرورة اللجوء إلى النظام المصرفي على نطاق واسع .
- وفي مجال إصلاح النظام البنكي والمالي ، فقد تمت مواصلة الجهود السابقة الهادفة إلى إصلاح النظام المصرفي والمالي وذلك من خلال :

- 1 – تطوير نظام الصرف الأجنبي من خلال اعتماد مكاتب صرف خاصة ، والسماح للبنوك المحلية بفتح حسابات بالعملة الصعبة في البنوك الأجنبية ، وكذلك السماح للمصدرين بإيداع 40 % من قيمة صادراتهم في حسابات بالعملة الصعبة .
- 2 – إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية وتحسين رقابة البنك المركزي عليها ، من أجل ضمان تطبيق الإجراءات المصرفية السليمة .

3 – تشجيع السوق المالية وإدخال تداول أدوات الخزينة في السوق النقدية ابتداء من 1994 وتحرير أسعار الفائدة بصورة تدريجية .

* إصلاح المؤسسات العمومية :

وتعتبر هذه الإجراءات امتدادا للجهود السابقة التي بدأت منذ 1989 ، عندما بدأ مسلسل إصلاح مؤسسات القطاع العام الذي كان يسيطر على القطاع الإنتاجي بشكل شبه مطلق ويشغل 75% من العمالة المحلية ، ولكنه يواجه مشاكل ضخمة تتمثل في الخسارة المستمرة وتراكم الديون على مؤسساته . وخلال الفترة (1989 – 1994) حصل برنامج إصلاح المؤسسات العمومية على تمويلات بلغ مجموعها 50 مليون دولار معظمها من البنك الدولي وبعض المؤسسات الأخرى بالإضافة إلى ألمانيا واليابان . وقد تمثلت أهم أهداف برنامج إصلاح المؤسسات العمومية في النقاط التالية :

- 1 – إصلاح الإطار التشريعي للمؤسسات .
- 2 – إعادة الهيكلة المالية لبعض المؤسسات مثل : الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) والخطوط الجوية الموريتانية ومتابعة الإجراءات التي بدأت خلال برنامج الدعم والدفع والخاصة بكل من شركة الماء والكهرباء ومؤسسة البريد والمواصلات .
- 3 – تصفية بعض المؤسسات غير القادرة على الاستمرار .
- 4 – إلغاء الاحتكار الذي كان ممنوحا للشركة الموريتانية للاستيراد والتصدير (SONIMX) *السياسات الهادفة إلى زيادة الإنتاج :

وتقصد هنا مجموعة السياسات الموجهة إلى قطاعات الإنتاج وخصوصا الزراعة والصيد البحري ، وهي إجراءات هيكلية تتمثل في :

- 1 – بالنسبة للقطاع الزراعي : العمل على تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تقديم الحوافز للإستثمارات الخاصة بمجال الإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى إعادة تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وتأهيل الشركة الموريتاني للتنمية الريفية (SONADER)

والمحافظة على الموارد الطبيعية وتشجيع الزراعة المروية وتطوير نظام القرض الزراعي وإشراك المنتجين في تسييره ، وتشجيع التعاونيات في مجال الإنتاج الزراعي .

2 – أما في قطاع الصيد البحري : فتشمل هذه السياسات إعادة تأهيله وتحسين استغلال الثروة السمكية والعمل على زيادة القيمة المضافة في القطاع ، وبتطبيق سياسة قرضية وضريبية مشجعة لهذا القطاع بالإضافة إلى التخلي عن الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية (SMCP) للقطاع الخاص .

3 – وبخصوص قطاع الصناعة : فقد تم خلال فترة هذا البرنامج العمل على رفع إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك عن طريق تحرير طرق استيراد الموارد الأولية والتجهيزات وتحرير أسعار منتجات القطاع الصناعي المحلي من الرقابة على الأسعار .

2- استثمارات برنامج التصحيح الهيكلي وتوزيعها وطرق تمويلها :

وفي هذا الإطار فقد بلغ مجموع الإستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات في ظل برنامج التصحيح الهيكلي نحو 69425 مليون أوقية وتوزع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (4-3): توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج التصحيح الهيكلي (1992 – 1995)

الوحدة: ملايين الأوقية

النسبة %	الاستثمارات	القطاعات
27.1	18815	التنمية الريفية
21.5	14928	الإصلاح الترابي
20.8	14491	الصناعة (بدون SNIM)
9.8	6820	الموارد البشرية
8.2	5714	تنمية المؤسسات
12.69	8784	شركة SNIM
100	69425	المجموع

المصدر: تم تجميع أرقام هذا الجدول وحساب النسب من طرف الطالب بالإعتماد على
OFFICE NATIONALE DE STATISTIQUE (ONS) , Annuaire
statistique de la Mauritanie annee 1995 , Nouakchott , 1997 . P :10

المبحث الثاني: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية التقليدية والإطار القانوني

لها

الاستثمار ظاهرة جديدة على موريتانيا بسبب سياسة الخصخصة و تحرير بعض القطاعات في عام 2001 و اكتشاف الموارد النفطية، و لذلك فان تدفق الاستثمارات الوافدة يمكن تقسيمها إلى فترتين.

* الفترة من 1970-1999 * و الفترة من 1999 إلى اليوم

- الفترة الأولى تميزت بقلّة الاستثمارات و حتى انسحاب بعض المستثمرين، و يرجع ذلك إلى تصفية عملية التأميم التي قامت بها الدولة خلال 1970.

- الفترة 1980 - 1990 لم تشهد تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية.

- المرحلة الأولى من الخصخصة لم تؤثر على القطاعات الإستراتيجية (الصيد و الصناعة و التأمين و البنوك و النقل)، و من أسباب ذلك عدم وجود البني التحتية (الكهرباء و المياه و الموانئ)، القدرة على تكاليف المدخلات، و نقص العمالة الماهرة و انخفاض إنتاجية العمالة، و القضايا الهامة الحكم و الإدارة العامة.

- الفترة الثالثة تظهر زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي يفسره جزئياً خصخصة القطاعات الاقتصادية

الجدول (3-5) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى موريتانيا خلال

الفترة (1996-2009)

السنوات	96-	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	10.2	76.2	67.2	102	392	864	154.6	138.3	338.4	38.3-

المصدر: المفوضية العامة لترقية الاستثمارات الخاصة وتقرير الأكتاد لسنة 2010

و قد بلغت نفقات الاستثمار 58455.8 مليون أوقية لسنة 2007 بعد أن كانت 19860 مليون أوقية سنة 1999.

الجدول (3-6) يوضح نفقات الاستثمار العمومية خلال الفترة 1999-2007

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نفقات الاستثمار	16460	2198	3358	4323	4757	4709	3660	4464	5845
	3	1	2	2	7	0	8	5.8	

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء - الدليل السنوي للإحصاء 2007 ص:122
و قد عمدت الدولة لعدة إصلاحات تحفيزية لتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، و سنتعرض لكل قطاع على حدة.

أولاً: قطاع الزراعة و الري

تمثل المساحة القابلة للزراعة في موريتانيا 500.000 هكتار، و هو ما يمثل 0.5% من التراب الوطني، و تبين المعطيات أن هذه المقدرات تبقى ناقصة الاستخدام، حيث تبين الإحصائيات أن المساحات المزروعة سنويا تمثل اقل من 50% من المساحة القابلة للزراعة، حيث بلغت سنة 1999 حوالي 277.3 هكتار أي نسبة 43.4% من إجمالي المساحة القابلة للاستغلال، و بلغت 49.6% سنة 2004 (248.6 هكتار) و تختلف المساحات المستثمرة من زراعة إلى أخرى تبعا لكميات الأمطار السنوية و توزيعها في الزمان و المكان، و يكون هذا التباين ملحوظا للغاية في حالة المساحات المزروعة بالحبوب، علما بأن المساحات تمثل غالبا جوهره الأراضي المزروعة 176 هكتار سنة 1999 مقابل 36.7 هكتار مزروعة بخضار متنوعة، و 4.5% من المساحات مزروعة بالتمور في نفس السنة.⁹⁰

⁹⁰ - التقرير السنوي للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر الصادر عن الأمم المتحدة 2005 ص16

الجدول (7-3) تطور المساحات المزروعة بالمحاصيل الرئيسية خلال الفترة (1999-2004)

الوحدة: بآلاف الهكتارات

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المحاصيل						
إجمالي الحبوب	176	223	207	195	109	213
الدخن و الضرة	145	195	174	174	82.9	166
الأرز غير المقشر	1.25	21.8	18	13	19.4	21
ذرة-قمح- شعير	6	6.8	15.1	7.2	7	25.1
خضار متنوعة	36.7	46.6	37.7	39.5	25.5	28.5
التمور	4.5	5	4.5	8	8	8
المجموع العام	217.3	275.2	249.3	241.7	142.8	248.6

المصدر: التقرير السنوي للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر الصادر عن الأمم المتحدة 2005 ص 16

و تتميز الزراعة في موريتانيا بأنها بدائية رعوية عائلية تهدف إلى تأمين السلع الغذائية الأساسية للسكان و تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمطار و استعمال الوسائل الزراعية.

و قد استثمرت موريتانيا ما يعادل 38% من استثماراتها الإجمالية لصالح القاعدة الهيكلية من خلال مشاريع من أهمها:

- سد "منتالي" الواقع على نهر السنغال في الأراضي المالية و الذي تعمل على إقامته الدول الثلاثة بصورة مشتركة (موريتانيا - السنغال - مالي).

- سد "ادياما" و يقع على مصب نهر السنغال في المحيط الأطلسي و تشرف على تنفيذه منظمة استثمار نهر السنغال.

- مشروع استثمار "واد كوركول" و هو من أهم المشاريع الوطنية الغير مشتركة، و يهتم بإقامته سدين على روافد نهر السنغال لتخزين 108000 مليون م³ سنويا لاستخداماتها في مياه الري.

و يمكن تقسيم الزراعة في موريتانيا إلى ثلاثة أنواع هي:

* **الزراعة المطرية:** و تعتمد على الأمطار التي تغمر معظم المناطق الجنوبية التي تعتبر مناطق زراعية، كما تؤدي الأمطار إلى حدوث فيضانات في نهر السنغال يسفر عنها ري مساحات كبيرة تصل في بعض الأحيان المساحات المغمورة بالفيضانات و السدود من 50 إلى 70 هكتار، يقدم هذا الصف من الزراعة حوالي 38% من إجمالي إنتاج البلد من الحبوب.

* **الزراعة المروية:** تقدر المساحات في حوض نهر السنغال و كوركول بحوالي 135000 هكتار، و قد تراوحت المساحات المستغلة بالزراعة المروية بين 12700 هكتار سنة 1993 و 21000 هكتار سنة 2004 من أصل 42000 هكتار مستصلحة. و تقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية "صونادير" بإدارة تلتئها بوصفها المكلف الرئيسي بتطبيق سياسة الحكومة الزراعية.

* **الزراعة الموسمية:** و ينحصر معظمها في الواحات و الوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح، حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية في بعض المناطق و يزرع في هذه المساحات بشكل أساسي النخيل و الخضروات و يتم في فصل الشتاء، و تقدر مساحات بساتين النخيل في منطقة الواحات بحوالي 5000 هكتار موزعة بين ولايات أدرار و تكانت الحوضين و لعصابة.

و تعتبر الذرة و الدخن من أهم محاصيل الحبوب في البلاد، و قد بلغت المساحات المزروعة سنة 2004 حوالي 166 هكتار.⁹¹

و الجدول التالي يظهر تطور المساحات المزروعة:

الجدول (3-8) إنتاج الزراعات الرئيسية خلال الفترة 1999 - 2004

الوحدة: بآلاف الأطنان

السنوات المحاصيل	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الحبوب	194.2	192.8	188.5	124.8	115.8	181.2
الدخن و الذرة	85.2	101.2	88.8	58.8	26.9	83.8
الأرز غير المقشر	101.9	86.5	86.2	58.8	58.3	88.9
ذرة - قمح - شعير	8.1	5.1	13.8	8.3	3.6	18.5
خضار متنوعة	61.8	80	68.1	53	52.5	55
التمور	18	20	18	22	22	22
المجموع العام	284	281.8	264.8	199.8	190.3	258.2

المصدر: الأمم المتحدة - التقرير السنوي حول التنمية المستدامة و الفقر 2005 ص:16
تبيين المعطيات المتاحة أن هناك عجزا سنويا متوسطا من مادة الحبوب يبلغ حوالي
67% من الحاجات من سنة 1999 إلى سنة 2003، مع وجود تباين تبعا لتذبذبات

⁹¹ - التقرير السنوي للأمم المتحدة مرجع سابق ص 16

المواسم، و لتغطية العجز تستورد موريتانيا كل سنة كميات من الحبوب من 401.3 طن سنة 1999 إلى 571.9 طن سنة 2003.

و بما أن قطاع الزراعة أخذ النصيب الأوفر من خطط الدولة للإصلاح الاقتصادي، إذ كانت الدولة تبحث عن البديل للاستيراد قامت الدولة بتسهيلات كبيرة تمثلت في تقديم قروض للمزارعين و تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية و تشجيع الاستثمار من خلال مايلي:⁹²

- تخلي الدولة عن وظائف الإنتاج و التسويق لصالح القطاع الخاص
- تحرير رخصة الاستيراد و التصدير.
- إلغاء الإجراءات الحمائية.
- تخفيض الحد الأعلى للضرائب على الواردات إلى 20%
- تخفيض الضريبة على القيمة المضافة إلى 14%.
- الإصلاح العقاري.
- خصخصة النقل الداخلي.
- الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة
- * تربية المواشي

يتميز قطاع المواشي في موريتانيا بوجود قطيع وافر و متنوع نسبة نموه 3.5% سنويا، و يمكن من وجود اكتفاء ذاتي من اللحوم، كما يشكل نسبة 40% من الصادرات الوطنية، هذا النمو في القطيع صاحبه استغلال مفرط للموارد الطبيعية.

⁹² - الموقع الشبكي للمندوبية العامة لترقية الإستثمارات الخاصة www.investinmauritania.gov.mr تاريخ الإطلاع

الجدول (9-3) يوضح مجموع الحيوانات خلال الفترة (2000 - 2007)

الوحدة: آلاف الرؤوس

السنوات البيانات	00/09	/00	/01	/02	/03	/04	/05	/06
البقر	1475	1519	1268	1565	1314	1332	1351	1374
الغنم	1255	1312	1371	1351	1432	1504	1633	1715
- الإبل	1247	29.3	1297	1297	1323	1332	1342	1351

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء الدليل السنوي للإحصاء 2007

و قد تنامي القطيع بشكل كبير و هو ما يتجاوز المقدرات الكلية التي تقدر إنتاجها بحوالي 6.3 مليون وحدة كلية تغطي في المتوسط أقل من 70% من حاجات القطيع الوطني، و يشهد الإنتاج الكلي تذبذبات سنوية ترتبط بعدم انتظار الأمطار و بالخسائر و الآفات الطبيعية.

كما أن الطابع المنتشر للتنمية الحيوانية القائم على الحركة (البداوة و الانتجاع) يجعل استغلال المجالات الرعوية وفقا على وجود و توزيع المناهل، و رغم ضعف مستوى تبني أسلوب التنمية المكثفة إلا أن التنمية الحيوانية تبقى مصدر دخل لا يستهان به بالنسبة للذين يمارسونها في ظل ارتفاع متزايد لمتوسط أسعار جميع الأنواع.

و يقوم قطاع التنمية الحيوانية بدور جوهري في اقتصاد البلاد كما يشكل مصدرا لمداخيل كبيرة من خلال مختلف الشعب التي يتكون منها و التي تتطوي على مقدرات لا يستهان بها للتنمية الوطنية.

و هكذا فإن إنتاج اللحوم الحمراء (196.625 طن) يفيض عن تغطية الحاجات الوطنية، بينما يصدر قسم من الماشية حيا إلى البلدان المجاورة.⁹³

93 - التقرير السنوي للأمم المتحدة مرجع سابق 17.

و يستوعب الاستهلاك الذاتي القسم الأكبر من إنتاج الألبان 95% إذ لا يسوق منه سوى 5%. و لا تغطي صناعة الألبان الناشئة سوى 2% من إنتاج الماشية الوطنية (الأبقار و الإبل)، بطاقة إنتاجية بلغت 5000 لتر يوميا، بينما يستمر استيراد كميات كبيرة من الحليب المعقم بالمعالجة الحرارية.

و تمكن شعبة الدواجن (7000طن) سنويا من تلبية 78% فقط من الاستهلاك الكلي للبلاد المقدر حوالي 9000 طن، ذلك أساسا بالانطلاق من شعبة الدواجن التقليدية التي تمثل أكثر من نصف الإنتاج الوطني.

أما شعبة الجلود فتعرف صعوبات تنظيمية رغم وجود مقدرات كبيرة في هذا المجال، و إمكانيات في القيمة المضافة.

و نلاحظ أن أشكال الدعم المقدمة للتنمية الحيوانية بقيت ضعيفة بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها في النمو الاقتصادي للبلاد، حيث لم تتجاوز الاستثمارات المخصصة للتنمية الحيوانية 9.20% سنة 2003. و بالجملة فان قطاع التنمية الحيوانية لا يزال ناقص الاستغلال رغم الإمكانيات التنموية التي يزخر بها، و هو ما استدعى القيام بعدة إصلاحات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع من أهمها:

- المصادقة على قوانين تتضمن المدونة الرعوية و مدونة التنمية الحيوانية و مدونة المياه، إضافة إلى إعداد رسالة سياسة لتنمية قطاع التنمية الحيوانية سنة 2003.
- المصادقة على قوانين تتضمن المدونة الرعوية و مدونة التنمية الحيوانية و مدونة المياه، إضافة إلى إعداد رسالة سياسة لتنمية قطاع التنمية الحيوانية سنة 2003.
- تنمية البنية التحتية المائية.
- تنمية البنية التحتية للطرق.
- فك العزلة عن مناطق الإنتاج
- فتح ميناء انواذيبو.
- تحسين الصحة الحيوانية (إنشاء شبكة لمتابعة الصحة الحيوانية - حملات متواصلة للتلقيح).

- إنشاء مسلحة انواكشوط.⁹⁴

معوقات قطاع المواشي

من أهم المعوقات التي يعاني منها قطاع التنمية الحيوانية و التي تحول دون زيادة الاستثمار فيه:

- ضعف إنتاجية القطعان .
- المعوقات الصحية تحول دون الدخول إلى الأسواق الأوروبية و المغاربية.
- تكاليف النقل البحري و الجوي.
- نظام ضريبي و جمركي على المواد الأولية
- ضرائب على الواردات .
- تكاليف الطاقة .
- الأمن العقاري .
- يد عاملة متوفرة ولكن ضعيفة الكفاءة.

أفاق الاستثمار في قطاع الزراعة

- تحسين المعلومات حول الأسواق و التحليل الاقتصادي في المجالات.
- تدعيم نظام ضريبي مشجع لصادرات المواد و واردات المواد الأولية و المعدات.
- وضع نظام متابعة صحية للمواد الأولية و الصادرات.
- تسريع الإصلاح العقاري و وضع مخطط عقاري للضفاف.
- تحسين خدمات و المعدات الإنمائية.

المستثمرين الحاليين في قطاع الزراعة

- MDC فرع المجموعة الأوروبية لإنتاج الخضروات و الفواكه الموسمية في منطقة اترارزة الموجهة للتصدير إلى المنطقة الأوروبية.
- وحدات معالجة الألبان "تفسك" و "توب لي" و "الوطنية لمنتجات الألبان".
- المطاحن الكبرى لموريتانيا شريك المجموعة الفرنسية Bahonlley Granit SA.
- وحدات للمعالجة الأولية للجلود⁹⁵.

⁹⁴ - الحسن ولد اسويك، (2007) سياسة الاستثمار في موريتانيا، بحث لنيل شهادة التريز، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، قسم التخطيط

،جامعة انواكشوط، ص14

الجدول (10-3) يوضح علاقة قطاع الزراعة الموريتانية بالسوق الأجنبية

المتغيرات في السوق	الشعبة
استغلال و تصدير 1000 طن سنويا	الجلود
إيجاد بديل لاستيراد المواد الأساسية للسوق الداخلية و شبه الإقليمية و تصدير بعض الفواكه الموسمية إلى أوروبا	الخضروات و الفواكه
الصناعة التحويلية، التحنيط و التصدير إلى السوق المغاربية، تصدير القطعان سيرا إلى السنغال-مالي-المغرب-الجزائر مع الاهتمام بالسوق الليبية	اللحوم الحمراء
تلبية حاجيات السوق الداخلية (4900 طن فيها 60% حليب مسحوق)، و الإقليمية، تصدير جبنة و ألبان الحمل للدول العربية و أوروبا	مشتقات الألبان
تلبية حاجيات السوق المحلية: حاجيات الرعاة و ندرة الكلاً مع وفرة الطلب عليها ضرورة تحسين إنتاجية القطيع و شعب الإنتاج المرتبطة به (الألبان و لحوم)	علف القطعان
تصدير إلى السوق العالمية حيث الطلب يبقى أكبر من العرض المقدر بحوالي 50.000 طن سنويا و إمكانية تصدير 3000 طن سنويا	الصمغ العربي

نلاحظ من هذا أن قطاع الزراعة و تربية المواشي قطاع هام بالنسبة للاقتصاد الموريتاني و لكنه لا يحظى بحجم الاستثمارات الخصوصية المطلوب و هو ما استدعى تدخل الدولة ببعض الاستثمارات.

الجدول (11-3) الإستثمار في القطاع الزراعي للدولة خلال الفترة 2004 - 2007

السنوات	نوع الاستثمار	قيمة الاستثمار (مليون أوقية)	مصدر التمويل		
			قطاع حكومي	أجنبي	
					قروض
2004	إنتاج نباتي	2729	179	320	2230
	استصلاحات زراعية	650	80	450	120
	نقاط مياه قروية و رعوية	2097	997	200	900
	تتمية مواشي	774	63	285	426
	تتمية موارد بيئية	646	85	00	561
	بحث و تكوين و إرشاد	50	50	00	00
	صيد الأسماك	1922	1143	200	579
	إنتاج نباتي	2980	291	846	1843
2005	استصلاحات زراعية	935	435	500	00
	نقاط مياه قروية و رعوية	3216	2178	250	788
	تتمية مواشي	763	83	320	360
	تتمية موارد بيئية	1320	182	00	1138
	بحث و تكوين و إرشاد	150	150	00	00
	صيد الأسماك	2141	1419	130	592
	إنتاج نباتي	3150	580	520	2050

140	270	603	1013	استصلاحات زراعية	2006
710	60	304	1074	نقاط مياه قروية و رعوية	
400	430	69	926	تتمية مواشي	
860	00	306	1166	تتمية موارد بيئية	
00	00	95	95	بحث و تكوين و إرشاد	
650	100	350	1100	صيد الأسماك	

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء - الدليل السنوي للإحصاء 2007 / ص: 126

ثانيا: قطاع الصيد

يعتبر قطاع الصيد قطاع استراتيجي و عماد الصادرات الوطنية، و على غرار نظيراتها في بلدان شبه منطقة شمال إفريقيا الممتدة من المغرب إلى السنغال، فإن المنطقة الحصرية الاقتصادية الموريتانية تتميز بارتفاع كبير في الإنتاجية البيولوجية بشكل يجسد وفرة الموارد البحرية، فقد أحصى المعهد الموريتاني لأبحاث المحيطات و الصيد حوالي 200 نوع يمكن أن تستغل تجاريا، كما أن من هذه الأنواع ما هو مقيم و منها ما هو مهاجر، و يشكل كذلك ثروة هامة للبلاد لأن موريتانيا تمثل منطقة انتقال بين مخزونات المناطق الباردة (المغرب - موريتانيا) و مخزونات المناطق جنوب المدارية (السنغال - غينيا بيساو - موريتانيا) و لذلك فهي تسجل أطول فترات إقامة الأنواع المهاجرة في منطقتها الاقتصادية الحصرية. تمثل الأنواع السطحية أكثر من 70% من المقدرات البحرية إلى جانب 30% من الأنواع المعروفة بالقاعية أو العميقة، و تبلغ هذه المقدرات حوالي 1.511.000 طن من الأسماك سنويا.⁹⁶

و قد مثل قطاع الصيد 45% من الصادرات و 26% من إيرادات الميزانية لسنة 2003. كما يعيش من هذا النشاط 38.000 شخص مع أسرهم، و تساهم صادرات منتجات الصيد

⁹⁶ - التقرير السنوي للأمم المتحدة مرجع سابق، ص20.

مساهمة كبيرة في رصيد البلاد من العملات الصعبة، حيث تتراوح بين 40 - 50% من عائدات الصادرات من العملات الأجنبية، و 25 - 30% من مداخيل ميزانية الدولة، و تمثل نسبة اليد العاملة 36% فيه من اليد العاملة في القطاعات العصرية، كما أن 95% من إنتاج قطاع الصيد يتم تصديره، و يمكن تقسيم الصيد إلى صيد صناعي و هو حكر في جزء كبير منه على الأساطيل الأجنبية (الاتحاد الأوروبي)، في حين أن معظم البواخر الموريتانية تعمل في النوع الثاني و هو الصيد التقليدي الذي بالرغم من ضعف مردوديته إلا أنه يقدم حوالي 80% من فرص عمل قطاع الصيد و 79% من فرص العمل التي أوجدها هذا القطاع سنة 2003.

و يساهم الصيد كذلك في تلبية الحاجات الغذائية و في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، و كان يمكن أن تكون أكبر لو لم يكن استهلاك الأسماك ضعيفا نظرا للعادات الغذائية. و يلاحظ أن قطاع الصيد التقليدي الذي يمثل نشاطا مولد للدخل و مصدرا للعمالة بالنسبة لآلاف الأشخاص كما يلبي الاحتياجات الوطنية من الأسماك، لا يتجاوز متوسط إنتاجه السنوي 21.472 طن أي زهاء 4% فقط من الانتاج الوطني الكلي للأسماك.

الجدول (12-3) المعطيات الرئيسية لقطاع الصيد خلال الفترة 1999 - 2004

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
28.504	28.510	26.331	22.139	19.456	14.52	إنتاج الصيد التقليدي بالأطنان
3.548	3.380	3.253	3.531	4.050	4.723	صادرات الصيد التقليدي بالطن
1.190	1.256	1.039	1.100	1.239	1.959	صادرات الصيد التقليدي بملايين الدولارات
24.958	23.880	22.888	18.608	15.406	9.804	الاستهلاك المحلي من الصيد التقليدي بالطن
580.66	563.68	682.64	620.14	525.46	490.2	إنتاج الصيد الصناعي بالأطنان
8	5	3	6	9	11	

163.10	100.18	108.60	150.23	199.02	293.1	صادرات الصيد الصناعي بالأطنان
8	8	0	9	6	42	
34.608	31.828	30.912	38.933	34.449	30.48	صادرات الصيد الصناعي بملايين الأوقية
					5	
35898.	33084	38956.	40032.	35686.	32434	الصادرات الإجمالية
8		6	9	8	5.	

المصدر: الأمم المتحدة - التقرير السنوي للتنمية المستدامة و الفقر 2005 الصفحة 20
و الواقع أن قيمة صادرات الصيد قد ارتفعت من 29.877 مليون أوقية إلى 35.797
مليون أوقية بين سنتي 1997 و 2004، و هو ما يمثل نسبة نمو بلغت 20%، كما يوفر
الصيد إيرادات هامة بفضل حقوق النفاذ و الحقوق البرية و الحقوق المترتبة على رخص
الصيد الممنوحة للبواخر الأجنبية التي ارتفع عددها من 248 باخرة إلى 268 باخرة بين
السنتين 1993 و 2003، و خلال نفس الفترة تراجع عدد البواخر الموريتانية من 149
إلى 138 باخرة.

و حسب اتفاقية 2006 قامت موريتانيا بفتح المياه الوطنية أمام البواخر الأوروبية الذي
يمثل إنتاجها حوالي 700 طن سنويا متجاوزا إنتاج الأسطول الوطني الذي يمثل 4%
فقط.

المشاكل التي تواجه الإنتاج الوطني من الصيد

* إن غالبية الإنتاج الوطني يتم تصديرها خام إلى الأسواق الأوروبية و الآسيوية و
الإفريقية.

* ضعف القيمة المضافة الوطنية 10% فقط من الإنتاج الوطني يتم تحويلها قبل
التصدير.

و هناك إمكانية للاستثمار في الصناعات التحويلية نتيجة الإصلاحات الإستراتيجية للقطاع:

- إلغاء الضريبة على التصدير 1996.
- القانون المنظم لصيد (2000) و النصوص التطبيقية له (2002).
- إنشاء المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد 2006.

- تحسين البنى التحتية المينائية و الطرقية.⁹⁷
- كما قامت الدولة بتشجيع الاستثمار من خلال:
 - تطوير استغلال الموارد الأقل استغلالا.
 - تطوير البنى التحتية المينائية.
 - تدعيم الرقابة الصحية على رخص التصدير من خلال إقرار IM ROP.
 - مراجعة الضرائب على الصيد.
 - تطوير نظام المعلوماتية للصيد
 - تدعيم L'ENEMP من أجل تلبية حاجيات القطاع.

معوقات الإستثمار في قطاع الصيد:

و من أهمها:

- الاستغلال المفرط لبعض النوعيات، بينما يبقى البعض غير مستغل.
- احتكار الشركة الوطنية لتسويق منتجات الصيد (SMCP) لجميع صادرات السمك.
- نهاية النظام التفضيلي لدول (ACP) دول إفريقيا و الكاريبي و المحيط الهادي الذي يعبر حماية الصادرات الموجه إلى الدول الأسيوية.
- التكاليف المرتفعة لعوامل الإنتاج (مرارا بالميناء، الطلقة، المواد الأولية المستوردة).
- انعدام الاحتياطات الضريبية المشجعة.
- فرض شهادة صحية و جودة عالية تكبح تطور الصادرات لنوعيات معينة من الأسماك، و كذلك تطوير الصناعات التحويلية.⁹⁸

ثالثا: قطاع المناجم

تعتبر موريتانيا بلدا منجميا بحكم وجود أكثر من 400 قرينة منجمية مسجلة في مختلف أنحاء ترابها الوطنية، كما تختزن أراضيها موارد هامة تتكون من الحديد و النحاس و الجبس و الذهب و الفوسفات.....

⁹⁷ - الموقع الشبكي للمندوبية العامة لترقية الإستثمار www.investinmauritania.gov.mr تاريخ الإطلاع 5 يونيو 2007

⁹⁸ - خديجة بنت أحمد زين، (2009) ، الإستثمار في موريتانيا، بحث لنيل شهادة متريز ، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، قسم التسيير، جامعة انواكشوط، 2009، ص22.

و يطغى على قطاع المناجم الحديد الذي جعل استغلاله في شمال البلاد من قطاع المناجم أحد ركائز الاقتصاد نظرا لمساهمة في الناتج الداخلي الخام 12%، و 60%، من إيرادات التصدير الوطنية، و يساهم بـ 4% من مداخيل خزينة الدولة، و 10% من المداخيل الضريبية، و 20 مليون دولار سنويا للدولة، و هو ما يمثل 13% من إنتاج الحديد في العالم، 8% من استيراد الاتحاد الأوروبي للحديد.² و تستغل مناجم الحديد الشركة الوطنية للصناعة و المناجم "اسنيم" و هي الفاعل الرئيسي في القطاع المنجمي، و قد بلغ متوسط إنتاج الحديد 10.7 مليون طن سنويا خلال الفترة 1997-2004، كما سجل أدنى مستوى للإنتاج سنة 2004 حيث بلغ 9.5 مليون طن، و بلغ 10.152 مليون طن سنة 2003 و 10.935 مليون طن سنة 2004، و هو ما يمثل نسبة قدرها 7.7%.

الجدول (13-3) إنتاج و تصدير خامات الحديد خلال الفترة (1999-2004)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
10.935	10.153	9.553	10.302	11.345	10.401	الإنتاج بملايين الأطنان
	10.935	9.628	10.460	11.069	11.042	التصدير بملايين الأطنان
5.093	4.893	4.881	4.514	4.198	3.361	سعر الطن المصدر بالأوقية
55.696	46.139	49.905	45.555	46.1461	38.108	قيمة الصادرات بملايين الأوقية

المصدر: الأمم المتحدة التقرير السنوي للتنمية المستدامة و الفقر 2005 الصفحة 21

و تعد انعكاسات استغلال مناجم الحديد ايجابية على اقتصاد البلاد في أكثر من وجه فآلاف فرص العمل و الخدمات الناتجة عن هذا النشاط تجعل من "اسنيم" ثاني مستخدم على المستوى الوطني بعد الدولة، حيث بلغ عدد العاملين فيها 3471 عاملا سنة 2002،

فضلا عن ذلك فإن مدينة الشمال الكبرى "ازويرات" و قسما من سكان مدينة "انواذيبو" يعيشون على استغلال مناجم الحديد.

و رغم الأهمية الاقتصادية للاستغلال المنجمي، إلا أنه لم يكن له الانعكاس المرجو على تحسين ظروف معيشة السكان، فهو يبقى موجها إلى الخارج.

من جهة أخرى فقط كشفت عمليات التنقيب في الأراضي الموريتانية عن وجود موارد معدنية متنوعة كالذهب و النحاس، و من شأن استغلال هذه المناجم أن يعطي وزنا كبيرا لقطاع المناجم في الاقتصاد الوطني على صعيد العمالة و المداخيل و الإيرادات الضريبية و العملات الصعبة.⁹⁹

و هو قطاع يشهد نمو كبير حوالي (30 شركة تعمل في المناجم و 120 رخصة معدنية)، و من أهم هذه الشركات:

1- شركة اسنيم: و تعمل في تنقيب كل من: "المهودات، الكلب، الكدية" و يقدر الاحتياطي بـ 180 مليون طن من "الهيماتين" 65% من الحديد و 600 مليون طن من "الماكنيت" 35% من الحديد.

2- شركة تازيازات: و تعمل في التنقيب عن الذهب ، ويقدر الإحتياطي بـ 40 ألف طن و عائدات الإنتاج من 115000 إلى 500000 أوقية سنويا.

3- شركة فيرست كانتوم: و تعمل في اكجوجت للتنقيب عن النحاس و الذهب، ويقدر الإحتياطي بـ 25 مليون طن نحاس + ذهب و الإنتاج 120000 نسبة 25% نحاس و 660000 أوقية من الذهب سنويا.

4- شركة ساميا: و تعمل في التنقيب عن الجبس في سبخة اندغمشة و يقدر الإحتياطي بـ 140 مليون طن ، و الإنتاج 100000 طن سنويا.

5- شركة سوفوسما: و تعمل في التنقيب عن الفوسفات في بوفال و يقدر الإحتياطي بـ 100 مليون طن.

⁹⁹ - خديجة منت احمد زين ، مرجع سابق، ص23.

الإصلاحات الاستراتيجية لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع

- تنوع الاستثمار و التحفيز على الاستثمار الخاص.
- الانتساب منذ سبتمبر 2005 إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
- الأمن الفردي و أمن الاستثمارات (نظام الاستثمار).
- تحفيز الإطار التشريعي و الجبائي و توفير الظروف العامة التحفيزية للاستثمار.
- تبسيط الإجراءات الإدارية لكل المراحل (التصرف - الاستكشاف - الاستغلال).
- الإعفاء التام من الحقوق الجمركية خلال مرحلة الاستكشاف.
- الإعفاء التام من الحقوق الجبائية عند الاستيراد، و ذلك خلال مرحلة الاستكشاف.
- الإعفاء التام من الحقوق الجبائية خلال الثلاثة أشهر الأولى من الاستغلال.
- الإعفاء الجبائي للأقساط التي يتم استثمارها.¹⁰⁰

رابعا: الإطار القانوني للاستثمار في موريتانيا

لقد كان لقانون الاستثمارات في موريتانيا عدة تطورات و تغييرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات الثمانينات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات و إصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموصدة أمامهم و إنشاء هيئات مكلفة بترقية و دعم الاستثمار.

وكان آخرها قانون 2002-2003. وهو القانون الذي يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، وهو ينطبق على جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع المصرفي، التأمين وإعادة التأمين، المناجم، الهيدروكاربور، ونشاطات الشراء لاعادة البيع في السوق المحلي.

¹⁰⁰ -الموقع الشبكي للمفوضية العامة لترقية الإستثمار www.investinmauritania.gov.mr تاريخ الإطلاع في 17 نوفمبر 2007.

ويؤكد القانون على المساواة في التعامل بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة رأس المال الذي تم استثماره في العملات القابلة للصرف وفائض القيمة الناتج عن هذه العملية.

وبكلمة استثمار نعني:

-تقدمة رأس المال والتقدمات العينية في مؤسسة ما.

- إعادة استثمار الأرباح.

- شراء شركات موجودة أو المشاركة في رأسمال شركات موجودة، على أن تتم العملية بتقدمة العملات الأجنبية

الاستثمار عملية يقوم بها الفرد بحرية تامة و تستفيد من الامتيازات التي حددها القانون.

يخضع الاستثمار لإجراء بسيط يتمثل بالإعلان عن القيام بهذا الاستثمار أمام الجهات المختصة بالاستثمارات، وهو هيئة تعنى باستقبال و مساعدة المستثمرين في معاملاتهم الإدارية، وفي متابعة تحقيق مشروع الاستثمار. ويجب أن يرافق الإعلان جميع المعلومات الخاصة بمشروع الاستثمار، إضافة إلى ملف قانوني يتضمن الأمور التالية:

1- حالة الإنشاء :

-النظام الأساسي للشركة

-محضر الجمعية العمومية التأسيسية مع لائحة كاملة بأسماء الشركاء وقيمة مشاركتهم في رأسمال الشركة

-مستند يؤكد تسجيل الشركة في السجل التجاري

-إفادة وجود للمؤسسة صادرة عن الدوائر المختصة في مديرية الضرائب ومصدقة من قبلها.

1 في حال توسيع شركة :

- شهادة انتظام مع النظام المصرفي القائم تصدر عن دائرة المراقبة في مصرف موريتانيا المركزي.
- إفادة منقيل مديرية الضرائب تؤكد أن الشركة قد أتمت جميع واجباتها الضريبية.
- أسم ممثل الشركة في موريتانيا (للشركات الأجنبية).

يصدر الشباك الموحد للاستثمارات إيصال يؤكد الإعلان عن الاستثمار. ويتم إصدار شهادة استثمار تسمح للمستثمر الاستفادة من الامتيازات التي ينصّ عليها القانون خلال ثلاثين يوماً على الأكثر بعد تقديم ملف الإعلان .

يجب أن يتم تحقيق الاستثمار في مهلة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على شهادة الاستثمار.

الامتيازات و الضمانات الممنوحة للمستثمرين:

يحق للمستثمر، مع مراعاة القوانين والأنظمة المرعية الإجراء في موريتانيا:

- استيراد جميع السلع الضرورية للمشروع ،
- تصدير جميع السلع الناتجة عن المشروع ،
- تحديد سياسة الإنتاج والتسويق والتوظيف الخاصة بالشركة
- تحديد السعر المعتمد بحرية.

يستفيد الاستثمار من الامتيازات التالية:

- حرية تحويل الرأسمال المستثمر إلى عملات أجنبية في حال توقف الشركة عن العمل،
- حرية تحويل أرباح رأس المال المستثمر، بالكامل لشركات التي رؤوس أموالها أجنبية

- بالكامل، وبنسبة رأس المال الأجنبي للشركات ذات الرؤوس الأموال المختلطة،
- حرية تحويل التعويض المدفوع في حال نزع الملكية للصالح العام، أو في صالح التوطين أو المصادرة، وإعفاء عن التعويض من جميع الرسوم والضرائب.
 - ضمانات تحويل الرواتب والعائدات المهنية للموظفين الأجانب في الشركة.
 - استيراد جميع السلع والتجهيزات الضرورية للمشروع معفاة من الرسوم الجمركية أو الضرائب.
 - استيراد المواد الأولية الضرورية لعمل المشروع معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب.
 - إعفاء من رسوم التسجيل ورسوم الطابع.
 - إدخال الحاجات الخاصة بالموظفين المغتربين العائدين وسياراتهم الخاصة وإعفاؤها من الرسوم والضرائب.
 - تحديد الضريبة على رواتب الموظفين الأجانب بـ 20% فقط.

نظام النقاط الحرّة

ينصّ القانون على اعتماد نظام النقاط الحرّة وهو نظام لتشجيع التصدير، وهو مخصّص تحديداً لإنتاج السلع والخدمات المخصصة تحديداً للتصدير، أو يتعلّق بالنشاطات المتعلقة بطريقة غير مباشرة بالتصدير وتتمثل بالبيع الكامل أو الحصري لسلع أو خدمات للشركات المصدّرة مباشرة.

ويستفيد الاستثمار الحاصل في إطار نظام النقاط الحرّة من الامتيازات التالية:

- تسهيل المعاملات الإدارية وإجراءات المراقبة الجمركية ،
- استيراد مواد البناء، والتجهيزات والآلات وقطع التبدل وسيارات الخدمة، وإعفاؤها من الرسوم الجمركية والضرائب،

- إعفاء التقديمات أو التحويلات الحاصلة في رأس المال والتي وقعت بتقديمات أو عقود مبرمة من أجل تنظيم العمل في إطار المشروع من رسوم التسجيل و من رسم الطابع،
- إعفاء الأملاك الجديدة أو الأملاك المستخدمة التي تدخل في إطار تنفيذ المشروع من واجب الاستحصال على الرخصة التجارية أو أية ضريبة أخرى قد تحل مكان هذه الرخصة، ومن أية ضرائب أخرى تفرض على الأملاك.
- إعفاء المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة الضرورية للإنتاج من الرسوم والضرائب المفروضة على الضرائب.
- تطبيق الضريبة على الأرباح بنسبة 25%، الضريبة الأدنى التي يجب على الشركة تسديدها هي 2% من قيمة المبيعات وتمثل دفعة على حساب الضريبة المفروضة على الأرباح¹⁰¹.

¹⁰¹ الموقع الشبكي للمندوبية العامة لترقية الإستثمارات الخاصة مرجع سابق، تاريخ الإطلاع 2011/04/25

المبحث الثاني: حجم الإستثمار في القطاعات الحديثة**أولاً: قطاع السياحة**

تتميز موريتانيا بموقع جغرافي مشجع للسياحة على تخوم أوروبا، كما تحتوي مدن تاريخية و شواطئ و صحاري، الشيء الذي جعلها مقصد السياح و خاصة الأوروبيين، و من الملاحظ أن الدولة لم تعطى اهتماما كبيرا للسياحة، إلا في السنوات الأخيرة، ففي 1996 قامت الدولة بوضع قانون ينظم النشاط السياحي، كما بدأت منذ ذلك الوقت ببرمجة سياسة اقتصادية لتشجيع السياح للتوافد بعدد أكبر و كذلك قامت بتشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية في القطاع، و من أهم هذه الاستثمارات:

1- الإستثمار في مجال الفنادق:

تعتبر الفنادق أوثق صلة بالسياحة و أكثر المنشآت اعتمادا عليها، و قد أدت كثرة الأسفار و التنقلات الجماعية، بين كافة مكونات السكان بالإضافة إلى ميل الإنسان إلى الحياة اللطيفة المتحررة إلى وجود أشكال فندقية جديدة تتناسب و الذوق السائد في هذا العصر، و تعتبر الفنادق من أهم عناصر الجذب السياحي التي تزداد أهميتها يوما بعد يوم في الدولة، و بلغ عدد الفنادق في موريتانيا 62 فندق تحتوي 2728 سرير كما توجد 147 نزل و شقق تحتوي 4246 سرير.

و تتصف الفنادق في موريتانيا حاليا بقلة العدد و رداءة النوع و الأداء باستثناء عدد قليل منها، وتشترك الفنادق في موريتانيا في الكثير من الخصائص نذكر منها:

- غياب عامل التخصص في هذه الفنادق مع العلم أن الدولة أرسلت طلابا للتخصص في الفنادق بشهادات تخصصية عالية.

- تركز هذه الفنادق في مدينتي انوكشوط و اذنوايو.

- انعدام وسائل الصيانة الضرورية.

- عدم فعالية الإطار الذي تعمل فيه هذه الفنادق.

- محدودية الخدمات التي تقدمها للزبناء، حيث تقتصر عادة على الغذاء و السكن.¹⁰²

¹⁰² - زينب بنت محمد أحمد (2008)، الإستثمار في السياحة، بحث لنيل شهادة مريز، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، قسم التخطيط،

جامعة انواكشوط، ص34.

2- الاستثمار في مجال الوكالات السفرية:

تتعدد الوكالات السفرية بالمقارنة مع حجم السوق الحالية، حيث يصل عددها إلى 170 وكالة، و قد ظل نشاطها يقتصر على تأجير السيارات بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات المرتبطة بحجز التذاكر. و منذ سنوات بدأت هذه الوكالات في توسيع نشاطها ليشمل تنظيم الخطوط السياحية و المشاركة في الملتقيات و المحافل الدولية، التي تعتبر فرصا للتعريف بالسياحة الوطنية، و هذه الوكالات في تزايد مستمر، و تعمل هذه الوكالات في إطار تنظيمي هو الاتحادية العامة لأرباب العمل الموريتانيين، و من أمثلة هذه الوكالات:¹⁰³

*** في انواكشوط:**

- "سفریات آدرار" و تعتبر من أهم الوكالات العاملة حاليا في السوق الوطني، حيث تتعامل مع 400 زبون سنويا تقريبا، و هو رقم غير محفز على الإطلاق، مع أن الوكالة قديمة في السوق نسبيا، و مما أكسبها تجربة لا بأس بها. "TOURS OASIS" كانت تعرف باسم "وايز تور

- "سيان للسفریات و السياحة" و "مورلكارفان للسفریات و السياحة" و لوفتال لتأجير السيارات و السياحة" و "أمتر - الوكالة الموريتانية للسفریات".
غير أن تأجير السيارات يبقى هو النشاط المسيطر على الخدمات التي تقدمها هذه الوكالات بصفة عامة.

* في انواكشوط: تعتبر العاصمة الاقتصادية هي الأخرى سوق لعدد من هذه الوكالات و إن كان نشاطها لا يزال في مستوى أدنى من مستوى الوكالات العاملة في انواكشوط، و من الأمثلة عليها "تور زمور" و "الطيب لوكاسيون" و "حيدر محمد لوكاسيون"... الخ.
* في أطار: كذلك في مدينة أطار يشهد عدد الوكالات السفرية تزايدا مستمرا، و من أهم الوكالات العاملة هناك:

- "ساليما سفریات": بدأت تمارس نشاطها منذ بداية الثمانينيات، و كان نشاطها يختصر فقط على تنظيم رحلات سياحية بالتعاون مع بعض الأجانب القادمين لهدف السياحة، في

¹⁰³ - الحبيب ولد محمد (1999)، الجهود المبذولة لتطوير قطاع السياحة في موريتانيا، بحث لنيل شهادة متريز، كلية العلوم الاقتصادية

والقانونية، قسم التسيير، جامعة انواكشوط، ص35.

سنة 1994 حصلت الوكالة على رخصة لتصبح أولى وكالة للسياحة و السفريات في الولاية، ثم اتسع نشاطها إلى أن أصبحت تقوم بتأجير السيارات، و أصبح عندها نزل لاستقبال السياح الأجانب القادمين إليها يتسع لـ 100 شخص و يتألف من 7 بيوت مكيفة و أربعة خيام و 3 عرائش و هاتف عمومي، و تملك 13 سيارة، و يصل مستوى التشغيل إلى 21 عاملا بينهم 16 عاملا دائمين.

- "وكالة المخيم للسفريات": تم تأسيس هذه الوكالة في 15/09/1999 في أطار، تملك هذه الوكالة 7 سيارات من نوع 4x4، و يصل مستوى التشغيل فيها إلى 10 عمال، و يوجد عند الوكالة نزلين كبيرين و ساحة للسيارات.¹⁰⁴

و تقدر الاستثمارات السياحية و الوظائف التي حصلت في الفترة 1996 - 2001 بـ 2.24 مليار أوقية من مجموع الاستثمارات، و 529 وظيفة، و في سنة 2003 وحدها بلغ الدخل السياحي في موريتانيا 1.715.156.900 أوقية موزعة على النحو التالي:

- وكالات السفر و السياحة: 70.336.500 أوقية

- النزل: 55.422.100 أوقية

- تأجير الإبل: 54.757.300 أوقية

و من الملاحظ إن هذه المبالغ تبقى هزيلة خصوصا مع ضعف العملة المحلية، و بالمقارنة مع ما هو متوقع من السياحة في بلد يتوفر على مقومات سياحية جمة تدر عليه الكثير بالأموال و ترفع مستوى الدخل القومي و الفردي.¹⁰⁵

3 - الشركة الموريتانية للخدمات و السياحة SOMASERT :

سعيًا من شركة "اسنيم" لتطوير هذا القطاع و إشباع الحاجات الخاصة بها، عمدت إلى إنشاء الشركة الموريتانية للخدمات و السياحة في 01 أبريل 1987 برأس مال قدره 108 مليون أوقية بهدف تنمية قطاع السياحة، إلا أن نشاط الشركة كان يقتصر في الأساس على زوار "اسنيم" و لهذا أقامت الشركة فندقان في انواذيبو و ازويرات، إلا أنها أصبحت تتطلع بمهام سياحية عامة، حيث حددت كهدف لها تطوير قطاع السياحة بتنظيم مجموعة

104 - الحبيب ولد محمد، مرجع سابق، ص37.

105 - مريم بنت ابراهيم فال(2003)، "السياحة في موريتانيا وآفاقها"، بحث لنيل شهادة المتريز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم

الجغرافيا، جامعة انواكشوط، ص20.

من الرحلات السياحية، و كبداية للنشاط السياحي الملموس في موريتانيا فقد نظمت "سوماسيرت" رحلة سياحية قادمة من فرنسا تتضمن بعض قدماء عمال "اسنيم" وتشمل نزهة في أراضي آدرار، حيث كانت ناجحة الفعل في نهاية عام 1996، و هكذا يمكن القول بأن "سوماسيرت" تشكل عاملا اقتصاديا هاما في مجال السياحة.¹⁰⁶ و على الرغم من حداثة التجربة فقد كانت النتائج مشجعة و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (14-3) عدد الرحلات و السياح في الفترة 1998 - 2003

عدد السياح	عدد الرحلات	الموسم السياحي
1500	12	1998 - 1997
3500	31	1999 - 1998
5200	47	2000 - 1999
7820	47	2001 - 2000
10.000	75	2002 - 2001
11.000	80	2003 - 2002
11750	90	2005 - 2004

المصدر: زينب بنت محمد أحمد السياحة في موريتانيا بحث لنيل شهادة المتريز جامعة انواكشوط 2008/2007 ص 38

تعتبر مردودية هذه التجربة السياحية على السكان ذات أهمية كبيرة، و إن تعذر تحديدها بالمفهوم النقدي لعدد المستفيدين، و تجدر الإشارة إلى أن "سوماسيرت" لا تحتكر و لا تنوي الاحتكار، فهي "POINT AFRIQUE" تتقاسم مع الآخرين فوائد هذه الرحلات التي حققت مع شركاها في الخارج و تعطي الأرقام الخاصة 22000 ساح تم استقبالها من طرف "سوماسيرت".

4- المجابات الكبرى للفنادق والسياحة MKH:

تأسست MKH في ديسمبر 2003 منشقة عن MKT ومستقلة عنها، ومن أجل تلبية رغبة زبنائها فإن MKH تنظمت في أقسام مختصة ووضعت سياستها التطويرية اتجاه السياحة

106 - خدجة بنت احمد زين، مرجع سابق، ص 27.

على انجاز البنية التحتية والتكوين المستمر واكتتاب الأشخاص المؤهلين والذين لديهم خبرة لضمان جودة خدماتها.

وتتوفر MKH على بنى تحتية للإستخدام ومرافق سياحية يشرف عليها طاقم بشري، وتتوفر على منتجات متنوعة و هذه المواقع هي:

- **مخيم كرمسين:** الواقع على بعد 15 كلم من الشاطئ الأطلسي، و يحتل مكانة متميزة على ضفاف بحيرة تمتد مياهها من نهر السنغال، و يتسع هذه المخيم لما يزيد عن 60 سرير، و زيادة على ذلك يتوفر على حوض للسباحة و مطعم يطل على البحيرة.

- **مركز الصيد بانواذيبو:** يتألف هذا المركز من غرف مطلة على شبه الجزيرة حيث باستطاعة السياح قضاء أوقات ممتعة.

- **فندق الجزيرة بانواذيبو:** يتألف الفندق من 55 غرفة مكيفة و مطعم و طاقم نقل يتألف من سيارة 4x 4 و حافلة نقل للعمال، و يقع هذا الفندق في مركز المدينة.

- **فندق آدرار:** يتسع هذا الفندق لـ 20 شخص و يقع في مركز المدينة، و توجد أيضا 5 مخيمات ثابتة أهمها: - المخيم الواقع على 100 كلم على طريق أكجوجت: حيث شهدت السياحة هناك بعض

الانتعاش، - مخيم سكليل: الذي يقع في الواد الأبيض و يأخذ من الواحات مكانا له بحيث توفر هذه الواحات للسياح أقامات ممتعة، كما تقوم بثمانى دورات سياحية تمر من جميع المناطق السياحية، و معظمها في آدرار و يقدر سعر الرحلة التي مدتها 7 أيام و 8 ليال بـ 1200 أورو.¹⁰⁷

من الصعب تحديد مداخيل العملة الصعبة لقطاع السياحة ذلك في الوقت الحالي على الأقل، لأنه حسب البنك المركزي هذه المبالغ تقدر بـ 7 إلى 9 ملايين أورو سنويا، و ذلك لغياب إحصائيات يمكن اعتمادها، إلا أن نشاط السياحة لا يمكن اهمال تأثيره الاقتصادي خاصة في ولاية آدرار، و الجدول التالي يوضح تقدير المداخيل في ولاية آدرار:¹⁰⁸

¹⁰⁷ - زينب بنت محمد احمد، مرجع سابق، ص39.

¹⁰⁸ - خالد عبدو (2007)، "قطاع السياحة في موريتانيا الواقع والآفاق"، بحث لنيل شهادة المتريز، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، قسم التخطيط، جامعة انواكشوط، ص14.

الجدول (3-15) المداخل الصافية لقطاع السياحة في ولاية آدرار بين 2003 - 2008

السنوات	2004 - 2003	2005 - 2006	2006 - 2007	2007 - 2008
المداخل الصافية	171515900 أوقية	1559765 7 أوقية	19142799 أوقية	17693257 أوقية

المصدر: خالد عبداوة - بحث لنيل شهادة المتريز - جامعة انواكشوط 2008 - 2009 ص:14

و معظم هذه المداخل كان يأتي من "رالي باريس - دكار" الذي توقف سنة 2007 مما أدى إلى تناقص مداخل الفترة 2007 - 2008 و هو تناقص ناتج عن أن السياح الفرنسيين الوافدين عن طريق الرحلات الجوية باريس - أطار تناقص عددهم، و الجدول التالي يوضح عدد الوافدين إلى ولاية آدرار.

الجدول (3-16) أعداد السياح الوافدين إلى ولاية آدرار بين 2003 - 2007

السنوات	-2003	-2004	-2005	2006-2007
الوافدين	9920	9752	10.190	326

و من بين الوافدين 8000 سائح في الفترة 2005-2006، و حسب المكتب الوطني للسياحة فإنه في الفترة 2006-2007 دخل 50.000 وافد سواء في المجال السياحي أو رجال الأعمال و المؤتمرات.

و يظهر قطاع السياحة على مستوى التشغيل أيضا خلال التشغيل المباشر و التشغيل الغير مباشر، حيث أن كل فرصة عمل تخلق من 3 إلى 4 فرص غير مباشرة، و عليه يمكن تقدير فرص العمل المرتبطة بالنشاطات السياحية في موريتانيا بحوالي 10.000 فرصة عمل بين فرص مباشرة و فرص غير مباشرة.

الإجراءات المتخذة من طرف القطاع العمومي:

- **إدارة السياحة:** تتولى إدارة السياحة مهمة قطاع السياحة و لا تتوفر على وسائل مادية و مالية كافية للوفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقها، و تقدر ميزانية إدارة السياحة لسنة 2007 بـ 22.900.000 أوقية، و هي مكلفة خصوصا بـ:

- تقسيم القدرات السياحية الوطنية.

- تنظيم و تكوين الأشخاص في قطاع السياحة.

- إنشاء تشريع متخصص في السياحة و متابعة تطبيقه.

2- المكتب الوطني للسياحة: أنشأ عام 2002 و هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و شخصية اعتبارية و مستقل ماليا، و تقدر ميزانيته لـ 2007 بـ 198.946.000 أوقية. و مهمته الرئيسية الدعم و المساعدة للإطار المؤسسي الخاص في مجال السياحة، و ذلك من خلال إقامة البنى اللائمة القادرة على توجيه تنمية السياحة في البلد، كما يعمل كذلك على تطوير و تسويق المنتجات السياحية الموريتانية إضافة إلى:

- إطلاق وجهات سياحية جديدة.

- وضع مخططات استصلاح في مناطق الجذب السياحي.

- حماية و تطوير المناطق السياحية بالتعاون مع القطاع العمومي و القطاع الخاص.

3- الهيئة الوطنية لحماية المدن القديمة: أنشأت عام 1993 من أجل التهيئة و المساهمة في تسجيل المدن الأربعة (وادان - شنقيط - ولاتة - تيشيت) في التراث العالمي الإنساني، و التي أصبحت تابعة للأمانة العامة للحكومة سنة 1966 و تهدف أساسا إلى تنسيق الإجراءات المتبعة لتطوير هذه المدن خلال:

- تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل تطوير هذه المدن.

- تحديد و حصر الموروث الثقافي بهذه المدن.¹⁰⁹

معوقات القطاع السياحي

على الرغم من التناسي لدى الجميع بأهمية السياحة و تأثيرها على النمو الاقتصادي فإن الجهود الرامية إلى تفعيل القطاع وفق التقنيات المعتمدة عالميا، لم تزل دون المستوى

¹⁰⁹ - زينب بنت محمد احمد، مرجع سابق، ص32.

المطلوب، فالهيئات الوطنية المكلفة بترقية السياحة و المتمثلة في إدارة السياحة و المكتب الوطني للسياحة لازالت ضعيفة الأداء و معدومة الفعالية للافتقار إلى الكوادر ذو الكافات و إلى الخبراء المتخصصين، إضافة إلى نقص الموارد المالية المتاحة، و يمكن إجمال العوائق التي تقف حجر عثرة في سبيل النهوض بالسياحة في البلاد في النقاط التالية:¹¹⁰

- ضعف التمثيل لمؤسسات الدولة المالية، حيث نقل البنوك الدولية في موريتانيا و تتمركز أساسا في المدن الكبرى مما يحد من إمكان التحويلات المالية للسياح.

- ضعف العرض و خاصة ما يتعلق بالعرض الفندقية، و كذلك اقتصار هذا العرض على فنادق الدرجة الثانية و الثالثة لأفضل الحالات بينما لا تزال فنادق 5 نجوم غائبة كليا عن النشاط في موريتانيا.

- غياب المصادر البشرية المؤهلة حيث يندر في هذا القطاع أصحاب التخصص و المؤهلات العلمية.

- ضعف الوعي السياحي لدى المواطنين.

- التقلبات المناخية و البيئية.

- ضعف التسهيلات الكفيلة لتشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي في هذه القطاع.

إلى غير ذلك من العراقيل و المعوقات التي تحد من تطور ظاهرة السياحة و تضعف أداها و مردوديتها.

الحلول و الإجراءات المقترحة:

من أجل تخطي هذه العقبات و العوائق المذكورة آنفا و ضمان تطور مستمر للنشاط السياحي في انواكشوط و البلد صورة عامة فإنه يتوجب القيام بتنفيذ الإجراءات التالية:

- إرادة سياسية لدى السلطات العمومية من أجل تطوير هذا القطاع و ذلك ما توضحه أهمية هذا القطاع في السياسة العامة للدولة.

- الحرص على الاستقرار و الأمن في البلاد حيث يشكل هذا الاستقرار العامل الأهم و الضمان الأساسي لنهضة هذا القطاع و تنميته.

- تنويع المواقع السياحية بحيث تعكس الوجه الحقيقي لتقاليد و كرم الضيافة الموريتانية.

¹¹⁰ - خالد عبداوه، مرجع سابق، ص 20.

- وجود قانون للاستثمار و كذلك قانون للتجارة.
- تحديد و تعيين النصوص المنظمة للسياحة بحيث تكون محفزة للمستثمرين و مشجعة على الاستثمار في هذا القطاع.
- زيادة النشاط السياحي ليشمل الكثير من المناطق.¹¹¹

ثانيا: القطاع الخاص

لقد شهدت فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي سيطرة الدولة على كافة فروع و أنشطة الاقتصاد الوطني، و لم تكن هناك أي مساهمة تذكر للقطاع الخاص في عملية التنمية في الستينات و السبعينات، و يرجع ذلك إلى ضعف هذا القطاع آنذاك، و تمثل في ذلك العهد أساسا في نشاطي التجارة و التوزيع، هذا بالإضافة إلى أن تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية كانت تتطلب آنذاك من الحكومة إدارة الاقتصاد بصورة مباشرة من أجل أن تحقق الحكومة الأهداف المرجوة منها.

و كان من أهم ما قامت به الحكومة فترة الإصلاح هو بناء قطاع خاص يشارك في جميع الميادين، و قامت بعدة إجراءات من أجل ذلك منها:

- تسهيل القروض للقطاع الخاص من أجل القيام بدور فعال في الأنشطة الاقتصادية التي توليها الدولة أهمية كبيرة.
- لا يخلو أي اتفاق تعقده الدولة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من التركيز على تشجيع القطاع الخاص و إزالة كافة العوائق التي تعوق طريقه من أجل أن يحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
- و يعتبر صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أهم المروجين للخصخصة في الدول النامية، و باعتبار موريتانيا إحدى هذه الدول شملتها الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية، حيث كانت هناك إجراءات تم اتخاذها لتشجيع القطاع الخاص يتمثل أهمها فيما يلي:

1- وضع سقف على الائتمان الممنوح للحكومة و القطاع العام بينما يسمح للقطاع الخاص على أكبر قدر ممكن من القروض الخاصة في مجالات الأنشطة ذات القدرة على النمو.

¹¹¹ - حدجة بنت محمد زين، مرجع سابق، ص31.

- 2- تحقيق الرقابة على الأسعار و تحريرها تدريجيا، و إلغاء رخص الاستيراد بالنسبة للسلع الوسيطة، و إدخال تسهيلات على تحويل عائدات الصادرات.
- 3- اتخاذ مجموعة من الإجراءات المؤسسية و التنظيمية ترمي إلى وضع إطار مشجع للمبادرات الخاصة، و يتعلق ذلك أساسا بقانون الاستثمار و التعريف الجمركية.
- 4- إصلاح النظام العقاري الذي يتعلق الملكية الخاصة.

السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجالات متعددة من النشاطات التي كانت الدولة تحتكرها في السابق (الصيدلة - النقل الحضري - التعليم - البنوك...).

فحسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد و التنمية المتعلقة بالاستثمارات الخاصة فإن السنوات من 1990 إلى 1996 لم تظهر أي استثمار في قطاعي التنمية الريفية و الفندقية، و كذلك بالنسبة للقطاعات الأخرى، إلا أنه في السنوات من 1997 إلى 2004 لوحظ اقبال الخصوصيين على الاستثمار في قطاعي الفندقية و التنمية الريفية، و حدث زيادة كبيرة في عدد المشاريع، حيث سجل أكبر عدد سنة 1999 حيث بلغت 39 مشروع بالنسبة لما كانت عليه في سنة 1992 ، حيث لم يكن سوى أربعة مشاريع، و قد استثمر سنة 1999 ما قيمته 186002.37 مليون أوقية، بينما لم يتجاوز سنة 1992 ما قيمته 417 مليون أوقية.

و من أهم المجالات التي تزايدت فيها الاستثمارات الخصوصية على حساب العمومية البنوك، حيث تخلت الدولة منذ سنوات عن الاستثمار في البنوك الأولية و لم تعد تمتلك سوى 49% فقط في بنك شنقيط.

و يتكون القطاع المصرفي في موريتانيا من البنك المركزي الموريتاني و 10 بنوك تجارية و شركة للقرض العقاري و وداية للقرض و الادخار و شبكة من صناديق القرض الصغيرة.

البنك المركزي الموريتاني هو بنك إصدار يتكفل بمراقبة تسيير البنوك الأولية فيما يتعلق بالقروض و توفير العملات الأجنبية.

الجدول (17-3) الاستثمارات في قطاع البنوك

المساهمين	رأس المال (مليار أوقية)	تاريخ التأسيس	البنك
الدولة الموريتانية 49% و البنك العربي الليبي 51%	3.5	1972	مصرف شنقيط CHINGUITY BANK
خصوصيين موريتانيين 85% و سعودييين 15%	2	1985	BAMIS بنك الوفاء الموريتاني
خصوصيين موريتانيين 100%	3	1986	البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI
خصوصيين موريتانيين	6	1989	BNM البنك الوطني لموريتانيا
خصوصيين موريتانيين 65% و أجانب 35%	7.2	1995	GBM البنك العام الموريتاني
خصوصيين موريتانيين و اسنيم	1.5	1996	بنك الأمانة للتنمية و الإسكان BADH
خصوصيين موريتانيين 85% و وروبيين 15%	2	1999	BCI بنك التجارة و الصناعة
خصوصيين موريتانيين	1.5	2002	البنك الموريتاني للتجارة BACIM BANK الاستثمار

BEL 12.5% , Ballouhy SA 36.5% SGM, 51%	4	2006	المؤسسة العامة لموريتانيا BMD
BNP Paribas. 60%, Poparco. 20%, DEG. 20%	3.5	2006	BNP Paribas

source :France Mission Economique – Juin 2007

* "بنك شنقيط" هو نتيجة الشراكة بين موريتانيا وليبيا، وبقية البنوك ذات رؤوس أموال خاصة من بينها ثلاثة بشراكة أجنبية BAMIS مع سعوديين، وGBM مع بلجيكيين، والمؤسسة المالية الدولية SFI بنسبة 5% وBCI عبارة عن ممثلية البنك الفرنسي NALEXIS برؤوس أموال فرنسية وهولندية بالنسبة للمستثمرين بنسبة 15%، أما بالنسبة لBNM وBMCI وBADH وBACIM BANK فهي برؤوس محلية.

* ودادية القرض و الادخار الزراعي: المؤسسات الثلاثة المتخصصة في هذا المجال هي : - القرض ، - القرض البحري للصيد التقليدي، و التي تعتبر مؤسسات ذات طابع عمومي UNCACEM الزراعي، - و"موريتانيا العقارية" المنشأة من طرف رجال أعمال موريتانيين لتطوير عمليات القرض العقاري.

وهي مؤسسة عمومية تعني بالإيداعات و CAPEC* كما توجد الصناديق الشعبية للادخار و القرض

و صناديق FMO و القروض الصغيرة بالإضافة إلى بعض الشركاء الأجانب مثل الصندوق الهولندي OPEP_ التي يشارك كل منها بحوالي 15%.

و يمول صندوق النقد الدولي ما لا يقل عن 142 من مؤسسات القروض الصغيرة. من جهة أخرى يصل عدد الحسابات البنكية الموجودة في موريتانيا إلى ما يزيد 125000 حساب، أي ما يوفر 120 فرصة عمل.

المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص:

من بين المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص في موريتانيا:

- النقص الملحوظ في المعاملات مع البنوك من طرف السكان (أقل من 4% من عدد السكان هم يملكون حسابات بنكية أي ما يمثل 20 حساب لإيداع لكل 100 مقارنة مع 423 بالنسبة لدول محدودة الدخل.

- النقص في الموارد المالية على الرغم من أن بعض المؤسسات تذل جهودا من أجل توسيع نشاطاتها.

- نقص قيمة الادخار حيث أن قيمته الوطنية تمثل 30% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003.

- الفوائد لا تزال مرتفعة حوالي 16% بالنسبة للزبائن الأفضل (217 قرص طويلة الأجل و 17062 متوسطة الأجل سنة 2005.¹¹²

كما أن المخاطر الناجمة عن عدم تسديد القروض من المشاكل المطروحة.

و بصورة عامة لا يزال القطاع الصحي في موريتانيا يعاني من عدة مشاكل رغم العناية الفائقة التي توليها الحكومة، إلا أنه لا زال قطاع غير منظم لا من طرف الدولة من أجل معرفة الاستثمارات السنوية و توزيعها على القطاعات لتتمكن من معرفة السقف الحقيقي الذي يجب أن تصل إليه الضريبة، و لا من طرف القطاع الخاص نفسه حرصا منه على عدم الكشف عن رأس ماله للتحايل على قيمة الضريبة، الشيء الذي يجعل الباحث غير متأكد من الأرقام، و في حيرة من اتجاه معرفة المعلومات المتعلقة بالاستثمارات في هذا القطاع.

ثالثا: قطاع الاتصالات

يحظى قطاع الاتصالات بأهمية بالغة في البنية التحتية، و قد شهد تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عملية الخصخصة و تحرير القطاع، التي بدأت 2001 حيث تمت الخصخصة الأولى "لمورينتل موبيل" إذ بيعت 54% من أسهمها لشركة الاتصالات المغربية، كما دخلت السوق الموريتاني شركة الاتصالات التونسية التي تمتلك 51% من شركة "ماتال" لخدمة الهاتف المحمول في موريتانيا.

¹¹² UBI France Mission Economique- juin2007page3

وحصلت على الرخصة الثالثة للهاتف المتنقل "سوداتل" و هي شركة خاصة من السودان للهاتف المتحرك 2006.¹¹³

و قد بلغ عدد المشاركين في الهاتف الجوال 350000 مشارك سنة 2003، و الهاتف الثابت 30456 مشارك، بينما كان في السبعينات قاصرا على عواصم الولايات و كان العدد آنذاك 18975 مشارك.

و من الوسائل التي تحظى بأهمية كبرى شبكة الإنترنت التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل المواطنين، و التي بلغ عدد المشاركين فيها عام 2001 حوالي 1800 مشارك و في عام 2004 فتحت الدولة مجال المنافسة الحرة لكي تتيح للجميع استخدام هذه الشبكة، إلا أنه ما لم تستخدم هذه الشبكة في البنية التحتية و خاصة القاعدة الهيكلية و الاجتماعية فستبقى الاستفادة منها محدودة.

رابعا: قطاع الطاقة

بدأت موريتانيا في 2006 تطوير صادراتها التي كانت تعتمد أساسا على معادن الحديد و الصيد لتتضمن منتجات مثل الذهب و النحاس إضافة إلى المحروقات (النفط و الغاز). يقدر الاحتياطي المتوقع من النفط بحوالي 500 مليون برميل، و حسب التقرير الصادرة عن البنك الدولي في يونيو 2006 فإنه في آفاق 2012 - 2015 يمكن أن يصل الإنتاج إلى 130 ألف برميل يوميا كحد أدنى و 170 ألف برميل يوميا كحد أقصى، كما تتوقع اكتشاف حقل 200 برميل.

انطلاقا من هذه التقديرات يمكن تقدير المداخيل بما بين 7.5 إلى 18 مليار دولار، مع توقعات بما معدله 85 ألف برميل يوميا لمدة 19 سنة.

لكن الإنتاج الذي انطلق في مارس 2006 لم يلبث أن شهد انخفاضا معتبرا و ثابتا، إذ انخفض بما معدله 66 ألف برميل يوميا في مارس 2006 إلى 14 ألف برميل يوميا في أغسطس 2007، علما أنه وصل إلى حده الأدنى في يونيو 2007 حيث وصل 10700 برميل يوميا.¹¹⁴ و قد واكب انخفاض الإنتاج النفطي تقلص حصته من الناتج الداخلي الخام الذي انخفض إلى 2.1% سنة 2007 بدل 6.6% سنة 2006.¹¹⁵

¹¹³ Examen de la politique de l'Investissement Mauritanie Nation Unies- New york et Geneve 2008 page 18

¹¹⁴ France Mission Economique- juin 2007 page 14

¹¹⁵ - التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني 2007 ص: 122.

و قد عملت في مجال استكشاف و استغلال النفط ما يقارب 30 شركة أجنبية منذ سنة 2001.¹¹⁶

و توجد 6 مناجم بحرية منها 4 مهمة هي: "شنقيط - بندا - تقيت - تيوف".

* **حقل "شنقيط":** هو الحقل الوحيد المستغل حالياً، و قد تم اكتشافه سنة 2001 من طرف الشركة الاسترالية "وود سايد"، و يبعد 80 كلم عن سواحل انواكشوط و تبلغ احتياطاته 80 إلى 120 مليون برميل، و يبلغ معدل الإنتاج اليومي المتوقع 75 ألف برميل يوميا، في حين وصل معدل الإنتاج في يونيو 2007 إلى حوالي 14 ألف برميل يوميا.

خصائص الحقل: يتكون الحقل من 6 آبار إنتاج مدعمة بأربعة آبار لاستخراج الماء و بئر لاستخراج الغاز و محطة عائمة للشحن و التفريغ.

يتعرض هذا الحقل لمشاكل تقنية متعلقة بالمعدات (الصيانة - تسرب الغاز - الإنذار الخاطئ - انسداد الآبار - ارتفاع مستوى المياه...الخ).

و كان من المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية بثلاث عمليات حفر مع بداية 2008.

و تجدر الإشارة إلى أن الشركة الماليزية "بتروول ناس" حلت محل "وود سايد" في استغلال بئر شنقيط.

* **حقل تيفيت:** يقع 35 كلم جنوب حقل شنقيط، و يبلغ احتياطه حوالي 70 مليون برميل، و كان من المقرر أن يبدأ الإنتاج فيه خلال عام 2009 باستخدام معدات المرحلة الثانية من بئر شنقيط.

معدل الإنتاج اليومي يتوقع أن يصل إلى 25 ألف برميل يوميا خلال 2012.

* **حقل تيفوت:** يقع إلى 25 شمال حقل شنقيط، و يحتوي احتياطي يقدر بـ 300 مليون برميل، و معدل إنتاجه اليومي المتوقع يبلغ حوالي 85 ألف برميل يوميا خلال 2012، و من المتوقع أن ينطلق الإنتاج عام 2010 بمعدات مستقلة و بنفس مخطط بئر شنقيط.

و هنا حقول مزدوجة بين الغاز و البترول منها:

* **حقل بندا:** وقد مكنت الإكتشافات من اكتشاف مؤشرات لغاز بندا و البترول، و يقدر الاحتياطي بـ 45 مليار³.

¹¹⁶ - الموقع الشبكي للمفوضية العامة لترقية الإستثمار الخاص www.investinmauritania.gov.mr تاريخ الإطلاع 5 ديسمبر 2008

* حقل "ولاته": منجم مزدوج: الغاز عمق 50م³ و البترول 220م³، و احتياطي يقدر بـ 250 مليون برميل.

الجدول (18-3) إنتاج حقل شنقيط من 2006/03 إلى 2007/01

متوسط الإنتاج (برميل لليوم)	الأشهر
66.000	2006/03
54.000	2006/04
40.000	2005/05
33.000	2006/06
35.200	2006/07
29.500	2006/08
30.500	2006/09
28.700	2006/10
22.200	2006/11
22.100	2007/12
19.800	2007/01
18.100	2007/02
18.700	2007/03
17.900	2007/04
18.200	2007/05
10.700	2007/06
12.700	2007/07
14.000	2007/08

source: France Mission Economique – Juin 2007 Page 16

كما اكتشفت "دنا بيترو" عدة مؤشرات ايجابية على بعد 175 كلم من بئر شنقيط، إذ كانت احتياطياتها من الغاز معتبرة فسيتم التخطيط لإقامة محطة كهربائية تعمل بالغاز، و إمكانية تصدير الغاز الطبيعي من جهة أخرى تتمتع موريتانيا بمقدرات طاوقية كبيرة لأنها لا تستغل بالشكل الأمثل، و من أهمها الكهرباء التي تتوزع استخداماتها على الشكل التالي: 54% حضري و 3% في الريف، في حين يمثل الاستخدام المنزلي للفحم الخشبي و الخشب نسبة 87% و هو ما يمثل نسبة 80% من الطاقة المتحصل عليها وطنيا، و هو ما يؤثر سلبا على البيئة، و من الملاحظ أيضا وجود مقدرات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة: الطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية التي تعتبر موريتانيا أكبر مستودع لها في إفريقيا.

الجدول (19-3) المصادر الطاقوية

الملاحظات	الإمكانات الحالية	القطاع الطاقوي
استغلال مفرط، في حالة تهور	317.000 هكتار	الغطاء الخشبي
هام من حيث القوة و الانتظام (مجال هوائي واسع)	7.641 wh/m ² /an	الطاقة الهوائية
الإمكانات كبيرة، نظام فعلي توزيع فضائي متجانس	4,6wh/ m ² /an الطاقة الناجمة لمدة 8 ساعات	الطاقة الشمسية
احتياطيات كبيرة و إمكانية مولد يعمل بالغاز	الغاز 70 مليار م ³ البتروك 500 مليون برميل	المحروقات و الغاز
سد مننتالي يساهم بـ 15% من 200ملم	ضعيفة 30 ميغاوات	الطاقة الكهرومائية
احتياطيات قابلة للاستغلال في دلتا النهر	650 طن	تربة

المصدر: المندوبية الوطنية لترقية الاستثمار الخاص

من أهم الشركات العاملة في القطاع:

La Société woodside Energy - "وود سايد" الاسترالية

DANA Petroleum - "دانا" البريطانية

Gaz France - الشركة الفرنسية "غاز فرنسا"

Petro Nas - الشركة الماليزية "بترو ناس"

Tatal - الشركة الفرنسية "توتال"

Repsol - الشركة الاسبانية "ريسبول"

Wintersall - الشركة الألمانية "وينترشال"

Brimax BMV - الشركة الأسترالية

FPG - الشركة الانجليزية - الروسية

CNPC - الشركة الصينية

ZAVER - الشركة الباكستانية "زافير"

كما توجد شركات أخرى " و "KUF Pec" و "كيفك Roco Oil¹¹⁷ و Premier Oil

و من أهم السياسات و الإجراءات التي أقيم بها لتحفيز الاستثمار ما يلي:

1- لبرالية النشاط المتعلقة باستيراد وتخزين و توزيع المنتجات البترولية.
في نوفمبر 2005.

2- إنشاء شركة وطنية SMH

3- الإنضمام منذ سبتمبر 2005 إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (مقاربة
تشاركية - الدولة - المجتمع المدني - المستثمرين الخصوصيين).

4- إنشاء صندوق وطني لعائدات المحروقات (الشفافية على مستوى التجربة).

5- تحسين الإطار القانوني والجبائي و خلق الظروف العامة المحفزة على الاستثمار.

6- تحديد سياسة شفافية بأسعار المنتجات البترولية (وضع جهاز تنظيمي: اللجنة الوطنية
للمحروقات).

¹¹⁷ France Mission Economique- juin2007page17

- 7- إلغاء احتكار التزويد بالخدمات الكهربائية على كافة التراب الوطني.
- 8- إنشاء إطار قانوني يشجع مشاركة القطاع الخاص على التزويد بالخدمات الكهربائية.
- 9- تهيئة الظروف لخصخصة الشركة الموريتانية للكهرباء "سوملك".
- 10- وضع شريكين استراتيجيين من المستثمرين الخصوصيين مكلفين بترقية القطاع:
: تؤمن تنمية الاستثمارات العمومية و الخصوصية في ADER - وكالة تنمية الكهرباء
مجال الكهرباء الريفية.
- وكالة النفاذ الشامل للخدمات القاعدية APAUS: تتشط في الأوساط الريفية و شبه
الحضرية من خلال برنامج كهربية 17 تجمع شبه حضري .

خلاصة الفصل

على الرغم مما قامت به الدولة الموريتانية من خطط اقتصادية بدءا بخطة 1963-1966 و انتهاء بسلسلة المشاريع الإصلاحية منذ بداية التسعينات حتى الآن، و على الرغم من الجهود التي أبدلت من أجل توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمارات سواء كان ذلك على مستوى التسهيلات أو الإعفاءات الجمركية أو الإغراءات و التحفيزات بشتى الوسائل، على الرغم من كل ذلك فإن الاستثمار في موريتانيا ما يزال دون المستوى المطلوب سواء من ناحية الكم أو النوعية، و سواء على المستويين العام و الخاص.

قد تكون هذه الظاهرة بالنسبة للاستثمار الخصوصي مرتبطة إلى حد ما بعقلية المجتمع الذي تعود فيه أصحاب الأموال اكتناز المال في البيوت و عدم توظيفه إلا في المجالات التي تضمن عائدا ربحيا سريعا و مضمونا لصاحب المال كالتجارة و البنوك و الوكالات الخدمية...، بعيدا عن المجازفة و المخاطرة بتوظيفه في مشاريع اقتصادية كبرى وفق خطط مدروسة و محددة، و ضمن إستراتيجية تنموية طويلة المدى.

أما الاستثمار العمومي، فمن الملاحظ أن معظم المشاريع الاستثمارية إما أن تؤول إلى الإفلاس أو تحال إلى الخصخصة أو تتوقف دون سابق إنذار دون أن يعرف سببا لذلك و إما أن تفشل في بلوغ الأهداف المرسومة لها. و يرجع ذلك في غالب الأحيان إلى سوء الإدارة و التسيير من جهة و إلى الارتجالية و ضبابية الهدف من جهة أخرى.

إن الاستثمار العمومي ما يزال ضعيفا و خاصة منه ما يتوجه إلى القاعدة الهيكلية التي تتطلب منه إسهامات كبيرة تسد الفراغ الذي خلفه عزوف الخصوصيين عن الاستثمار في هذا المجال. صحيح أن الدولة قامت بمجهودات كبيرة في هذا الشأن فسنت القوانين و قامت بعدة إصلاحات إستراتيجية، لكن اتضح أن ذلك وحده لا يكفي فلا بد من انتهاج سياسة استقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية من العيار الثقيل للاستثمار في الصناعات الكبرى كالصناعات التحويلية و البنى التحتية من شبكات الطرق و سكك و مواصلات.. و أن لا تقتصر هذه الاستثمارات على المجالات الملوثة للبيئة أو المؤدية لبعض الأخطار كالمخلفات الإشعاعية أو المواد السامة.

الخاتمة العامة

لخاتمة العامة

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محور نقاش واهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات في العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية، التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطينها في الوطن العربي ، وقد لا يختلف اثنان عن أسباب هذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا، وقد شهد في الأعوام الأخيرة تطورا وانتشارا هائلا، ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل، فأصبح اليوم احد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية بشكل خاص، حيث تساقطت الحواجز الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات متعددة الجنسيات وبيعاز من المنظمات الدولية، وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر لتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي .

ولقد شهدت موريتانيا ومن بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي ، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ، ونقل التكنولوجيا وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الإبتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتعميق وتوسيع الروابط الإنتاجية.

ولقد كان من أبرز مظاهر هذا التحول ، هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بهدف تشجيع وضمان الاستثمار وبغية تقادي الازدواج الضريبي ، كما قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،

على الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلا عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكملا له، وأن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة ، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار.

التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقدم التوصيات التالية:

* ضرورة تسريع وتعميق الإصلاحات الهيكلية في موريتانيا والعمل على تحسين مناخها الاستثماري.

* ضرورة قيام الحكومة الموريتانية بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث خلصت الدراسة إلى أن الاستقرار الاقتصادي سوف يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

* أهمية العمل على زيادة الاستثمار المحلي ،حيث يمكن التأثير إيجابا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا كان رصيد الاستثمار المحلي مرتفعا.

* ضرورة تحسين مناخ الاستثمار بموريتانيا عن طريق إصلاح البيئة المؤسسية والإجرائية والخدمات الحكومية لنظم استقبال الاستثمارات الأجنبية ،والبعد ما أمكن عن البيروقراطية والتوجه للشفافية والمحاسبة ،خاصة في إطار اشتداد التنافس الدولي على استقطاب الاستثمارات الخارجية ،وتشجيع مبادرات القطاع الخاص .

* تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية.

* يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول في الاهتمام بترويج للاستثمارات ، سواء بالتعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في هذا المجال مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، أو بإنشاء مكاتب خارجية للترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية ويتطلب ذلك ضرورة خلق قاعدة بيانات فعالة وشاملة عن فرص الاستثمار في موريتانيا.

* تحسين كفاءة البنية الأساسية التحتية (طرق، موانئ ،مطارات، ووسائل النقل ، والاتصالات والكهرباء.....).

* مواصلة تبني تحرير النظم الاستثمار وتهيئة البيئة التشريعية والإجرائية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

1- احمد زكريا صيام(1997): « مبادئ الاستثمار»، دار المنهاج للنشر و التوزيع ،الأردن.

2- إبراهيم العيسوي (1995): « الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط1 الجامعية،الجزائر

3- الطاهر حيدر حردان(1997): « مبادئ الاستثمار »، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان

4- أميرة حسب الله محمد(2005): « محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية»، دراسة مقارنة (تركيا،كوريا الجنوبية، مصر) الدار الجامعية، الاسكندرية .،

5- تهاني محمد ابو القاسم (1996) : « اخطار التصدير و تأمين ائتمان الصادرات»، مكتبة عين الشمس، القاهرة،

6-حامد عبد المجيد دراز(2003-2002) « السياسات المالية» الدار الجامعية ، الإسكندرية

7- حسني علي خربوش و اخرون(1996): «الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق»، الاردن، بدون دار نشر .

8- حامد العربي الحضييري، (2000) «تقييم الاستثمارات» ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع،القاهرة

9- عبد المجيد قدي (2003): « المدخل إلى السياسات الاقتصادية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10- عبد المطلب عبد الحميد (2006): « العولمة الاقتصادية»، الدار الجامعية، الاسكندرية

11- عبد السلام ابو قحف (1989): « نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية »،مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

- 12- عبد السلام أبو قحف، (2003) " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية
- 13- عبد السلام رضا(2002):» محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة»، دار السلام للطباعة و نشر، جمهورية مصر العربية
- 14- محمد السيد سعيد (1978):» الشركات متعددة الجنسيات و أثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية»، الهيئة المصرية للكتاب ،مصر
- 15- محمد بوتين (1991) «المحاسبة العامة للمؤسسة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
- 16- محمد مطر،(1999)، إدارة الإستثمارات «الإطار النظري والتطبيقات العملي»، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان - الأردن.
- 17- مصطفى رشدي شيحة ،الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون تاريخ نشر .
- 18- ميرنوف، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين(1986)» الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات متعددة الجنسيات»، ديوان المطبوعات
- 19- موريس شيف ول.ألن ونترز:» التكامل الإقليمي والتنمية»، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003، الأردن ،
- 20- سرمد كوكب جميل(2000)» الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية»، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ط1
- 2- الأطروحات والرسائل**
- 21- فارس فضيل،(2004)أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر ،مصر و السعودية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،
- 22- محمد لمين ولد بابي (1993)، التبعية التجارية و المالية لموريتانيا (رسالة ماجستير في الاقتصاد) ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة

- 23- سامية دحماني « تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات (1988-1998) » مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2001
- 24- كريمة فرحي (2001): « أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس » مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،
- 25- محمد إبراهيم مادي (2004): « العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2000) دراسة قياسية، » مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- 26- الحبيب ولد محمد (1999)، الجهود المبذولة لتطوير قطاع السياحة في موريتانيا، بحث لنيل شهادة متريز ، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، قسم التسيير، جامعة انواكشوط
- 27- مريم بنت ابراهيم فال (2003)، "السياحة في موريتانيا وآفاقها"، بحث لنيل شهادة المتريز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، جامعة انواكشوط.
- 28- الحسن ولد اسويك، (2007) سياسة الإستثمار في موريتانيا، بحث لنيل شهادة المتريز، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، قسم التخطيط، جامعة انواكشوط،
- 29- خالد عبداوه (2007)، "قطاع السياحة في موريتانيا الواقع والآفاق"، بحث لنيل شهادة المتريز، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، قسم التخطيط، جامعة انواكشوط،
- 30- زينب بنت محمد أحمد (2008)، الإستثمار في السياحة، بحث لنيل شهادة متريز، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، قسم التخطيط، جامعة انواكشوط.
- 31- خديجة بنت أحمد زين، (2009)، الإستثمار في موريتانيا، بحث لنيل شهادة متريز، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، قسم التسيير، جامعة انواكشوط، 2009.

3-المجلات والدوريات

- 32- مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1995
- 33- مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر، 1999
- عبد نظريات التجارة الدولية و محدوديتها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية الحميد زعباط

- العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 العدد 10
- 35- محمد زيدان (2004): «الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال»، مجلة اقتصاديات إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 01 .
- 36- لويس حقيبة : (2004) «فقدان الثقة وراء هروب الاستثمار، مجلة الأهرام الاقتصادي»، العدد 1762 .
- 37- أحمد زكرياء صيام (2005): «آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج»، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 03.
- 38- مجلة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو 2007.
- 39- مجلة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو 2007.
- 40- بادما مالا مبالى وكارل ب. سوفانت، «الإستثمار الأجنبي في الدول النامية» مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 1.
- 4-الملتقيات والتقارير**
- 41- محمد عريان و محمود الجمل (1997) « جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، الاتجاه السياسي نحو السياسات الصحيحة»، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت
- 42- حمود الزبيدي (14/13 ماي 2001): « الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية»، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- 43- فريد كورتال (2001) : «، واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر»، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي الثاني للبحث في سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية، حالة البلدان العربية، الجزائر،

- 44- محمد ناجي حسن خليفة (2003): «، اتفاقية منظمة التجارة العالمية و أثرها على الدول النامية»، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،
- 45- قدي عبد المجيد، وصاف سعدي، (آليات ضمان الإستثمارات الأجنبية)، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الثاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية، حالة البلدان العربية و الجزائر، سكيكدة، 2004
- 46- حسن بن رفدان الهجوج (2006) اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي»، مؤتمر الاستثمار والتمويل: حول تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،
- 47- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الصادر سنة 1997
- 48- تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2003
- 49- التقرير السنوي للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر الصادر عن الأمم المتحدة 2005
- 50- المكتب الوطني للإحصاء - الدليل السنوي للإحصاء 2007
- 51- تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008
- 5- المواقع الإلكترونية
- 52- ايمن محمد إبراهيم هندي: « الاقتصاد الدولي، نظرية نسب عوامل الإنتاج على موقع: /www.collges.ksu.edu.saK، تاريخ الإطلاع: 2007/08/18
- 53- تشام فاروق: « الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية»، نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر، من الموقع الشبكي www.sarambite.com
- 54- خالد بن عبد الرحمان المشعل، عبد الله بن سليمان الباحث: « الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي » على موقع: www.islamonline.net تاريخ الإطلاع : 2007/01/27.

55- علي عبد القادر (2002): « محددات الإستثمار الأجنبي المباشر » ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، نقلا عن الموقع الشبكي www.arab.org/develop.bridge34.pdfapi

56- كريم نعمة النوري: « آفاق العولمة في البلدان النامية »، على موقع www.rezqar.com تاريخ الاطلاع: 2006/05/17

57- الموقع الشبكي للمندوبية العامة لترقية الإستثمارات الخاصة www.investinmauritania.gov.mr تاريخ الإطلاع 2006/01/23

ثانيا: باللغة الفرنسية

57-O.C.D.E(1983): «définitions des référence détaillée des investissements internationaux», Paris

58- C Michalet (1999): « la séduction des notions ou comment attirer les investissement », éd Economica, Paris

59- Christophe Van Huffel, IDE (2001): «problèmes et enjeux pour les pays du sud et de l'est de la méditerranée. In revue région et développement », France, N° 13, .

60- Wladimir andreff ; «les multinationales globales » ; éd : Ladécouverte , Paris .

61- j.Peyrard .J(1995): «gestion financière International, éd Vuibert, Paris,

62- François chesnais,1(1997), la mondialisation du capital, Now-éd : Syros 1997 (Alternatives économiques).

63- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE . programme de redressement Economique et financier (P.R.E.F) 1é groupe consultatif pour la Mauritanie , paris , (26 _ 27) , 1985 .

64- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE . bilan d' execution du P.R.E.F (1985 – 1989) , 2° Groupe consultatif pour la Mauritanie , Paris (25– 27) Juillet 1989.

65- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE . document des programmes d' ajustement structurel , (1992– 1995) , Nouakchott ,

66- UBI France Mission Economique- juin2007

67- Examen de la politique de l Investissement Mauritanie Nation Unies- New york et Geneve2008